

التفسير الموضوعي لآية الصدقة

وبيان ما تشتمل عليه من أحكام قرآنية

د / مهجه غالب عبد الرحمن
أستاذ التفسير وعلوم القرآن المساعد
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات
جامعة الأزهر - القاهرة

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

الناشر / مكتبة ومطبعة الغد
للطباعة والنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، أحمدده سبحانه جل شأنه حمداً يليق
بكمال وجهه وعظيم سلطانه .

وأصلى وأسلم على سيدنا محمد كما أمرنا رب العزة سبحانه
وتعالى ، حيث قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (١) .

صلاة وسلاما عليك يا سيدى يا رسول الله دائمين وعلى آلك
وأصحابك وكل من اهتدى بهديك إلى يوم الدين .

وبعد ،،،،،،،،

فإن الزكاة معلّم عظيم من معالم الدين الإسلامى وركن أساسى
من أركانه وهذا هو ما نبّه عليه الصادق المصدوق نبينا محمد عليه
أفضل الصلاة والسلام حيث قال : " بنى الإسلام على خمس " (٢)
فذكر الشهادتين وثلاث بالزكاة .

(١) الآية رقم ٥٦ من سورة الأحزاب .

(٢) أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه من طريق ابن عمر أن رسول الله ﷺ
قال : " بنى الإسلام على خمس : على أن يوحد الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء
الزكاة وصيام رمضان ، والحج " كتاب الإيمان ، باب أركان الإسلام ج ١
ص ١٧٦ .

وقد هتم القرآن الكريم بها اهتماماً بالغاً ، حيث قرنها المولى
تبارك وتعالى فى كتابه الكريم بالصلاة فى اثنين وثمانين موضعاً ،
قال تعالى فى سورة البقرة ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا
مَعَ الرَّائِعِينَ ﴾ (١) ، وقال فى نفس السورة — أيضاً — ﴿ وَأَقِيمُوا
الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ
إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٢) ، وقال تعالى فى سورة النساء :
﴿ لَكِنَّ الرَّاكِعِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ
إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ
وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٣) .

وقال تعالى فى سورة التوبة : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ
بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ
سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (٤) .

هكذا يصور القرآن الكريم الأهمية العظمى للزكاة وتبين السنة
النبوية أمرها ، حيث إن الدين ثلاث درجات : إسلام ، ثم إيمان ،
ثم إحسان ، وفى الزكاة الإحسان إلى الخلق ، وفيها عبودية للرب
والتقرب إليه وبها تكون طهارة المال وتركيبته ، أى تنمية المال
وزيادته .

(١) الآية ٤٣ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١١٠ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء .

(٤) الآية ٧١ من سورة التوبة .

وهنا يقول ابن قتيبة : " الزكاة من الزكاء والنماء ، سميت بذلك لأنها تثمر المال وتنميه ، يقال : زكا الزرع إذا كثر ريعه ، وزكت النفقة إذا بورك فيها ، وأصل التسمية قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ ﴾ ^(١) فسميت زكاة لأنها تزكى المال ، أى تنميه أو تنمى أجرها " ^(٢) .

فالزكاة فيها معانى الخير كله ، فهى كذلك تطهر مؤديها من الإثم وتنمى أجره لذا قال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ﴾ ^(٣) أى طهرها من الأدناس ، وقال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ﴾ ^(٤) فهى تزكى نفس المتصدق ، فتزكو نفسه ، ويزكو ماله ويزيد .

وهنا مقولة مشهورة لبعض أهل العلم هى : " حكمتها التطهير من الأدناس ورفع الدرجة ، وحكمها سقوط الواجب فى الدنيا ، وركنها الإخلاص ، ولفظها يعم الفرض والنفل " ^(٥) .

فلفظ الزكاة وإن كان يعم النفل والفرض ، وكذلك لفظ الصدقة إلا أن لفظ الزكاة يطلق غالبا على المفروضة .

(١) الآية ١٠٣ من سورة التوبة .

(٢) الإمامة والسياسة لابن قتيبة الدينورى ج ١ ص ٢٢ .

(٣) الآية رقم ٩ من سورة الشمس .

(٤) الآية رقم ١٤ من سورة الأعلى .

(٥) انظر : حاشية الروض المربع ج ٣ ص ١٦٣ .

ولأهمية الزكاة العظمى والتي تظهر فى تطهير النفس البشرية من الشح والبخل وتطهير المال وتنميته وكذلك ما لها من أثر اجتماعى عظيم فى نشر الحب والتعاون بين أفراد المجتمع ، ومالها من أثر اقتصادى بالغ فى توزيع الثروات بين أفراد المجتمع توزيعاً عادلاً تولى الخالق سبحانه وتعالى قسمتها بنفسه ولم يكل قسمتها إلى أحد غيره ، فجاءت هذه الآية الكريمة ﴿ إنما الصدقات ﴾ فى سورة التوبة لتوضح مصارف الزكاة الذين جعلهم المولى تبارك وتعالى محلاً لها ، فهم أهل الصدقة الذين يجب أن توزع الصدقة عليهم كما بين رب العزة سبحانه وتعالى حيث جزأها سبحانه وتعالى وقسمها تقسيماً واضحاً على هؤلاء المذكورين حتى لا يتخطاهم أرباب المال إلى غيرهم فهم أحوج إليها ، لذا كانوا أهلاً لها .

وقد اخترت أن أعيش مع هذه الآية الكريمة من خلال هذا البحث لما لها فى الحياة من أثر عظيم ، ولأعيش فى رحلة إيمانية مع أصحاب هذه المصارف الزكائية .

فالبحث فى حياتهم وأحكامهم يريح النفس ويقربها من الخالق ومن خلقه ، لذا اتجهت إلى المولى تبارك وتعالى أن يوفقنى فى كتابة هذا البحث (التفسير الموضوعى لآية الصدقة وبيان ما تشتمل عليه من أحكام قرآنية) .

وقد رأيت أن يكون هذا البحث فى مقدمة وثمانية مباحث
وخاتمة .

وقد جاءت المقدمة فى مدى اهتمام القرآن الكريم
بالزكاة .

أما المباحث فهى كالتى :

المبحث الأول : بين يدى الآية .

المبحث الثانى : فى المصرف الأول والثانى من خلال الآية
الكريمة (الفقراء والمساكين) .

المبحث الثالث : فى المصرف الثالث من خلال الآية الكريمة
(العاملين عليها) .

المبحث الرابع : فى المصرف الرابع من خلال الآية الكريمة
(المؤلفة قلوبهم) .

المبحث الخامس : فى المصرف الخامس من خلال الآية الكريمة
(وفى الرقاب) .

المبحث السادس : فى المصرف السادس من خلال الآية الكريمة
(الغارمين) .

المبحث السابع : فى المصرف السابع من خلال الآية الكريمة (فى
سبيل الله) .

المبحث الثامن : فى المصرف الثامن من خلال الآية الكريمة (ابن
السبيل) وبيان معنى قوله تعالى ﴿ فريضة من الله والله
عليم حكيم ﴾ .

الخاتمة : فيما تحدثه الآية الكريمة من أثر .

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجعل
عملى هذا خالصاً لوجهه الكريم إنه نعم المولى
ونعم النصير

المبحث الأول بين يدي الآية

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : علاقة الآية بما قبلها وما بعدها ،

وسبب نزول الآية ومسامها .

المطلب الثاني : أقوال المفسرين في وجه الحصر في الآية

الكريمة والمعنى الإجمالي لها .

قال تعالى

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ
وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي
الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ
السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ
حَكِيمٌ ﴾

الآية ٦٠ من سورة التوبة

المطلب الأول

علاقة الآية بما قبلها وما بعدها

لقد نزل القرآن الكريم على قلب رسول الله ﷺ مفرقا على مدى ثلاث وعشرين سنة تقريبا من يقرأه يجده وحدة مترابطة كالبنيان المحكم ، لا يوجد فيه خللاً ولا شططاً وهذا دليل قاطع على أنه كلام رب العالمين نزل به الوحي الأمين على خير الخلق أجمعين معجزة للعالمين .

والمناسبة قد تكون بين السور وبعضها ، وقد تكون بين الآيات وبعضها ، وهو علم من أجل العلوم وأفضلها .
وعلم المناسبات ليس أمراً توقيفياً ولكنه يعتمد على اجتهاد المفسر ومبلغ تذوقه لإعجاز القرآن الكريم وقدرته على معرفة أسرارهِ البلاغية وأوجه بيانه الفريد .

وتكون المناسبة مقبولة إذا لم تكن مخالفة لأصول اللغة العربية التي نزل بها القرآن أو مخالفة لسياق المعنى ، غير متكلفة فيه .

علاقة الآية بما قبلها :

من لطائف ما استنبط من مناسبة قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ ... ﴾ الآية ٦٠ من سورة التوبة لما قبلها وهي قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ

يُغْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ
وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى
اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴿الآيتان ٥٨ ، ٥٩ من سورة التوبة .

فقد أطلعنا القرآن الكريم على ما اتصف به المنافقون من شح
وبخل قال تعالى في شأنهم : ﴿ أشحة عليكم ﴾ ^(١) ويقول عز من
قائل : ﴿ أشحة على الخير ﴾ ^(٢) .

ومن بخلهم أنهم كانوا يودون أن تكون الصدقات لهم وإذا
وزعت على غيرهم طعنوا في التوزيع حيث إنهم لا مقصد لهم إلا
حطام الدنيا

ففي الآيتين يصف المولى عز وجل قوما من المنافقين عابوا
على رسول الله ﷺ في توزيع الصدقات وكانوا يتلامزون واللمز
هو العيب وأصله الإشارة بالعين ونحوها .

والهمز مثل اللمز ، وقال البعض اللمز في الوجه والهمز يظهر
العيب ^(٣) .

وزعم هؤلاء المنافقين أنهم فقراء ، ليعطيهم رسول الله ﷺ .
روى أبو سعيد الخدري قال بينما رسول الله ﷺ يقسم قسما إذ
جاءه ابن ذى الخويصرة التميمي وهو حرقوص بن زهير أصل

(١) جزء من الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٢) جزء من الآية ١٩ من سورة الأحزاب .

(٣) انظر : مختار الصحاح لمحمد أبو بكر عبد القادر الرازي ص ٢٨٤ ، ٢٨٥

مادة لمز .

الخوارج فقال أعدل فينا يا رسول الله فقال " ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل " . فقال عمر : يا رسول الله ائذن لي فيه فأضرب عنقه ، فقال : دعه فإن له أصحابا يحضر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم فنزلت ﴿ ومنهم من يلمزك في الصدقات . . . ﴾ " (١) .

وقال الكلبي : " نزلت في المؤلفات قلوبهم وهم المنافقون قال رجل يقال له أبو الخواصر للنبي - عليه السلام - لم تقسم بالسوية فأنزل الله تعالى : ﴿ ومنهم من يلمزك في الصدقات ﴾ " (٢) .

ثم أرشدتهم إلى ما هو صلاحهم في نفس الأمر فقال : ﴿ ولو أنهم رضوا . . ﴾ الآية . أى : لو أن هؤلاء المنافقين رضوا بما أعطاهم الله لكان خيراً لهم .

وفى قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات . . ﴾ الآية تخصيص من المولى - عز وجل - لمن يستحقون الصدقات وذلك بعد أن عاب المنافقون على قسمة رسول الله ﷺ لكى لا يبقى لهم طعن إذا وجدوا فعله موافق لأمر الله - عز وجل - .

وقد خص المولى سبحانه وتعالى بعض الناس بالأموال دون بعض نعمة منه وبركة وجعلهم خلفاء عنه فالمال في الحقيقة مال الله ، ونحن مستخلفون عليه .

(١) انظر : أسباب النزول للإمام الواحدى ص ١٨٦ والحديث فى صحيح الإمام البخارى بشرح فتح البارى ج ٦ كتاب بدء الخلق - باب المناقب - وباب علامات النبوة فى الإسلام ص ٦١٨ .

(٢) انظر : أسباب النزول للإمام الواحدى ص ١٨٦ .

وجعل شكر ذلك منهم إخراج سهم يؤدونه إلى مالا مال له نيابة عن صاحب المال الحقيقي وهو الله مالك الملك ليتحقق التوازن الإجتماعى بين العباد فلكل مخلوق رزقه الذى كتبه الله له يقول تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ (١) . فخصص فى هذه الآية الأصناف الثمانية الذين يستحقون الصدقات . يقول الإمام ابن كثير (٢) : " لما ذكر تعالى اعتراض المنافقين الجهلة على النبى ﷺ ولمزهم إياه فى قسم الصدقات بين تعالى أنه هو الذى قسمها وبين حكمها وتولى أمرها بنفسه ولم يكل قسمها إلى أحد غيره فجزأها لهؤلاء المذكورين " . يقول الإمام النيسابورى (٣) : " قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ ﴾ الآية من جملة قبائح المنافقين وذكر لنا أن العيب فى الصدقات يحتمل وجوها :

الأول : فى أخذها بأن يقال : انتزاع كسب الإنسان من يده غير معقول لأن الله هو المتكفل بمصالح عبده إن شاء أفقرهم وإن شاء أغناهم .

الثانى : أن يقال : هب أنك تأخذ الزكوات إلا أن ما تأخذه كثير فوجب أن تقنع بأقل من ذلك .

(١) سورة هود الآية ٦ .

(٢) انظر : تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص ٣٦٤ .

(٣) انظر : تفسير الإمام النيسابورى ج ١٠ ص ١٠٩ .

الثالث : هب أنك تأخذ هذا الكثير إلا أنك تصرفه إلى غير مصرفه فيكون العيب قد وقع في قسمة الصدقات وفي تفريقها وهذا هو الذى دلت الأخبار على أنهم أرادوه .

أما عن علاقة الآية بما بعدها :

وهى قوله تعالى : ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ الآية ٦١ من سورة التوبة .

يقول العلماء : " إن قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات . . . ﴾ الآية اعتراض بين الجملة القرآنية ﴿ ومنهم من يلمزك فى الصدقات ﴾ وبين الجملة القرآنية ﴿ ومنهم الذين يؤذون النبى ﴾ الآية .

فيكون قوله تعالى ﴿ ومنهم الذين يؤذون النبى . . ﴾ الآية معطوفة على قوله تعالى ﴿ ومنهم من يلمزك . . . ﴾ الآية .

وجاء العطف هنا لبيان خلق آخر من أخلاق المنافقين وهو تعللهم على ما يعاملهم به النبى ﷺ والمسلمون من الحذر يزعمون أن ذلك إرجاف من المرجفين لهم إلى النبى ﷺ وهؤلاء فريق كانوا يقولون فى حق الرسول ﷺ ما يؤذونه إذا بلغه .

وقد صرف المولى — عز وجل — مقالة المنافقين إلى معنى لائق بالرسول حتى لا يبقى للمحكى أثر .

كما صرف في الآية السابقة ما عابه المنافقين على تقسيم رسول الله ﷺ للصدقات ببيان مصارف الزكاة الثمانية الذي ذكر استطرادا نشأ عن ذكر اللز والهمز في الصدقات .

يقول الإمام القرطبي ^(١) : " بين تعالى أن في المنافقين من كان يبسط لسانه بالوقية في أذية النبي ﷺ ويقول : إن عاتبني حلفت له بأنني ما قلت هذا فيقبله فإنه أذن سامعة .

وهذه الآية نزلت في عتاب بن قشير : قال إنما محمد أذن يقبل كل ما قيل له ، وقيل نبيل بن الحارث ^(٢) .

يقول الإمام الواحدى ^(٣) الآية نزلت في جماعة من المنافقين كانوا يؤذون الرسول ويقولون ما لا ينبغي قال بعضهم لا تفعلوا فأنا نخاف أن يبلغه ما تقولون فيقع بنا فقال الجلاس بن سويد تقول ما شئنا ثم نأتيه فيصدقنا بما نقول فإنما محمد إذن سامعه فأنزل الله تعالى هذه الآية وقال محمد بن أسحق بن يسار وغيره نزلت في رجل من المنافقين يقال له نبيل بن الحارث وكان رجلا إذلم أحمر العينين أسفع الخدين مشوه الخلقة وهو الذي قال النبي ﷺ : من أراد أن ينظر الشيطان فلينظر إلى نبيل بن الحارث وكان ينم حديث النبي ﷺ إلى المنافقين ف قيل له لا تفعل فقال : إنما محمد إذن من

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي ج ٨ ص ١٩٢ .

(٢) المرجع السابق ص ١٩٢ والتحرير والتنوير م ٦ ص ٢٤١ .

(٣) أسباب النزول للإمام الواحدى ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

حدثه شيئاً صدقة نقول ما شئنا ثم نأتيه فنحلف له فيصدقنا . فأنزل
الله تعالى هذه الآية .

وقال السدي : اجتمع ناس من المنافقين فيهم حلاس بن سويد
ابن الصامت ووديعه بن ثابت فأرادوا أن يقعوا في النبي ﷺ
وعندهم غلام من الأنصار يدعى عامر بن قيس فحقروه فتكلموا
وقالوا لئن كان ما يقوله محمداً حقاً لنحن أشرف من الحمير ثم أتى
النبي ﷺ فأخبره فدعاهم فسألهم فحلفوا أن عامر كاذب وحلف
عامر أنهم كذبة وقال اللهم لا تفرق بيننا حتى تبين صدق الصادق
من كذب الكاذب فنزلت فيهم ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾ (١)
ونزل قوله ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيَرْضَوْكُمْ ﴾ (٢).

وقد رد المولى — عز وجل — على المنافقين ببيان بطلان ما
زعموه بأن الرسول ﷺ أذن أى يسمع كل ما يقال ، مبيناً لهم أنه
أذن خير وهو ابطال لزعمهم .

يقول الإمام النيسابورى (٣) : " الأذن أى الرجل الذى يصدق
بكل ما يسمع ويقبل قول كل أحد .

ويقول الإمام القرطبى (٤) : " إن من لطائف القرآن الكريم أن
المولى عز وجل صرف مقالاتهم إلى معنى لائق بالرسول ﷺ حتى
لا يبقى للمحكى أثر .

(١) الآية ٦١ من سورة التوبة .

(٢) الآية ٦٢ من سورة التوبة .

(٣) انظر : غرائب القرآن ورغائب الفرقان للإمام النيسابورى ج ١٠ ص ١٢٠ .

(٤) انظر : تفسير الإمام القرطبى ج ٨ ص ١٩٢ .

ويقول الشيخ ابن عاشور ^(١) : " ومعنى (أذن خير) أنه يسمع ما يبلغه عنكم ولا يؤاخذكم ، ويسمع معاذيركم ويقبلها منكم فقبوله ما يسمعه ينفعكم ولا يضركم فهذا أذن فى الخير أى فى سماعه والمعاملة به وليس أذنا فى الشر .

وأيدهم على ذلك الإمام البيضاوى ^(٢) قائلاً : هو تصديق لهم بأنه أذن ، لكن لا على الوجه الذى ذموا به — يعنى من تنقصه بقلة الحزم والانخداع — بل من حيث إنه يسمع الخير ويقبله .

وقال القشيري : عابوه بما هو أمانة كرمه ودلالة فضله فقالوا : إنه لحسن خلقه يسمع ما يقال له ، وقد قال ﷺ : " المؤمن غير كريم والمنافق خب لئيم " ^(٣) .

وبهذا يتضح لنا مدى الترابط القرآنى بين الآيات وأن قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات ٠٠٠ ﴾ الآية يتوسط بين قوله تعالى : ﴿ ومنهم من يلمزك ٠٠ ﴾ الآية وبين قوله : ﴿ ومنهم الذين يؤذون النبى ﴾ الآية وهو استطراد نشأ من لمزهم فى الصدقات أدمج فيه بيان مصارف الصدقات فتوسطت آية الصدقات بين الآيات التى تذكر لنا بعض أخلاق المنافقين .

(١) انظر : التحرير والتنوير م ٦ ص ٢٤٢ .

(٢) تفسير الإمام البيضاوى .

(٣) أخرجه الترمذى فى البر والصلة باب ما جاء فى البخيل عن أبى هريرة بلفظ الفاجر بدل المنافق ج ٤ / ٣٤٤ وقال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . ، وانظر : قول القشيري فى التحرير والتنوير ج ١٠ ص ٣٩٩ .

ومما سبق يتضح لنا أن سبب نزول قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات ٠٠٠ ﴾ الآية كان رداً على المنافقين الذين اعترضوا على قسمة رسول الله ﷺ فكانت استطراداً نشأ من همزهم ولمزهم ببيان مصارف الصدقات وتحديدتها في الأصناف الثمانية .

أما عن سبب تسميتي للآية الكريمة بآية الصدقات فيرجع إلى ما وقفت عليه من رواية لابن مسعود رضي الله عنه وما ورد في أحكام القرآن للإمام الشافعي رحمه الله .

أما عن الرواية ^(١) فقد روى ابن مسعود رضي الله عنه قال : " لما نزلت آية الصدقة كنا نحامل فجاء رجل فتصدق بشئ كثير فقالوا مُرَأَى وجاء رجل فتصدق بصاع فقالوا إن الله لغنى عن صاع هذا فنزلت ﴿ الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين في الصدقات والذين لا يجدون إلا جهدهم ٠٠٠ ﴾ الآية .

أما الإمام الشافعي ^(٢) فقد أطلق عليها آية الصدقات ، وهذا هو ما ورد في كتابه (أحكام القرآن) حيث قال : سهم سبيل الله في آية الصدقات .

(١) صحيح الإمام البخاري ج ٢ ص ١٢٦ ، اتقوا الله ولو بشق تمره ، والآية

٥٨ ، ٥٩ من سورة التوبة .

(٢) ج ١ ص ١٦٦ .

المطلب الثانى

وفيه فرعان :

الفرع الأول : فى بيان أقوال المفسرين فى وجه الحصر

• فى الآية الكريمة •

الفرع الثانى : المعنى الإجمالى للآية •

الفرع الأول

أقوال المفسرين فى وجه الحصر فى الآية

الكرامة

﴿ إنما ﴾ أداة تفيد القصر .

وفى قوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء ... ﴾ الآية .

﴿ إنما ﴾ قصرت دفع الصدقات على الأصناف الثمانية

المذكورة فى الآية .

وقد اختلف العلماء فى هذه الأصناف الثمانية ، هل يجب

استيعاب الدفع إليها أو إلى ما أمكن منها ؟ على قولين :

القول الأول : القائل بوجوب الاستيعاب للأصناف الثمانية وهو

قول الإمام الشافعى وجماعة .

فقد قال الإمام الشافعى تقسم على الثمانية إلا أن يفقد صنف

فتقسم فى الباقيين ولا يجرى غيره .

القول الثانى : القائل بعدم وجوب استيعابها بل يجوز الدفع إلى

واحد منها ، ويعطى جميع الصدقة مع وجود الباقيين .

وقد ذكر الإمام الجصاص ^(١) رواية أبو داود الطيالسى قال

حدثنا أشعث ابن سعيد عن عطاء عن سعيد بن جبير عن على وابن

(١) أحكام القرآن للإمام الجصاص ج ٣ ص ١٣٩ .

عباس قالاً إذا أعطى الرجل الصدقة صنفاً واحداً من الأصناف الثمانية أجزأه .

وهو قول مالك وجماعة من السلف والخلف منهم عمر وحذيفة وابن عباس وأبو العالية وسعيد بن جبير وميمون ابن مهران .

أدلة القول الأول :

احتج أصحاب القول الأول القائل بوجوب الاستيعاب بالآتي :

١ - ما في الآية من قصر حيث إن ﴿ إِنَّمَا ﴾ أفادت حصر

اقتصار الصدقات على الأصناف الثمانية فيجب استيعابها .

٢ - استندوا بحديث زياد بن الحرث الصدائي قال : أتيت

النبي ﷺ فبايعته فأتى رجل فقال : أعطني من الصدقة ، فقال

له : إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقات حتى

حكم فيها هو فجزأها ثمانية أصناف ، فإن كنت من تلك

الأجزاء أعطيتك " (١) .

وقد رد أصحاب القول الثاني القائل بعدم وجوب الاستيعاب

على أدلة الرأي الأول بالآتي :

(١) سنن أبي داود ، ١٦٣٠ ، سنن الدار قطنى ج ٢/٣٧ ، السنن الكبرى للبيهقى

ج ٤ / ١٧٤ ، المعجم الكبير للطبرانى ٣٠٣/٥ ، شرح السنة للبغوى ٩٠/٦

— إتحاف السادة المتقين ٩٩/٤ ومعانى الآثار ج ٢/١٧ وإرواء الغليل

ج ٣/٣٥٣ ، وانظر : تفسير فتح القدير ج ٢ ص ٣٧٢ ، وتفسير القرطبي

ج ٨ ص ١٦٧ ، وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٤ .

١ - بأن ما فى الآفة من الحصر ، إنما هو لبيان الصرف
والمصرف ، لا لوجوب استيعاب الأصناف .
يقول الإمام ابن عاشور ^(١) والمقصود من أداة الحصر : أن
ليس شئ من الصدقات بمستحق للذين لمزوا فى الصدقات ،
وحصر الصدقات فى كونها مستحقة للأصناف المذكورة فى هذه
الآفة ، فهو قصر إضافى أى الصدقات لهؤلاء لا لكم .
وأما انحصارها فى الأصناف الثمانية دون صنف آخر فيستفاد
من الاقتصار عليها فى مقام البيان إذ لا تكون صيغة القصر
مستعملة للحقيقى والإضافى معا إلا على طريقة استعمال المشترك
فى معنييه .

٢ - فى إسناد الحديث الذى استدل به الرأى الأول عبد الرحمن بن
زياد بن أنعم الإفريقى وهو ضعيف ^(٢) .

(١) انظر : التحرير والتنوير م ٦ ج ١٠ ص ٢٣٣ .

(٢) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم بن ذرى بن يحمى بن يكرى بن أسلم بن منبه أبو
خالد الإفريقى القاضى .

قال النسائى ضعيف وقال ابن أبى خيثمة عن ابن معين ضعيف وقال عبد
الرحمن سألت أبى وأبى زرعة عن الإفريقى وأبى لهيعة فقالا ضعيفان
وأثبتهما الإفريقى أما الإفريقى فأحاديثه التى تنكر عن شيوخ لا نعرفهم وعن
أهل بلده فيحتمل أن لا يكون منهم .

انظر : تهذيب التهذيب لابن حجر ١٧٣/٦ : ١٧٦ ، وقال ابن حجر :
ضعيف فى حفظه من السابعة مات سنة ست وخمسين وقيل بعدها ، وقيل
جاوز المائة ولم يصح .

انظر : تقريب التهذيب لابن حجر ٥٦٩/١ .

أدلة الرأي الثانى :

استدل هؤلاء بالآتى :

١ - قوله تعالى ﴿ إِن تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ^(١) والصدقة تطلق على الواجبة كما تطلق على المندوبة وقد ذكر المولى - عز وجل - فى الآية صنف واحد وهم الفقراء ، ورغم ذلك فقد عبر المولى - عز وجل - بأن اعطاء الصدقات للفقراء هو خير وهم صنف واحد فهذا يدل على جواز إعطاء الصدقات للصنف الواحد من الأصناف الثمانية .

يقول الإمام الجصاص ^(٢) فى قوله تعالى : ﴿ إِن تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ ... ﴾ الآية وذلك عموم فى جميع الصدقات لأنه اسم للجنس لدخول الألف واللام عليه فاقتضت الآية دفع جميع الصدقات إلى صنف واحد من المذكورين وهم الفقراء فدل على أن مراد الله تعالى فى ذكر الأصناف إنما هو بيان أسباب الفقر لا قسمتها على ثمانية .

٢ - قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴾ ^(٣) ، فالآية ذكرت صنفين هما السائل والمحروم وذلك يقتضى جواز إعطاء الصدقة لهذين الصنفين دون غيرهما ، وذلك ينفى وجوب قسمتها على الثمانية .

(١) سورة البقرة الآية ٢٧١ .

(٢) إحكام القرآن للإمام الجصاص ج ٣ ص ١٣٩ .

(٣) الآية رقم (٢٥، ٢٤) سورة المعارج .

٣ - ومما يدل على جواز إخراج الصدقات لصنف واحد من الثمانية ، ما روى في حديث سلمة بن صخر حين ظاهر من امرأته ولم يجد ما يطعم فأمره النبي ﷺ أن ينطلق إلى صاحب صدقة بنى زريق ليدفع إليه صدقاتهم . فأجاز النبي ﷺ دفع صدقاتهم إلى سلمة وإنما هو من صنف واحد (١) .

٤ - ومما يدل على أنها مستحقة بالفقر قول رسول الله ﷺ لمعاذ حين بعثه إلى اليمن " اعلمهم أن الله تعالى فرض عليهم حقاً في أموالهم يؤخذ من أغنيائهم ويرد في فقرائهم (٢) . فأخبر أن المعنى الذى به يستحق جميع الأصناف هو الفقر لأنه عم جميع الصدقة هو الفقر وأن عمومها يقتضى جواز دفع جميع الصدقات إلى الفقراء حتى لا يعطى غيرهم بل ظاهر اللفظ يقتضى إيجاب ذلك لقوله ﷺ أمرت (٣) .

وقد فرق العلماء بين كون المال كثيراً أم قليلاً وبين الذى يقوم بالتقسيم . على النحو التالى :

(١) الحديث فى صحيح الإمام مسلم كتاب المساقاة باب وضع الحوائج ج ١٠ / ٢١٨

بشرح الإمام النووى وسنن أبى داود كتاب البيوع باب وضع الحاجة

ج ٣ / ٢٧٦ . النسائى كتاب البيوع باب وضع الحوائج ط ٧ / ٢٦٥ .

وانظر : أحكام القرآن للإمام الجصاص ج ٣ ص ١٤٠ .

(٢) صحيح الإمام البخارى ج ٢ كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة ص ١٣٠ ،

وكتاب أخذ الصدقة من الأغنياء ص ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٣) انظر : الجصاص ج ٣ ص ١٤٠ ، الشرح الكبير على المغنى ج ٢

ص ٧٠٨ ، وفتح القدير م ٢ ص ٣٧٢ ، والقرطبى ج ص ١٦٧ ، ١٦٨ .

كون المال كثيراً أم قليلاً : قال النخعي وأبو ثور : إن كان المال كثيراً قسمه على الأصناف الثمانية وإلا وضعه فى صنف واحد ، لأنه لو كان قليلاً فتقسيمه ضرراً عليهم ^(١) .

كون المقسم صاحب المال أو الإمام :

قال أبو ثور ^(٢) : إن أخرجه صاحب المال جاز له أن يضعه فى قسم واحد من الأقسام الثمانية ، وإن قسمه الإمام استوعب الأصناف ، وذلك فيما قالوا : إن كان كثيراً فليعهم .

ويذكر الإمام ابن العربى ^(٣) الحكمة فى الفرق بين تقسيم صاحب المال وبين تقسيم الإمام فيقول : إن قسمة صاحبه لم يقدر على النظر فى جميع الأصناف ، فأما الإمام فحق كل واحد من الخلق متعلق به من بيت المال وغيره ، فيبحث عن الناس ويمكنه تحصيلهم ، والنظر فى أمرهم .

ثم يذكر الإمام ابن العربى أن المتحصل من الأصناف الثمانية المذكورين فى الآية ثلاثة أصناف هم : الفقراء ، والعاملون عليها وفى سبيل الله .

فيفهم من قوله أن الأصناف الثمانية غير متيسر العثور عليهم جواز إخراج الصدقات لأى صنف من الثمانية ولا داعى لشرط استيعاب الكل .

(١) انظر : أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٥٢٣ والشرح الكبير على المغنى ج ٢ ص ٧٠٧ .

(٢) انظر : قول أبو ثور فى تفسير أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٥٢٣ .

(٣) انظر : أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٥٢٣ .

وتحقيق القول فى المسألة :

أن معظم العلماء أيدوا قول الإمام مالك فى عدم وجوب
استيعاب الأصناف الثمانية .

فقد قال الإمام الشوكانى ^(١) : وقد ادعى مالك الإجماع على
القول الآخر . وهو القائل بعدم وجوب الاستيعاب .

وأقول والله أعلم : أن مراد الإمام الشوكانى من لفظ (ادعى)
عدم حصول الإجماع وإلا ما كانت فى المسألة خلاف وأدلة .

وقد أوضح ابن عبد البر ^(٢) مراد الإمام مالك من قوله :
بالإجماع فقال : يريد إجماع الصحابة فإنه لا يعلم له مخالفا منهم .

وقد أيد الإمام ابن العربى ^(٣) رأى الإمام مالك وكذلك الإمام
شمس الدين بن قدامى المقدسى ^(٤) بأن على الإمام الاجتهاد
والتحرى ، فلا بد أن يتحرى موضع الحاجة والفقير منهم ويقدم
الأولى فالأولى .

وأضاف الإمام شمس الدين بن قدامه المقدسى أنه يتعذر الجمع
بين الأصناف الثمانية وأن البحث عنهم فيه مشقة تتنافى مع سماحة

(١) انظر : فتح القدير م ٢ ص ٣٧٢ .

(٢) انظر : قول ابن عبد البر فى فتح القدير م ٢ ص ٣٧٢ .

(٣) أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٥٢٣ .

(٤) الشرح الكبير على المغنى ج ٢ ص ٧٠٧ ، ٧٠٨ .

الشرعية الإسلامية التي تنادى باليسر وعدم الحرج يقول عز من قائل : ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ ^(١) ويقول سبحانه : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر... ﴾ ^(٢).

ويضيف الإمام ابن العربي ^(٣) أن علماء المسلمين قالوا : إن المستحق هو الله تعالى ، ولكنه أحال بحقه لمن ضمن لهم رزقهم بقوله : ﴿ وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ﴾ ^(٤) فإنه يكون بياناً لمصرف حق المستحق لا للمستحق والصنف الواحد في جهة المصرف والمحلية كالأصناف الثمانية .

ويستدل الإمام على قوله بعودة سهم المؤلفة قلوبهم بزوالهم إلى سائر الأصناف كلها على أن الأصناف الثمانية محل لا مستحقون إذ لو كانوا مستحقين لسقط سهمهم بسقوطه عن أرباب الأموال ولم يرجع إلى غيرهم ، كما لو أوصى لقوم معينين فمات أحدهم لم يرجع نصيبه إلى من بقى منهم .

ويتضح مما سبق أنه يجوز إخراج الصدقات لصنف واحد من الأصناف الثمانية وخاصة إذا كان المال قليلاً لتحقيق المصلحة ، ويستحب إخراجها للأصناف الثمانية إن أمكن ذلك وأن الآية سيقت

(١) سورة الحج جزء من الآية ٧٨ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٨٥ .

(٣) انظر : أحكام القرآن ج ٢ ص ٥٢٢ : ٥٣٠ .

(٤) الآية ٦ من سورة هود .

لبيان من يجوز الصرف إليه وليست لإيجاب الصرف للجميع ،
تحقيقا لسماحة الإسلام ويسره ولو كان هذا واجبا في الشريعة لنقله
إلينا العلماء وتواتروه رغم مشقته لأن كل شئ جاء لحكمة ولم يرد
لنا بأى خبر أن النبي ﷺ فعل هذا ولا عن صحابته رضوان الله
عليهم أجمعين .

فوجب إخراج الصدقات على أى صنف من الأصناف الثمانية
أو على البعض حسبما تيسر الأمر .

والله أعلم

الفرع الثانى

المعنى الإجمالى

تعتبر هذه الآية من أمهات الآيات ، حيث إنها قررت أحكاماً تختص المسلمين وتجعلهم كالجسد الواحد يشعر كل عضو فيه بالعضو الآخر وتنتشر المحبة والألفة بين المسلمين ، فقد نزلت الآية الكريمة لتبين من يحق لهم أخذ الصدقات ، فنزلت رداً على همز ولمز المنافقين على تقسيم رسول الله ﷺ للصدقات مدعين حرصهم على مستحقيها ، وما كان ذلك منهم إلا لشحهم وبخلهم وحرصهم على جمع المال .

فنزلت الآية حتى لا يكون هناك طعناً لطاعن .
فنعمة المال من النعم التى أنعم المولى — عز وجل — بها على عباده ، وجعلهم مستخلفين عليه فى الدنيا لأن المالك الحقيقى للمال هو مالك الملك .

وقد جعل المولى — عز وجل — الشكر الحقيقى على هذه النعمة هو إخراج حق الغير فيه ، فيتحقق بذلك التوازن الاجتماعى بين البشر ، ويزول الحقد والحسد وتسود المودة والرحمة بين الخلق .

وفى الآية الكريمة خصص المولى عز وجل الجهات التى تصرف فيها الصدقات وحددها فى الأصناف الثمانية المذكورة وهم: الفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ، ثم ختم سبحانه وتعالى الآية بما يطمئن النفوس ويدخل عليها الراحة فقال تعالى ﴿فريضة من الله والله عليم حكيم﴾ أى حكماً مقدراً بتقدير الخالق سبحانه وتعالى .

والله أعلم

المبحث الثانى

فى المصرف الأول والثانى من مصارف الصدقة (الفقراء ، والمساكين) من خلال تفسير الآية الكريمة

وفيه سبعة مطالب :

المطلب الأول : فى اهتمام الإسلام بالفقير والمسكين .

المطلب الثانى : حقيقة الفقير والمسكين .

المطلب الثالث : أقوال العلماء فى القدر الذى يأخذه

الفقير والمسكين من الصدقة .

المطلب الرابع : حكم الفقير القادر على الكسب . وحد

الفقر الذى يجوز معه الأخذ .

المطلب الخامس : فى أدنى ما يأخذه الفقير الواحد من

الصدقة .

المطلب السادس : حكم إعطاء الصدقة لغير المسلم

وحكم نقل الزكاة عن موضعها .

المطلب السابع : الحكم فيما إذا أعطى زكاته لرجل ظانا

منه أنه فقير أو مسكين فبان خلافه .

المبحث الثانى

فى المصرف الأول والثانى من مصارف الصدقة (الفقراء ، والمساكين) من خلال تفسير الآية الكريمة

المطلب الأول

فى اهتمام الإسلام بالفقير والمسكين

لقد خلق المولى تبارك وتعالى كل شئ وقدره تقديرا ، فخلق العباد وقدر لهم الأرزاق لما قدر لهم الآجال واقتضت حكمته سبحانه وتعالى تفاوت الناس فى امتلاك الأموال بل خص سبحانه وتعالى بعض الناس بالمال دون البعض ليتحقق الإحساس بالنعمة ويتأتى الشكر من ذوى النعم الذين أنعم الله عليهم بامتلاك المال ، وليشعروا حقيقة بأن المالك الحقيقى للمال هو الله تبارك وتعالى ، وأن الصفة الحقيقية التى يمكن أن يتصف بها مالك المال : هى أنه مستخلف على هذا المال من قبل المالك الحقيقى للمال ، لذا يحث المولى تبارك وتعالى أرباب الأموال على الإنفاق من خلال إشعارهم بهذه الصفة فيقول سبحانه وتعالى ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ﴾ (١) .

(١) سورة الحديد جزء من الآية ٧ .

ولكون هذه الأصناف الثمانية أحوج من غيرهم إلى الصدقة جعل سبحانه وتعالى الصدقة الواجبة لهم ، ففرق بين من تجب عليه الصدقة ، ومن تجب له الصدقة ، فكل من ملك مالا يبلغ نصاب الزكاة ، ويكون فائضاً عن حاجته وحاجة عياله الأصلية تجب عليه الزكاة ، أما غير هذا فإنه تجب له الزكاة ، ولكون الفقير والمسكين من أكثر الناس احتياجاً للزكاة بدأ سبحانه وتعالى بهما حينما بيّن سبحانه وتعالى مصارف الزكاة في هذه الآية (١) .

فالفقراء والمساكين هم أحوج الناس للصدقة لذا اختصهم الله سبحانه وتعالى بنصيب وافر في الحقوق الواجبة سواء في الزكوات المفروضة أو فيما يجب من أطعمة في الكفارات ، مثل كفارة اليمين ، وكفارة القتل الخطأ وكفارة الجماع في نهار رمضان أو فيما يجب جزاء الاعتداء على محظورات الإحرام أو الحرم ، هذا إلى جانب ما جعله لهم سبحانه وتعالى من حق في الفئ والغنيمة .

كل هذا يدل على أن الإسلام اهتم بتقسيم المال بين أفراد المجتمع تقسيماً عادلاً ، حيث ضمن لكل إنسان الحياة الاقتصادية الآمنة ، وأن المقصود الأهم من إيراد الزكاة هو القضاء على الفقر والحاجة ، فالزكاة فيها طهارة لمال الغنى ، وطهارة لقلب

(١) انظر : الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ الإمام الأكبر محمود شلتوت ص ١١٩ وما بعدها .

الفقير من الحقد والحسد والكراهية ، فإذا كان الله تبارك وتعالى قد خص الأغنياء بالمال فقد خصَّ الفقراء والمساكين بالعطاء واهتم بهم وقدر لهم في أموال الأغنياء حقوقاً تفي بحاجاتهم ، ومن علامات اهتمام القرآن الكريم بالفقراء وذوى الحاجات ما جعله لأهل العطاء من مدح وكرامات تشجيعاً لهم على العطاء ، إذ يقول سبحانه وتعالى في هذا : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ (١) .

وقال تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى * وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى * وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى * وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى * فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى * وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى * إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى * وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى * فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى * لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى * الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى * وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى * وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى * إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾ (٢) .

وغير هذا الكثير من الآيات التى تشجع أهل العطاء على العطاء لضمان وصول حق الفقراء والمحتاجين إليهم .

(١) سورة المؤمنون الآيات من ١ : ٤ .

(٢) سورة الليل الآيات من ٥ : ٢٠ .

المطلب الثانى

حقيقة الفقير والمسكين

الفقير فى اللغة : مشتق من فقر الظهر ، وهو فعيل بمعنى مفعول أى مفقور ، وهو الذى نزع فقرة ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر .

ونقل ابن منظور قول أبى الهيثم : الفقرات : هى الأمور العظام جمع فقرة بالضم ، ونقل أيضاً : قول سيبويه : وقالوا : افتقر كما قالوا اشتد ، وأفقره الله من الفقر فافتقر (١) .

وقال الفيومى فى المصباح المنير : " الفقير : فعيل بمعنى فاعل ، يقال (فقير) يفقر من باب تعب إذا قل ماله (٢) .

أما المسكين فى اللغة : فهو مأخوذ من السكن وهو ما يسكن إليه من أهل ومال وهو مصدر (سكنت) إلى الشئ .

قال الفيومى : " والمسكين مأخوذ من هذا كله لسكونه إلى الناس ونقل ابن منظور فقال : قال أبو إسحاق : المسكين الذى أسكنه الفقر (٣) .

(١) انظر : لسان العرب نادة فقر ج ١٠ ص ٣٠٠ وما بعدها .

(٢) المصباح المنير كتاب الفاء مادة فقر ص ٤٧٨ .

(٣) انظر : المصباح المنير ص ٢٨٢ مادة سكن ، ولسان العرب ج ٦

ص ٣١٤ .

أما عن الحقيقة الشرعية للفقير والمسكين المستحق للزكاة ،
فقد اختلف فيها المفسرون والفقهاء على عدة أقوال :

القول الأول : أن الفقير هو الذى لا مال له ولا كسب حلال
يكون لائقاً بحاله .

أما المسكين فهو من له مال أو كسب حلال ولكن لا يكفيه
هو ومن يعوله ، كمن يكون عنده من المال خمسة ويحتاج إلى
ثمانية .

فالفقير هنا أسوأ حالا من المسكين . نقل هذا القول القرطبى
وغيره ، وقال : " فجعلوا المسكين أحسن حالا من الفقير ، واحتجوا
بقوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّافِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي
الْبَحْرِ ﴾ ^(١) فأخبر أن لهم سفينة من سفن البحر وربما ساوت جملة
من المال .

وعضدوا بما روى عن النبى ﷺ : " أنه تعوَّذ من الفقر ^(٢) ،
وروى عنه أنه قال : " اللهم أحيى مسكينا وأمتى مسكينا " ^(٣) ،

(١) سورة الكهف الآية رقم ٧٩ .

(٢) فقال ﷺ " . . . ومن شر فتنة الغنى وأعوذ بك من فتنة الفقر " صحاح
البخارى ج باب التعوذ من فتنة الفقر والمغرم ص ٩٨ ، ص ١٠٠ ،
وأحمد بن حنبل ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٣) الحديث أخرجه الإمام الترمذى فى سننه كتاب الزهد باب ٢٤ فى ما جاء أن
الفقراء والمهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم رقم (٢٤٥٧) قال أبو عيسى
هذا حديث غريب دار الفكر - بيروت .

فلو كان المسكين أسوأ حالاً من الفقير لتناقض الخبران ؛ إذ يستحيل أن يتعوذ من الفقر ثم يسأل ما هو أسوأ حالاً منه " وقد نسبته القرطبي إلى الإمام الشافعي ، فقال ؛ وهو أحد قولي الشافعي وأكثر أصحابه (١) .

القول الثاني : أن الفقير هو الذي له بعض ما يكفيه ويقيمه أما المسكين فهو الذي لا شيء له .

وقد ذهب إلى هذا القول : يعقوب بن السكيت ، والقنبي ، ويونس بن حبيب ، فالفقير عندهم أحسن حالاً من المسكين وقد استدلوا لهذا بقول الراعي :

أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق عياله فلم يترك له سيد والوفق من الموافقة بين الشئيين كالاتحام ، يقال : حلوبته وفق عياله أى لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه .

هذا وقد ذكر ابن منظور في لسان العرب : " الفرق بين الفقير والمسكين وأفاض في هذا حيث ذكر الأقوال الواردة في الفرق بين الفقير والمسكين .

ومما ذكره من استدلال في كون المسكين أسوأ حالاً من الفقير : ما ورد من قوله تعالى : ﴿ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴾ (٢) والمرتبة : الفقر : أى هو الذي لصق بالتراب لشدة فقره " (٣) .

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٨ ص ١٦٩ ، والمجموع ج ٦ ص ١٩٩ .

(٢) الآية رقم ١٥، ١٦ من سورة البلد .

(٣) انظر : لسان العرب ج ٦ ص ٣١٥ مادة سكن ، وانظر : الجامع لأحكام

القرآن للقرطبي ج ٨ ص ١٦٩ ، وأحكام القرآن لابن العربي ج ٢

ص ٥٢٤ .

هذا وقد أخذ معظم الأحناف بمثل هذا الرأي ، حيث قالوا إن
الفقير هو الذى يملك شيئاً دون النصاب الشرعى فى الزكاة أو يملك
ما قيمته النصاب إلا أنه يكون مفتقراً إليه فى حياته كأن يملك ثياباً
أو أمتعة أو أثاثاً أو غيرها من الأمور التى تبلغ فى قيمتها
النصاب لكن صاحبها لا يستغنى عنها فى حاجاته الأصلية .

أما المسكين فهو الذى لا شئ له ^(١) .

وهنا يكون الفقير — عندهم — أحسن حالاً من المسكين .

هذا ، وقد ثار الخلاف بينهم فى المراد بالنصاب هل هو
النصاب المعروف من النقود وهو مائتى درهم أم المقصود به
مقدار النصاب من أى مال كان ، قيل هذا ، وقيل ذاك .

المهم أن المستحق للزكاة عندهم الآتى :

— كل من لا ملك له وهو المسكين أى المعدم الذى لا مال له .
— من يملك من الأثاث وغيره ما قيمته النصاب ، ولكنه لا يستغنى
عنه فى حاجاته الأصلية .

— كل من يملك الأثمان دون النصاب .

— كل من يملك ما قيمته دون النصاب من الأموال الأخرى ^(٢) .

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار فى الفقه الحنفى ج ٢ ص ٦٣ .

(٢) انظر : فتح القدير ج ١ ص ٢٢ ، وانظر : تفسير النيسابورى ج ١٠

القول الثانى : قيل إن الفقير والمسكين سواء ، لا فرق بينهما فى المعنى وإنما الفرق فى اللفظ فقط ، وقد ذكره للتأكيد ، وقد نسب هذا القول إلى ابن القاسم وسائر أصحاب مالك ، كما نسب إلى أبى يوسف من الحنفية (١) .

وقد رد القرطبى هذا القول ، فقال : قلت : ظاهر اللفظ يدل على أن المسكين غير الفقير ، وأنها صنفان ، إلا أن أحد الصنفين أشد حاجة من الآخر ، وقال : ولا حجة فى قول من احتج بقوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ (٢) لأنه يحتمل أن تكون مستأجرة لهم ، كما يقال : هذه دار فلان إذا كان ساكنها وإن كانت لغيره (٣) .

القول الرابع : وهو مروي عن الإمام مالك برواية سحنون أن الفقير هو المتعفف المحتاج ، أى هو الذى يكون محتاجاً ولكن لا يسأل الحاجة تعففاً ، وهؤلاء هم الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (٤) .

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ٨ ص ١٧٠ ، وأحكام القرآن لابن

العربى ج ٢ ص ٥٢٤ .

(٢) الآية ٧٩ من سورة الكهف .

(٣) القرطبى ج ٨ ص ١٧٠ .

(٤) الآية رقم ٢٧٣ من سورة البقرة .

وقد قيل : لا إلحافا ولا غير إلحاف .

أما المسكين : فهو الذى يسأل الحاجة ، وقد نسب هذا القول إلى ابن عباس ، وبه قال الزهرى ، وروى كذلك عن أبى حنيفة وفى هذا يقول الإمام النيسابورى .
كان ابن عباس يفسر الفقير بأنه الذى لا يجد شيئا كأهل الصفة والمسكين بأنه الطواف الذى يسأل الناس ، والغالب أنه يحصل له منهم شئ .

وقريب منه قول من قال : سمي مسكينا لأنه دائم السكون إلى الناس (١) .

القول الخامس : وقد نسب إلى محمد بن مسلمة : أن الفقير هو من له المسكن والخادم إلى من هو أسفل من ذلك ، والمسكين الذى لا مال له .

وقد رد هذا القول الطبرى ، والقرطبى : بأن هذا الكلام عكس ما ثبت فى صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو سأل رجل فقال : ألسنا من فقراء المهاجرين ؟ ، فقال له عبد الله ألك امرأة تأوى إليها ؟ قال نعم ، قال : ألك مسكن تسكنه ؟ قال نعم ، قال : فأنت من الأغنياء ، قال : فإن لى خادما ، قال فأنت من الملوك (٢) .

(١) تفسير النيسابورى ج ١٠ ص ١١٤ ، وانظر : القرطبى ج ٨ ص ١٧٠ .

(٢) صحيح مسلم كتاب الزهد باب النهى عن الدخول على أهل الحجر إلا من يدخل باكيا ج ١٨ ص ١١٠ . وانظر : تفسير الطبرى ج ١٠ ص ١٥٩ ، والقرطبى ج ٨ ص ١٧١ .

القول السادس : وهو مروى عن ابن عباس كذلك حيث قال :
الفقراء من المهاجرين ، والمساكين من الأعراب الذين لم يهاجروا ،
وروى كذلك عن الضحاك ^(١) .

القول السابع : أن المسكين هو الذى يخشع ويستكن وإن لم
يسأل ، والفقير : الذى يتحمل ويقبل الشئ سرأ ولا يخشع ، وقد
نسب هذا إلى عبيد الله بن الحسن ^(٢) .

القول الثامن : وهو مروى عن مجاهد وعكرمة : أن المساكين
هم الطوفون ، والفقراء فقراء المسلمين .

القول التاسع : وهو مروى عن عكرمة — أيضاً — أن الفقراء
هم فقراء المسلمين ، والمساكين هم فقراء أهل الكتاب ويؤيد هذا ما
روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد رأى ذمياً ملفوفاً مطروحاً
على باب المدينة ، فقال له : مالك ؟ قال : استكرونى فى هذه
الجزية حتى إذا كف بصرى تركونى ، وليس لى أحد يعود علىّ
بشئ فقال له عمر : ما أنصفت إذا فأمر له بقوته وما يصلحه
وأجرى عليه رزقا مستمراً ، وقال لخازن: بيت المال : ابحث عن
هذا وضربانه وأجر عليهم ، هذا من الذين قال الله فيهم ﴿ إنما
الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ وهم زمنى أهل الكتاب أى أصحاب
الأمراض والعاهات المزمنة المانعة من الكسب ^(٣) .

(١) القرطبى ج ٨ ص ١٠٧ .

(٢) القرطبى المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق ، وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٤ ، وأحكام القرآن لابن

العربى ج ٢ ص ٥٢٤ ، وتفسير الإمام الخازن ج ٢/١٠٩ .

وهنا يقول الإمام محمد أبو زهرة : " إن هذا التفسير يفيد فائدتين :

الأولى : أن الفقير والمسكين صفتان متغايران ، لا يغنى ذكر أحدهما عن ذكر الآخر .

الثانية : أنه يجوز إعطاء الزكاة إلى المساكين من أهل الذمة بشرط أن يكونوا فقراء عاجزين عن الكسب عجزاً مطلقاً ؛ لأن القادرين تؤخذ منهم جزية وليس من المعقول أن تؤخذ منهم الجزية ويعطوا من الزكاة ^(١) .

وبهذا تبين لنا أن رأى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو إعطاء فقراء أهل الكتاب من الزكاة ، وهذا عكس ما عليه معظم الفقهاء ؛ حيث إن الزكاة إنما تؤخذ من المسلم فيجب أن ترد إلى فقراء المسلمين ، إذ الزكاة في الإسلام شعيرة من شعائر الإسلام وعبادة إسلامية .

وأرى : أن رأى الخليفة عمر رضي الله عنه كان محققاً للمصلحة العامة في ذلك الوقت ، حيث إن أهل الذمة كانوا من رعايا الدولة الإسلامية وليس من المعقول أن يترك هؤلاء وحاجاتهم الملحة دون أن ينظر إليهم من الدولة ، خاصة وأنه كانت تحصل منهم الجزية في ذلك الوقت وهذا هو ما علل به الخليفة عمر - رضوان الله عليه - .

(١) انظر : بحث الشيخ أبو زهرة في الزكاة ، المقدم إلى مجمع البحوث الإسلامية

سنة ١٩٦٥ م ص ١٩١ ، ١٩٢ .

أما ما عليه الحال فى هذا الزمان فإنه لا تؤخذ جزية من
الذميّين أو ممن هم من رعايا الدولة ، وتحصل الزكاة فقط من
المسلمين فيجب أن ترد الزكاة إلى فقراء المسلمين ويلتزم القائمون
عليها بإنفاقها فى مصارفها الشرعية التى نصّ عليها القرآن
الكريم .

وأما أهل الذمة أصحاب الحاجات الملحة فتقضى جوائهم من
بيت مال المسلمين ، وإذا كان لا محالة فإنهم يأخذون من الزكاة
بشرط أن تحصل الزكاة من الذميّين أيضاً .

وفى هذه الحالة يمكن إعطاء فقراء ومساكين أهل الذمة منها ،
والله تبارك وتعالى أعلم .

الرأى الراجح :

أرى بعد هذا العرض لأقوال العلماء فى تفسير لفظ (الفقير
ولفظ المسكين) أن الفقراء والمساكين صنفان متغايران وأنه يجب
أن نبدأ فى توزيع الزكاة بما بدأ القرآن الكريم به ، وإن كان الجميع
منهم من أهل الزكاة ، إلا أن الفقير هو صاحب الحاجة ولكنه مع
حاجته يتعفف عن السؤال والمسألة لما فى ذلك من التذلل
والخضوع ، وهنا حث القرآن الكريم الأغنياء على البحث عنهم
وإعطائهم ما يسد حاجاتهم حيث قال الله تبارك وتعالى فى شأنهم :
﴿ لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي

الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا ﴿١﴾ .

أما المسكين فهو الفقير المحتاج كذلك ولكنه يسأل مع فقره الحاجة ، فهو المحتاج الذى يتذلل بمسألته للناس ، حيث إن معنى المسكنة عند العرب هى الذلة ، والمسكين إنما يعطى بالفقر والحاجة وليس بالذلة والمسكنة فالصدقة تكون إذا للفقير المتعفف الذى لا يسأل الحاجة والفقير المتذلل الذى يسأل الناس .

وهذا هو ما رجحه الإمام الطبرى وغيره من الفقهاء (٢) .

هذا وفائدة الخلاف فى الفرق بين الفقير والمسكين تظهر فيمن لو أوصى شخص بجزء من ماله مثلا لعمر وللفقراء والمساكين .

فمن جعلها صنف واحد يُقسم الموصى به مناصفة نصف لعمر والآخر للفقراء والمساكين ، ومن جعلهما صنفان يُقسم الموصى به أثلاثاً ، ثلث لعمر ، وثلث للفقراء ، وثلث للمساكين (٣)

والله أعلم

(١) الآية ٢٧٣ من سورة البقرة .

(٢) تفسير الطبرى ج ١٠ ص ١٥٩ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ٨ ص ١٧١ ، وتفسير الفخر الرازى ج ١٦

ص ١٠٧ .

المطلب الثالث

قدر ما يأخذه الفقير والمسكين من الصدقة

من خلال ما سبق من أقوال للعلماء فى بيان حقيقة الفقير والمسكين ومن خلال ما وقفت عليه فى البحث تبين أن العلماء ذهبوا إلى : أن كل من لا يملك مالا أو كل ما لا كسب له حلال يكفيه حاجته وحاجة عياله من مأكّل وملبس ومسكن وسائر حاجاته الأصلية وكذلك كل من يملك مالا أو يكون له كسباً ، ولكن لا يكفيه حاجاته الأصلية يكون مستحقاً للزكاة .

وبناء على هذا فإن المستحق للزكاة بوصف الفقر أو المسكنة هو الآتى :

- ١ - كل من لا مال له ولا كسب أصلاً .
 - ٢ - كل من يملك مالا أو كسباً ولكنه لا يكفيه حاجته وحاجة عياله من مأكّل وملبس ومسكن وخلافه .
- وبناء على ذلك فإن الفقر والمسكنة وصفان تحددهما الكفاية ، فإذا وجدت الكفاية انتفت هذه الصفة (صفة الفقر والمسكنة) وإذا انعدمت الكفاية أو بعضها وجدت صفة الفقر أو المسكنة .

لذا فإن القدر الذى يجب أن يحصل عليه الفقير أو المسكين هو أن يعطى من الزكاة قدر كفايته هو ومن يعوله فإن كان معدماً

أعطى عطاء كاملاً قدر ما يسد حاجته وحاجة أولاده وهو قدر الكفاية ، وإن كان لا يملك مالا أو كسباً ولكنه لا يسد حاجته وحاجة أولاده فإنه يجب أن يعطى تمام الكفاية .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الكفاية هي كفاية العمر الغالب لأمثاله ، وهو ما ذكره النووى وشمس الدين الرملى ^(١) .

وأرى : أنه يحصل من الزكاة كلما كان محتاجاً فإنه يعان منها .

ونقل القرطبى عن عبيد الله بن الحسن قوله : " من لا يكون له ما يكفيه ويقيمه سنة فإنه يعطى الزكاة " ^(٢) .

ولكن هل تدخل الكتب العلمية والزواج فى الكفاية ؟

لقد نقل الإمام النووى فى هذا جواباً عن الإمام الغزالى حيث قال : " لو كان له كتب فقه لم تخرجه عن المسكنة فلا يلزمه زكاة الفطر ، وحكمه حكم أثاث البيت ؛ لأنه محتاج إليه ، لكن ينبغي أن يحتاط فى فهم الحاجة إلى الكتاب فالكتاب يحتاج إليه لثلاثة أغراض : التعليم ، والتفرج بالمطالعة ، والاستفادة .

— فالتفرج لا يعد حاجة كافتتاء كتب الشعر والتواريخ ونحوهما مما لا ينفع فى الآخرة ولا فى الدنيا فهذا يباع فى الكفارة وزكاة الفطر ويمنع اسم المسكنة .

(١) انظر : المجموع ج ٦ ص ٢٠٣ ، ونهاية المحتاج للرملى ج ٦ ص ١٥١ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٧٣ .

— وأما حاجة التعليم ، فإن كان للتكسب كالمؤدب والمدرس بأجرة فهذه ألتة فلا تباع فى الفطرة كآلة الخياط ، وإن كان يدرس لقيام فرض الكفاية لم تبع ، ولا تسلبه اسم المسكنة ؛ لأنها حاجة مهمة .

— وأما الاستفادة والتعلم من الكتاب كادخاره كتاب طب لعالج نفسه به أو كتاب وعظ ليطالعه ويتعظ به ، فإن كان فى البلد طبيب أو واعظ فهو مستغن عن الكتاب ، وإن لم يكن فهو محتاج ، ثم ربما لا يحتاج إلى مطالعته إلا بعد مدة ، فينبغى أن يضبط ، فيقال ما لا يحتاج إليه فى السنة فهو مستغن عنه فنقدر حاجة أثاث البيت وثياب البدن بالسنة ، فلا يباع ثياب الشتاء فى الصيف ولا ثياب الصيف فى الشتاء ، والكتب بالثياب أشبه ^(١) .

وقال : وقد يكون له من كتاب نسختان فلا حاجة له إلا إلى أحدهما ، فإن قال إحداهما أصح والأخرى أحسن ، قلنا اكتفى بالأصح وبيع الأحسن ، وإن كانا كتابين من علم واحد أحدهما مبسوط والآخر وجيز ، فإن كان مقصوده الاستفادة فليكتف بالمبسوط وإن كان قصده التدريس احتاج إليهما ^(٢) .

وذهب الحنابلة : إلى أنه يجوز للفقير الأخذ من الزكاة لشراء كتب يحتاجها من كتب العلم التى لا بد منها لمصلحة دينه ودنياه ^(٣) .

(١) المجموع ج ٦ ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٢) المجموع ج ٦ ص ٢٠٢ .

(٣) انظر : الانصاف فى الراجح من الخلاف لأبى الحسن المرداوى الحنبلى ج ٣

ص ١٦٥ .

فذهب الشافعية إلى : أن الإنسان إذا كان قادراً على كسب يليق بحاله ولكنه يكون مشغلاً بتحصيل العلوم الشرعية بحيث يتعذر عليه الجمع بين العمل المعين له على الكسب وطلب العلم فإنه يقدم تحصيل العلم وطلبه على الكسب ويعطى من الزكاة قدر كفايته ويسد حاجته بما فى ذلك شراء كتب العلم .

وخلاصة ما فى الموضوع : أن العلماء قالوا بجواز دفع الزكاة لشراء كتب العلم وإعانة طالب العلم من الزكاة ما دام لم يوجد لديه ما يكفيه حتى ولو كان قادراً على الكسب ولكن يمنعه ذلك من تحصيل العلم حتى ولو كان تحصيل هذا العلم من قبيل فرض الكفاية ؛ حيث إن فائدة تحصيل العلم فائدة عامة فهى لا تنحصر فى نفسه فقط وإنما هى له ولغيره ، ومن هنا كان من حقه أن يعان من الزكاة المفروضة .

هذا وقد ذكر الدارمى فى المشتغل بتحصيل العلم ثلاثة أوجه :

الأول : أنه يستحق من الزكاة وإن قدر على الكسب .

الثانى : أنه لا يستحق من الزكاة .

الثالث : أنه إن كان نجيباً يرجى تفقهه ونفع المسلمين به استحق من الزكاة ، وإن لم يكن نجيباً بحيث لا يتأتى من التحصيل والنفع فإنه لا يستحق أن يأخذ من الزكاة ، ما دام قادراً على التكسب (١) .

(١) المجموع ج ٦ ص ١٩٩ .

وهذا الوجه الأخير هو الأوجه وهو الذى يتفق مع الواقع ومع ما يحقق النفع والمصلحة والله تبارك وتعالى أعلم .

— أما بالنسبة للزواج :

لقد ذهب العلماء إلى أن الزواج من تمام الكفاية واستندوا فى هذا بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قد جاءه رجل وقال له : إني تزوجت امرأة من الأنصار ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم على كم تزوجتها ؟ فقال على أربع أواق ^(١).

قال النبي صلى الله عليه وسلم : على أربع أواق ؟ كأنما تتحتون الفضة من عرض هذا الجبل ، ما عندنا ما نعطيك ، ولكن عسى أن نبعثك فى بعث تصيب فيه " ^(٢).

ففى هذا دليل على جواز الأخذ من الزكاة لحاجة الزواج وأن الزواج من تمام الكفاية ، حيث حاول الرسول صلى الله عليه وسلم أن يجد له حلا من خلال الزكاة .

وهذا هو ما كان يعمل به عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه فقد كان يرسل فى الناس من ينادى فيهم ويقول : أين المساكين أين

(١) الأواقي : جمع أوقية وقد كانت تساوى فى ذلك الوقت أربعين درهما ، انظر :

نيل الأوطار ج ٦ ص ٣١٦ .

(٢) نيل الأوطار المرجع السابق ، والحديث أخرجه الإمام مسلم فى كتاب

النكاح باب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها ١٠٤٠/٢

حديث ٧٥ .

الغارمين ؟ أين الناكحين ، ذلك ليقضى خلة كل فئة منهم من بيت المال (١) .

وهذا من جمال الدين الحنيف حيث أدخل سد الغرائز كلها ضمن الحاجات ولم يغفل شيئاً من حاجات الإنسان حتى تتحقق للإنسان الحياة الكافية دون نقص فى الحاجات الأساسية .

فالزكاة لها غرض اجتماعى عظيم ومن هذا الغرض إغناء الفقير والمسكين عن الحاجة وإعطائها تمام الكفاية .

وقد أرسى هذا المبدأ الرسول الكريم ﷺ حيث قال : " ليس المسكين الذى ترده التمرة والتمرتان ولا اللقمة واللقمتان ، إنما المسكين الذى يتعفف اقرؤوا إن شئتم ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ (٢) .

وقد ذكر الإمام ابن كثير وغيره : أن معنى قوله تعالى : ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ أى لا يلحون فى المسألة ولا يكلفون الناس ما لا يفتقرون إليه ، فإن من سأل وعنده ما يغنيه عن المسألة

(١) انظر : مطالب أولى النهى ج ٢ ص ١٤٧ .

(٢) الآية رقم ٢٧٣ من سورة البقرة ، والحديث فى صحيح الإمام البخارى باب قوله تعالى ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً ﴾ ج ٢ كتاب الزكاة ص ١٥٤ ، وسنن النسائى ج ٥ كتاب الزكاة باب تفسير المسكين ص ٨٤ ، ٨٥ ، والحديث فى صحيح مسلم بشرح الإمام النووى ج ٧ كتاب الزكاة باب النهى عن المسألة ١٢٩ .

فقد ألحف ، وهذا وصف لفقراء المهاجرين الذين انقطعوا إلى الله
ورسوله وليس لهم مال ولا كسب يردون به على أنفسهم ما
يغنيهم " (١) .

فليس الغرض من الزكاة إعطاء المعدم فقط وإنما الغرض منها
هو تمام الكفاية والغنى عن السؤال والحاجة وليس الغرض منها
إعطاء الفقير أو المسكين اللقمة أو اللقمة التي تشبع جوعه فقط .
وهذا غرض عظيم ومبدأ كريم من أعلى مبادئ حقوق الإنسان في
الحياة .

والله تبارك وتعالى أعلم .

(١) تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣٢٤ .

المطلب الرابع

حكم الفقير القادر على الكسب وحد الفقر الذى يجوز معه الأخذ

اختلف العلماء فى الفقير القادر على الكسب هل يجوز أن
يدفع له من أموال الزكاة ؟

ذهب الإمام أبو حنيفة وأكثر أصحابه إلى أنه يجوز للفقير
القادر على الكسب الأخذ وأن يدفع له من الزكاة ، لأنه مع قوته
وصحة بدنه يوصف بالفقر ، إلا أنه لا يطيب له الأخذ فالأخذ وإن
كان جائزاً إلا أن عدم الأخذ أولى وقد رجح هذا القول الطبرى ^(١)
حيث قال : والظاهر يقتضى جواز ذلك لأنه فقير مع قوته وصحة
بدنه .

وقال الترمذى بهذا أيضاً ، حيث قال : " إذا كان الرجل قوياً
محتاجاً ولم يكن عنده شئ فتصدق عليه أجزاء عن المتصدق عند
عامة أهل العلم ، وذهب معطى أهل العلم إلى أنه لكل واحد أن
يأخذ من الصدقة فيما لا بد له منه " نقله القرطبى ^(٢) .

وقال الكاسانى : لو كان الفقير قوياً مكتسباً يحل له أخذ
الصدقة ^(٣) .

(١) انظر : تفسير الإمام الطبرى ج ١٠ ص ١٤٨ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٧٣ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٣ ص ٤٩ .

وذهب البعض الآخر من العلماء منهم الشافعية وغيرهم : إلى أنه لا يجوز صرف الزكاة إلى غنى من سهم الفقراء والمساكين ولا إلى قادر على كسب يليق به يحصل له منه كفايته وكفاية عياله .

ومن كان غنياً قادراً على الكسب والتحرف مع قوة البدن وحسن التصرف حتى يغنيه ذلك عن الناس فالصدقة عليه حرام (١) .

واستدل هؤلاء بما رواه أبو داود والترمذي والدارقطني من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : " لا تحل الصدقة لغنى ولا ذى مرة سوى " (٢) .

وقد أجاب الكاساني على هذا فقال : " الحديث محمول على حرمة الطلب والسؤال فإن ذلك للزجر عن المسألة والحمل على الكسب (٣) ، وهذا هو ما وجه عليه الترمذي الحديث ، حيث وجهه على المسألة .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٨ ص ١٧٢ .

(٢) المرة : القوى وشدة العقل ، يقال رجل مريز أى قوى ذو مرة ، وقيل :

المرة : القوة على الكسب والعمل ، انظر : نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧٠ ،

والحديث أخرجه : أبو داود - كتاب الزكاة باب من يعطى من الصدقة وحد

الغنى ج ٢ / ١١٨ ، والترمذي كتاب الزكاة باب ما جاء من لا تحل له

الصدقة ج ٣ / ٣٣ قال أبو عيسى حديث عبد الله بن عمر حديث حسن .

(٣) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٩ .

ولأنه لا يصح أن توقف الزكاة على الزمنى والعجزة والمرضى فقط .

وأرى : أن الفقير القادر على الكسب يجب أن لا ننظر إليه على إطلاقه ونقول إنه يأخذ من مال الزكاة أو لا يأخذ ، ولكن القادر على الكسب يمنع من أخذ الزكاة أو لا يحل له الأخذ من الزكاة إذا توفر في كسبه أو عمله الشروط الآتية :

١ — أن يكون كسبه كافياً له ولعِياله ، أى أنه يجب أن يكتسب من العمل قدر ما تتم به كفايته وكفاية عِياله .

٢ — أن يجد العمل المناسب له ، اللائق بحاله .

٣ — أن يتحمل هذا العمل ، بمعنى أنه لا يزيد على طاقته ، بمعنى أن يكون العمل مطابقاً له حسب ما يقتضيه العرف .

٤ — أن يكون هذا العمل داخلاً في نطاق الحلال ، والله أعلم .

أما حد الفقر الذى يجوز معه الأخذ :

فقد ذهب البعض من العلماء إلى القول بأن من يملك داراً وخادماً لا يستغنى عنهما فله أن يأخذ من الزكاة وللمعطى أن يعطيه وقد نقل القرطبي قول الإمام مالك فى هذه المسألة ، فقال : وكان مالك يقول : إن لم يكن فى ثمن الدار والخادم فضله عما يحتاج إليه منهما جاز له الأخذ وإلا لم يجز . .

وقال أبو حنيفة : من معه عشرون ديناراً أو مائتا درهم فلا يأخذ من الزكاة ، أى أن الإمام أبو حنيفة هنا اعتبر النصاب ، فذهب إلى أن من يملك النصاب لا يعطى من الزكاة ولا يحل له الأخذ منها ، وأن من يحل له الأخذ هو من يملك دون النصاب .

وذهب الثورى وأحمد وإسحاق وغيرهم : إلى أنه لا يأخذ من الزكاة من له خمسون درهماً أو قدرها من الذهب ، ولا يعطى منها أكثر من خمسين درهماً إلا أن يكون غارماً .

وذهب الحسن البصرى إلى أنه لا يأخذ من الزكاة من له أربعون درهماً .

وذهب قوم إلى أن من عنده عشاء ليلة فهو غنى لا يأخذ من الزكاة .

ونقل عن أبى حنيفة أيضاً القول : بأن من لا يكون له ما يكفيه ويقيمه سنة فإنه يعطى من الزكاة .

ولعل النقل الأول هو الصواب عن أبى حنيفة والنقل الثانى عن أصحابه (١) .

وأرى : أنه يعطى من الزكاة كل من لا يملك مالا أو كسباً يكفيه ويكفى عياله وأن الأمر يدور مع العرف ، فتقدر الحاجة حسب ما يقتضيه العرف والله تبارك وتعالى أعلم .

(١) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ٧ ص ١٧١ : ١٧٣ ، والمغنى ج ٢

ص ٤٩٥ ، وحاشية الروض المربع ج ٣ ص ٣١٠ ، ٣١١ .

المطلب الخامس

فى أدنى ما يأخذه الفقير الواحد من الصدقة

لقد نقل الإمام الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام فى كتابه الأموال عدة أقوال تتعلق بهذه المسألة منها :

١ - أن أهل العراق ذهبوا إلى أن حد الغنى فى ذلك الوقت هو مائتى درهم ، لذا فإنهم كانوا يرون أن قدر ما يأخذه الرجل الواحد من الصدقة هو مائتى درهم ؛ لأن هذا هو حد الغنى الذى إذا ملكه الشخص أصبح غنيا ولا يحل له الأخذ من الصدقة ^(١) .

٢ - وذكر - أيضاً - أن مالك بن أنس قال لم يكن فى هذا حد معلوم بل كان يقول : " أرى على المعطى فى ذلك الاجتهاد وحسن النظر ، لأن أحوال الناس تختلف فى الكفاية تبعاً لمنازلهم فى المجتمع " .

وقد روى أبو عبيد فى هذا بسنده عن أنس بن مالك قال : لما نزلت : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ ^(٢) وقوله ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ^(٣) قال أبو طلحة للنبي ﷺ

(١) الأموال لأبى عبيد ص ٦٧٠ .

(٢) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

حائطى الذى بموضع كذا وكذا لله والله يا رسول الله لو استطعت أن أسره ما أعلنته ، فقال رسول الله ﷺ اجعلها لفقراء أقاربك " (١) قال أنس : " فجعله أبو طلحة لأبى بن كعب وحسان بن ثابت " .

ويعلق أبو عبيد على هذا قائلاً : (الحائط هو المخوف — أى البستان ذو النخيل والشجر والزرع ، فكم ينبغى أن يكون أدنى قيمة مثل هذا ؟ وقد اتفق أبو طلحة أن لا يستطيع أن يخفيه من شهرته وقدره ، ثم لم يجعله إلا بين رجلين) (٢) .

٣ — وذكر — أيضاً — أن سفيان كان يكره أن يعطى الرجل منها أكثر من خمسين درهماً لأنها حد الغنى ، كما كان لا يرى أن يعطاها من يملك خمسين ، إلا أن يكون غارماً فإنه يقضى عنه دينه وإن كان أكثر من ذلك (٣) .

وأرى : أنه من خلال تلك الروايات اتضح لى أن الاعطاء للفقير الواحد من الصدقة يكون بقدر ما يكفيه وأن الفيصل قدر الكفاية هنا يحدده العرف حسب الزمان والمكان وأنه لا فرق فى هذا بين صدقة التطوع والصدقة الواجبة ، لأن الصدقة تكون لمن

(١) الحديث فى صحيح الإمام البخارى كتاب الوصايا باب إذا وقف أو أوصى لأقاربه ومن الأقارب ج ٤ ص ٦ ، ٧ ومسنند أحمد ج ٣ ص ١١٥ ، ١٧٤٠

(٢) انظر : الأموال ص ٣٧١ .

(٣) الأموال ص ٣٧٢ ، وانظر : حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٦٤ ، وشرح

الخرشى على منتن خليل ج ٢ ص ٢١٥ .

يستحقها سواء كانت صدقة تطوع أو واجبة فإن لا تعطى إلا للمستحق فقط ، وهنا الفقير أو المسكين اتصف بصفة المستحق للصدقة فلا يفرق في هذا بين صدقة التطوع والصدقة الواجبة .

وفي هذا المعنى يقول أبو عبيد معلقاً على صدقة أبي طلحة :
فهذه الصدقة وإن كانت نافلة فما سبيلها وسبيل الفرض إلا سواء ؛
لأن الصدقة إذا كان يحرم كثيرها على الأخذ في الواجب الذي جعله الله حتماً للفقراء في أموال الأغنياء أنه عليهم في التطوع الذي لم يوجبه لهم عليهم لأضيق وأشد تحريماً ولئن كان لهم حالاً ،
وكان المعطى في النافلة محسناً باراً أنه في أداء الفريضة لأكثر إحساناً ^(١) هذا والله تبارك وتعالى أعلم

(١) الأموال ص ٦٧٢ .

المطلب السادس

حكم إعطاء الصدقة لغير المسلم ، وحكم نقل

الزكاة عن موضعها

قال تعالى فى الآية الكريمة ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ فهل مطلق لفظ الفقراء والمساكين يقتضى الإختصاص بالمسلمين دون أهل الذمة ؟

لقد ذهب البعض من العلماء إلى أن الصدقة تؤخذ من أغنياء المسلمين وترد إلى فقرائهم فقط ، مستنديين فى هذا إلى أن الصدقة عبادة وهى تكون من المسلم فينبغى أن لا تدفع إلا إلى المسلم ، وقد استندوا فى هذا إلى ما ورد من روايات فى هذا الشأن وما جاء من أخبار تفيد أن الصدقة تؤخذ من أغنياء المسلمين وترد على فقرائهم حيث ورد أن الرسول ﷺ حين أرسل معاذاً إلى اليمن يعلمهم دين الله قال له : " أخبرهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد فى فقرائهم " (١)

بينما ذهب البعض الآخر من العلماء إلى القول : بأنه يجوز إعطاء الزكاة للمسلم وللذمى ما دام من أهلها ، حتى ورد عن عكرمة قوله : الفقراء فقراء المسلمين ، والمساكين فقراء أهل

(١) الحديث أخرجه الإمام البخارى فى كتاب الزكاة باب وجوب الزكاة ج ٢

ص ١٣٠ ، ١٥١ والإمام أحمد بن حنبل ج ٥ ص ٣٦٩ .

الكتاب ، وقد استندوا في هذا إلى ما ورد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ^(١) أنه رأى ذمياً مكفوفاً مطوراً على باب المدينة فقال له عمر : مالك؟ قال : استكروني في هذه الجزية حتى إذا كف بصرى تركوني وليس أحد يعود عليّ بشئ ، فقال عمر : ما انصفت إذا فأمر له بقوته وما يصلحه ، ثم قال : " هذا من الذين قال الله فيهم ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ " وهم زمني أهل الكتاب " ^(٢) .

وأرى أن أهل الذمة الذين هم من رعايا الدولة لا يأخذون من الزكاة إلا إذا كانوا يدفعون الجزية أما في هذا الزمن وقد تعطلت الجزية فإنهم لا يأخذون من الزكاة لأنها مال يجبي من المسلمين وهي عبادة فيصرف على فقراء المسلمين لا غيرهم إلا إذا حصلت الزكاة من أهل الذمة كذلك فإنها تصرف إلى فقرائهم كذلك ، وإلا فإنهم يأخذون من بيت المال ، وأن ما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه إنما كان يتناسب مع ذلك الوقت حيث كانت تحصل الجزية .
والله أعلم

أما عن نقل الزكاة من موضعها فقد اختلف فيه العلماء على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أنه لا يجوز نقل الزكاة من بلدها إلى بلد آخر وقد ذهب إلى هذا الحنابلة ، مقيدين ذلك بمسافة القصر ، فقد نص ابن قدامة على هذا فقال : المذهب : على أنه لا يجوز نقل الصدقة من بلدها إلى مسافة القصر " وقال : " قال أبو داود سمعت أحمد :

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٨ ص ١٧٤ .

(٢) انظر : هذا الأثر عن عمر في المرجع السابق .

سئل عن الزكاة يبعث بها من بلد إلى بلد ؟ قال لا ، قيل : وإن كانت قرابته بها ؟ قال لا .

وقال سحنون من المالكية وكذلك ابن القاسم : لا تنقل وصححه القرطبي (١) .

إلا أن ابن القاسم قال : وإن نقل بعضها لضرورة رأيته صوابا .

وقال سحنون : ولو بلغ الإمام أن ببعض البلاد حاجة شديدة جاز نقل بعض الصدقة المستحقة لغيره إليه ، فإن الحاجة إذا نزلت وجب تقديمها على من ليس بمحتاج " .

واستدل في هذا بقول الرسول ﷺ : " المسلم أخو المسلم لا يُسلمه ولا يظلمه " (٢) .

وقد روى عن الحسن والنخعي أنهما كرها نقل الزكاة من بلد إلى بلد إلا لذى قرابة .

وقد استدل من قال بمنع نقل الزكاة بحديث النبي ﷺ لمعاذ حين أرسله إلى اليمن حيث قال له : " أخبرهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم " .

ففي هذا الحديث دلالة على اختصاص فقراء كل بلد بزكاتها (٣) .

(١) الجامع لأحكام القرآن الكريم ج ٨ ص ١٧٥ ، والمغنى ج ٢ ص ٥٣١ .

(٢) صحيح الإمام مسلم بشرح النووي كتاب المظالم باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه م ١ ج ٣ ص ١٦٨ ، ومسند أحمد بن حنبل ج ٣ ص ٦ ، ٨ ، ٩ ، ٣٧٧ ،

(٣) المغنى ج ٢ ص ٥٣١ ، الحديث سبق تخريجه .

القول الثانى : ونقل عن مالك وغيره : أنه يجوز أن تنقل الصدقة من بلد إلى بلد آخر .

وقد استدل أصحاب هذا القول بما روى عن معاذ أنه قال لأهل اليمن حين قام بجمع الزكاة منهم : " إيتونى بخميس أو لبيس آخذة منكم مكان الذرة والشعير فى الصدقة فإنه أيسر عليكم وأنفع للمهاجرين بالمدينة " (١) .

والخميس يطلق على الثوب الذى طوله خمسة أذرع .
وفى الأثر دلالة على جواز نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر ، وهذا هو الموافق لقوله تعالى : ﴿ إنما الصدقات للفقراء والمساكين ﴾ ولم يفصل بين فقير فى بلد وفقير فى بلد آخر .
وفى الأثر دلالة - أيضاً - على جواز أخذ القيمة فى الزكاة وإن كان البعض من العلماء يمنع ذلك ، فالإمام أبو حنيفة - رحمه الله - لا يجوز عنده أن يدفع سكنى دار بدل الزكاة ، كأن يجب عليه خمسة دراهم - مثلاً - فأسكن فقيراً فى داره شهراً فهذا لا يجوز ؛ لأن السكنى ليس مالا .

القول الثالث : فرق بين سهم الفقراء والمساكين وسهم باقى الأصناف فقال : إن سهم الفقراء والمساكين يقسم عليهم فى موضعه ، وسهم سائر الأصناف يجوز نقله باجتهاد الإمام (٢) .

والواقع أن مسألة نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر مسألة لها أهميتها فى العصر الحاضر ، حيث يوجد فى البلاد الإسلامية المختلفة من هو أشد حاجة إلى الزكاة بل توجد الدول الفقيرة فقراً

(١) ذكر هذا الأثر الإمام القرطبى وقال : أخرجه الدار قطنى ج ٨ ص ١٧٥ .

(٢) القرطبى المرجع السابق .

شديداً ، لذا فإن نقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر وإن كان الكثير من أهل العلم يكرهون ذلك إلا أن هذا الأمر يجب أن يخضع للعرف ولما عليه حال البلاد والعباد ، وحسبما يراه الإمام العادل فى هذا الشأن .

فإن استغنى أهل بلد عنها أو كانت الصدقة فائضة عن حاجاتهم جاز نقلها ، وإذا وجدت كوارث فى بلد ما وكان أهلها أحوج للزكاة جاز لرؤساء البلاد نقل الزكاة إليها ؛ حيث إن المسلم أخو المسلم ، والزكاة معونة اجتماعية فيها من البر والتقوى ما يحقق هذا الهدف .

لذا فإن الإمام — فى رأى أهل العلم جميعاً من قال منهم بجواز النقل ومن لم يقل بالجواز — إذا قام بنقل الزكاة من بلد إلى بلد آخر أجزأه ذلك (١) .

فالأمر متسع ولا يجب أن نقف أمام الأقوال حائرين بل يجب أن يُنظر فيما يحقق مصلحة الزمان والمكان والعباد فإن كان فى بلد وله أقارب فقراء فى بلد آخر هم فى حاجة إلى الزكاة جاز نقلها إليهم ، وإن كان المستحب أن لا يحرم منها فقراء المكان ، بمعنى أنه يجب مراعاة مقتضى الحال وما يحقق النفع لهؤلاء وهؤلاء .
والله تبارك وتعالى أعلم

(١) المغنى ج ٢ ص ٥٣١ .

المطلب السابع

الحكم فيما إذا أعطى زكاته لرجل ظاناً منه أنه

فقير أو مسكين فبان خلافه

لقد تكلم العلماء فى هذه المسألة وبحوثها نظراً لأهميتها حيث إن الزكاة لها أهدافها الخاصة فى حياة الفرد وفى حياة المجتمعات بصفة عامة ؛ لذا فإنه لا يجوز لولى الأمر أو للمالك أن يصرفها فى غير موضعها ، كما أنه لا يجوز لشخص ما أن يقبض منها شيئاً ما مالم يكن من مستحقها ، وهذا ضابط عظيم من ضوابط صرف الزكاة حتى سيتحقق صرف الزكاة لمستحقها وبهذا تتحقق أهدافها الفردية والاجتماعية وحتى تتم الفائدة سوف أعرض أقوال العلماء فى هذه المسألة — إن شاء الله مرجحة منها ما يهدينى ربى للاطمئنان إليه — وإليك هذه الأقوال من خلال ما ورد فى كتب أحكام القرآن وكتب المذاهب المختلفة :

القول الأول : وهو ما نقله الإمام القرطبى ^(١) عن الإمام مالك : حيث قال : واختلفت الرواية عن مالك فيمن أعطى فقيراً مسلماً فانكشف فى ثانى حال أنه أعطى عبداً أو كافراً أو غنياً فقال مرة : تجزئه ، ومرة لا تجزئه .

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، وانظر : تفسير الجصاص ج ٣

ووجه الجواز : وهو الأصح : ما روى فى الصحيح عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : (قال رجل لأتصدقن هذه الليلة بصدقة فخرج بصدقته فوضعها فى يد زانية فأصبحوا يتحدثون . تصدق الليلة على زانية ، فقال اللهم لك الحمد على زانية لا تصدقن بصدقة فخرج مخرج بصدقته فوضعها فى يد غنى فأصبحوا يتحدثون تصدق على غنى ، قال : اللهم لك الحمد على غنى ، لأتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها فى يد سارق فأصبحوا يتحدثون تصدق على سارق ، فقال : اللهم لك الحمد على زانية وعلى غنى وعلى سارق ، فأتى فقيل له : أما صدقتك فقد قبلت ، أما الزانية فلعلها تستعف بها عن زناها ، ولعل الغنى يعتبر فينفق مما أعطاه الله ، ولعل السارق يستعف بها عن سرقة (١) .

أما وجه عدم الجواز : فلأنه لم يضعها فى مستحقها فأشبهه العمد ، وأن العمد والخطأ فى ضمان الأموال واحد فوجب أن يضمن ما أتلّف على المساكين حتى يوصله إليهم .

أما ما عليه معظم المالكية : أنه إذا دفع الزكاة لغير مستحقها كأن يكون دفعها لشخص ظاناً منه أنه فقير مسلم فبان أنه غنى أو فقير كافر فإن كان قد دفعها باجتهاد منه فإنه إن تعسر الرد لم

(١) صحيح الإمام البخارى كتاب الزكاة ج ٢ باب إذا تصدق على غنى وهو يعلم ص ١٣٧ ، وسنن النسائى كتاب الزكاة باب إذا أعطاه غنيا وهو لا يشعر ج ٥ ص ٥٥ ، ٥٦ . وأحمد ج ٣/٣٢٢ ، ٣٥٠ .

يلزمه شئ وإن أمكن الرد أخذها ممن دفعها إليه إن كانت باقية بعينها أو يأخذ عوضها منه إن لم تكن باقية بعينها .

أما إذا كان قد دفعها دون بحث واجتهاد ولم يغره الآخذ لزمه دفعها مرة أخرى لمستحقها .

وبالنسبة للإمام أو نائبه إذا دفعها وتبين أنه دفعها لغير مستحقها فإنه يجزئه ذلك إذا كان قد دفعها عن اجتهاد فيه ولا يغرم الإمام عوضها لأنه أجتهد لمصلحة المسلمين ، حتى قال البعض لا يلزمه ردها وإن أمكن الرد ^(١).

وهذا الكلام فيه نظر ، إذ كيف يمكن للإمام انتزاع الزكاة ممن أخذها دون وجه حق ولا يفعل ذلك فالأمر معقول في حالة تعذر الرد ولكن في حالة إمكان الرد فإنه ينبغي ردها أو الضمان حتى يصل الحق لمستحقه من الفقراء والمساكين .

القول الثاني : ذهب الأحناف إلى أن من دفع زكاته لمن ظن أنه من أهلها فبان خلافه كأن بان أنه كافر أو غني أو بان أنه دفعها لامرأته أو لأبيه ، فإن كان قد دفعها عن بحث واجتهاد وتحر فإنه يجزئه ذلك ولا يلزمه شئ ، لأنه أتى بما عليه من بذل الجهد .

وقد روى عن أبي يوسف أنه لا يجزئه ذلك لأن صلة الحربى لا تعد براً شرعاً ، لذا فإنه تجب الإعادة .

(١) انظر : الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠١ .

وإن دفعها دون اجتهاد فعليه الإعادة لتفريطه (١).

القول الثالث : وهو منقول عن الشافعية : أنه إذا دفع إلى رجل ظنه فقيراً فبان غنياً ، فإنها لا تجزئه ويلزمه الإخراج ثانياً .
ومن الشافعية من قال : بوجوب الضمان قولاً واحداً ؛ لأن حال الكافر والعبد لا يخفى لذا فإنه يكون مفرطاً بالدفع إليهما أما حال الغنى فقد يخفى لذا فإنه لا يكون مفرطاً .

وقد قال الإمام النووي : " إذا دفع رب المال الزكاة إلى الإمام ودفعها الإمام إلى من ظاهره الفقر فبان غنياً لم يجز عن الزكاة ، فيسترجع منه المدفوع سواء بين الإمام حال الدفع أنها زكاة أم لا .

وقال : والظاهر من الإمام أنه لا يدفع تطوعاً ولا يدفع إلا وجهها من زكاة واجبة أو كفارة أو نذر أو غير ذلك فإن تلف فبدله ويصرف إلى غيره فإن تعذر الاسترجاع من القابض لم يجب الضمان على الإمام ولا على رب المال ؛ لأنه أمين غير مفرط فهو كالمال الذي تلف في يد الوكيل .

وإن بان المدفوع إليه عبداً أو كافراً أو هاشمياً أو مطلبياً فلا ضمان على رب المال ، وهل يجب على الإمام ؟ (٢).

ذكر الإمام النووي قولان : قول قال بالضمان ، وقول قال بعدم الضمان .

القول الرابع : وقد نقله ابن قدامة عن الحنابلة فقال :

(١) انظر : رد المحتار على الدر المختار ج ٢ ص ٧٣ .

(٢) المجموع ج ٦ ص ٢٤٩ .

" إذا أعطى الزكاة من يظنه فقيراً فبان غنياً فعن أحمد روايتان:

إحداهما : يجزئه ، اختارها أبو بكر بن عبد العزيز .

الرواية الثانية : لا يجزئه .

فأما إن بان الآخذ عبداً أو كافراً أو هاشمياً ، أو قرابة للمعطى ممن لا يجوز الدفع إليه لم يجزه رواية واحدة ، لأنه ليس بمستحق ولا تخفى حاله غالباً فلم يجز الدفع إليه ، كديون الأعميين ، وفارق من بان غنياً — ، بأن الفقر والغنى مما يعسر الإطلاع عليه والمعرفة بحقيقته قال تعالى ﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ ﴾ ^(١) ، فاكفى بظهور الفقر ودعواه بخلاف غيره ^(٢)

وبعد عرض أهم المذاهب والأقوال فى هذه المسألة ، أقول : إن الأمر فى هذه المسألة على وجهين :

الأول : إما أن يكون قد قصر فى التحرى ولم يبحث جيداً عن تجب إليه الزكاة ودفع زكاته وبان له إنه أخطأ وصرف الزكاة إلى غير مستحقها فإنه فى هذه الحالة يلزمه تبعية تقصيره وغلطه ، لذا فإنه يلزمه إعادة دفع الزكاة ثانية إلى مستحقها ، حيث لم تبرأ ذمته فى المرة الأولى .

(١) الآية ٢٧٣ من سورة البقرة .

(٢) المغنى ج ٢ ص ٤٩٨ .

الوجه الثانى : فى حالة التحرى والبحث وبذل كل ما فى وسعه للوقوف على مستحقى الزكاة فدفعها وبان له الخطأ فى دفعه، فإنه يجرئه ذلك ولا يلزم دفعها مرة أخرى لأنه لم يقصر وبذل كل ما فى وسعه وما كلف به من البحث والتحرى ، وأن ما وقع من خطأ ليس بتقصير منه أو بسبب منه ، فيكون معذوراً لأن الله تبارك وتعالى لم يكلفنا فوق وسعنا ، قال تعالى ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ (١).

إلا أننى أقيد كلامى هذا وأقول : إذا أمكنه استردادها ودفعها إلى أهلها فعل ذلك وإلا فلا شئ عليه .

وعلى الآخذ وجوب الرد أو دفع عوضها .

والله تبارك وتعالى أعلم .

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

المبحث الثالث

فى المصرف الثالث من مصارف الزكاة من خلال تفسير الآية الكريمة سهم (العاملين عليها)

وفيه أربعة مطالب :

- المطلب الأول : فى مفهوم العاملين على الزكاة وأهميتهم
- المطلب الثانى : شروط العاملين فى الزكاة
- المطلب الثالث : فى مقدار ما يأخذه العاملون على الزكاة
- المطلب الرابع : حكم الهدايا للعاملين

المبحث الثالث

فى المصرف الثالث من مصارف الزكاة من خلال تفسیر الآیة الکریمة سهم (العاملین علیها)

المطلب الأول

فى مفهوم العاملین على الزكاة وأهمیتهم

أولاً : مفهوم العاملین علیها :

العاملون على الزكاة هم الجبابة الذين یبعثهم الإمام لتحصیل الزكاة من أربابها مثل جبابة الزكاة وحفاظها وكتابها ، وقسامها بین مستحقّیها ، وكل من يأخذ حکمهم من عداد ، وکیال ، ووزان ، وقائم بجمعها ونقلها وتخزینها ، وکاتب وحاجب .

أى : هم كل من نحتاج إلیهم فى أمور الزكاة ویعینهم الإمام الواجب الطاعة لهذا الغرض .

وتوثیقاً لما ذکرته إلیک نصوص من أقوال العلماء فى هذا المعنى :

قال الإمام ابن العربی : قوله تعالى : ﴿ والعاملین علیها ﴾ وهم الذین یقدمون لتحصیلها ، ویوکلون على جمعها ، وهذا یدل على مسألة بدیعة وهى : أن ما كان من فروض الکفایات فالقائم به

يجوز له أخذ الأجرة عليه ومن ذلك الإمامة ، فإن الصلاة وإن كانت متوجهة على جميع الخلق فإن تقدم بعضهم بهم من فروض الكفاية، فلا جرم يجوز أخذ الأجرة عليها " (١) .

وقال الإمام القرطبي : قوله تعالى : ﴿ والعاملين عليها ﴾ يعنى السعاة والجباة الذين يبعثهم الإمام لتحصيل الزكاة بالتوكيل على ذلك (٢) .

وقال الإمام النيسابورى (٣) : " العاملون على الصدقات وهم السعاة والجباة للصدقة " .

وقال الإمام ابن كثير (٤) : وأما العاملون فهم الجباة والسعاة .

وقال الشوكانى (٥) : قوله تعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ أى السعاة والجباة الذين يبعثهم الإمام لتحصيل الزكاة فإنهم يستحقون منها قسطا "

وقال الإمام ابن عاشور فى التحرير والتنوير (٦) ﴿ والعاملين عليها ﴾ معناه : العاملون لأجلها ، أى لأجل

(١) أحكام القرآن ج ٢ ص ٥٢٤ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٧٧ .

(٣) النيسابورى ج ١٠ ص ١١٤ .

(٤) انظر : تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٤ .

(٥) فتح القدير ج ٢ ص ٣٧٢ .

(٦) التحرير والتنوير ج ٦ ص ٢٣٥ .

الصدقات ، فحرف (على) للتعليل كما فى قوله : ﴿ لتكبروا الله على ما هداكم ﴾ ^(١) أى لأجل هدايته إياكم ، ومعنى العمل : السعى والخدمة ، وهؤلاء هم الساعون على الأحياء لجمع زكاة الماشية " .

وقال الإمام ابن عجيبة ^(٢) : (﴿ والعاملين عليها ﴾ أى الساعين فى تحصيلها وجمعها ، ويدخل فىهم الحاشر والكاتب والمفرق ، ولا بأس أن يعلف خيلهم منها ، ويضافون منها بلا سرف .

وغير هذا الكثير مما ورد فى كتب التفسير المختلفة ، وكلها متضافرة على أن يدخل فى سهم العاملين على الزكاة كل من يحتاج إليهم فى جباية وخدمة تحصيل الزكاة من تحصيل ونقل وتخزين ، وحراسة ، وتوزيع وكتابة وإدارة وخلافه ويكون معيناً لهذا الغرض من قبل من له الولاية على هذا الأمر .

وفى معنى مولى الإمام الواجب الطاعة أو من له حق الولاية قال الإمام ابن حزم :

(العاملون عليها ، هم العمال الخارجون من عند الإمام الواجبة طاعته ، وهم السعاة ، وقد اتفقت الأمة على أنه ليس كل من قال أنا عامل عاملاً . . . فكل من عمل من غير أن يوليه الإمام

(١) جزء من الآية ٣٧ من سورة الحج .

(٢) البحر المديد ج ٢ ص ٣٩٥ . والشرح الكبير بهامش المغنى ج ٢ ص ٦٩٤ .

الواجبة طاعته فليس من العاملين عليها ولا يجزى دفع الصدقة إليه
وهى مظلمة إلا أن يكون وضعها موضعها ، فتجزئ حينئذ لأنها قد
وصلت إلى أهلها ، وأما عامل الإمام الواجبة طاعته فنحن
مأمورون بدفعها إليه ، وليس علينا ما يفعل فيها ؛ لأنه وكيل " (١) .

ثانياً : أهمية العاملين على الزكاة وعناية القرآن الكريم بهم :

إن القائمين بأمور الزكاة لهم أهميتهم الكبرى ، حيث إنهم هم
السعاة الذين يسعون فى خدمة الزكاة وقبضها من أهلها وتولية
أمورها وتوزيعها على مستحقيها ومن هنا نجد عناية الشارع الحكيم
بأمورهم ويظهر هذا جلياً فى نص القرآن الكريم عليهم حيث جعل
لهم حقاً معلوماً فى أموال الزكاة وهو السهم المفروض لهم فى
أموال الصدقة ، ومما يبرز أهمية هذا العمل جعل المولى تبارك
وتعالى القائمين به فى المرتبة الثالثة بعد الفقراء والمساكين قال
تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ
عَلَيْهَا ﴾ (٢) .

وضرب هذا السهم لهم يعد ضماناً لحسن قيامهم بالعمل وتأديته
بخلق وأمانة ، لأن الله سبحانه وتعالى لم يحوجهم إلى غيرهم فى
حياتهم ومعاشهم ، بل ضمن لهم الرزق الحسن وأمن مستقبلهم فى

(١) المحلى لابن حزم ج ٦ ص ١٤٩ .

(٢) الآية رقم ٦٠ من سورة التوبة ، وانظر : تفسير الإمام الطبرى ج ١٠

العيش الطيب والرزق الكريم وكون رزقهم من أموال الزكاة يجعلهم أحرص عليها من غيرهم وأقدر من غيرهم على القيام بأمرها ، حيث إنهم يكونون بمثابة الجهاز الإدارى لأموال الزكاة .

وهذا أمر عظيم يظهر من خلاله عظمة القرآن الكريم وإعجازه ، حيث الإتساق التام بين إنشاء الحكم وضمان قيامه وانضباط أموره ، إذ نجد أن الحكم يأتى متضمناً إنشاء جهازه الإدارى وتوفير موارده وأعبائه المالية ، بل وضمان تأدية العمل بالصورة الحسنة .

فمن المصلحة العامة أن يكون لجباة الزكاة نصيباً منها ، إذ بهذا تكون الأمانة وإغلاق باب الخيانة ، وعدم التقصير فى واجبات العمل مما يؤدى إلى زيادة حصيلة الزكاة ، لأن العامل إنما يهتم بالعمل الذى يرتزق منه ويعمل على خدمته بإخلاص وأمانة .

وبناءً على هذا فإنه يجب على الإمام أن يهتم بقيام الجهاز الإدارى للزكاة ، وفى هذا المعنى يقول الشيخ أبو إسحاق الشيرازى فى كتابه (المذهب) الذى شرحه الإمام النووى فى كتابه المسمى (المجموع) : " يجب على الإمام أن يبعث الجباة لأخذ الصدقة ؛ لأن النبى ﷺ والخلفاء من بعده كانوا يبعثون السعاة ، وهذا صحيح مشهور مستفيض (١) .

(١) المجموع شرح المذهب ج ٦ ص ١٧١ .

المطلب الثانى

شروط العاملين فى الزكاة

لقد ضبط علماء الإسلام هذا الأمر لما له من أهميته وهذه الضوابط تظهر فى الشروط التى اشترطها العلماء فيمن يقومون بأمر الزكاة وهى :

١ - كون العامل عليها بالغاً ، عاقلاً ، أميناً:

وهذا شرط له أهميته بل هو من الضوابط البالغة الأهمية لهذا العمل ، حيث إن هذا العمل يعد ضرباً من ضروب الولاية ، ولا يتصور أن يلى الصبى أو المجنون أمراً من أمور المسلمين ، وإذا كان لا يلى أمور نفسه فمن باب أولى لا يلى أمور غيره ، كذلك يجب أن يكون القائم بهذا العمل تقياً ، حيث إن التقوى والورع يجعلانه أميناً على هذا العمل والقيام بشأنه بدقة وأمانة .

كما أن الأمانة تجل الممولين أو الدافعين فى ثقة تامة لأعضاء جهاز العاملين فى الزكاة ، مما تجعله يدفع ماله وهو مطمئن لوصوله إلى مستحقه .

٢ - ويشترط كذلك كون القائم بهذا العمل مسلماً :

حيث إن الزكاة إنما تحصل من المسلم وهى واجب دينى يصيب مال المسلم ، لذا فإنه يجب ألا يتعامل مع المسلم فى هذا الأمر إلا المسلم ، لأن هذا يورث الثقة والأمان فى هذا الجهاز ،

كما أن هذا العمل فيه ولاية على المسلمين فينبغي أن يكون كسائر الولايات التي تكون على المسلم ، إذ لا يكون في الولاية على المسلم إلا المسلم ، وهذا أمر قال به معظم أهل العلم ، حيث منعوا قيام الكافر بهذا العمل ^(١) .

وهذا الشرط له وجاهته ؛ إذ كيف يرزق العامل على الزكاة من أموال الزكاة ويكون غير مسلم ؟

وقد ذهب نفر قليل إلى القول بجواز تعيين غير المسلم في جباية الزكاة متمسكين بأن هذا من قبيل الإجارة على العمل وهي جائزة من غير المسلم ، كما أن قوله تعالى : ﴿ والعاملين عليها ﴾ عام فيدخل فيه المسلم وغير المسلم .

وأقول : إن كون هذا العمل من قبيل الولاية ولا ولاية لغير المسلم على المسلم وكونه يشترط فيه الأمانة والتقوى والورع فهذا يعد تخصيصاً لهذا العموم ، لذا فإنه يشترط في هذا العمل الإسلام . والله أعلم .

٣ - كونه من غير ذوى القربى للنبي ﷺ وهم المؤمنون من بنى

هاشم وبنى المطلب ، وهذا هو رأى الجمهور من العلماء .

وقد تمسكوا في هذا : بأن الفضل بن عباس ، والمطلب بن ربيعة سألا النبي ﷺ العمالة على الصدقات فقال : " إن الصدقة لا تنبغي لمحمد ولا لآل محمد ، إنما هي أوساخ الناس " ^(٢) وقوله ﷺ : " أوساخ الناس بيان لعلة التحريم وتنزيه آل محمد عنها .

(١) انظر : المغنى ج ٦ ص ٤٦٠ ، وانظر : الشرح الكبير بهامش المغنى ج ٢ ص ٦٩٥ ، وانظر : الروض المربع ج ٣ ص ٣١٢ .

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه - باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله وهم بنو هاشم وبنى المطلب ، انظر : مسلم بشرح النووي ج ٧ ص ١٨٠ .

وقد سميت الزكاة أوساخا لكونها تطهر أموال الناس ونفوسهم من الدنس ، لذا قال تعالى فى شأنها : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ﴾ ^(١) فهذا من التشبيه ، وفيه إشارة إلى أن الصدقة المحرمة على آل محمد هى الصدقة الواجبة لأنها هى التى بها يحصل تطهير المال .

إلا أن الإمام الشوكانى عقب على الحديث بأنه يمنع دخول ذوى القربى فى سهم العامل ولا يمنع جعلهم عمالا عليها ويعطون من غيرها ، فإنه جاز بالإجماع ^(٢) .

وذهب البعض من الشافعية والحنابلة وغيرهم إلى القول بجواز تولية أو توظيف ذوى القربى فى هذا العمل وصرف رواتبهم منها واحتجوا فى هذا :

بأن ما يأخذونه إنما هو عوض عن عمل قاموا به ، وإذا كان يجوز للغنى القيام بهذا العمل وتقاضى الأجرة عليه فإنه يجوز كذلك لذوى القربى .

وقد نقل هذا الخلاف الإمام القرطبى فقال : " واختلفوا فى العامل إذا كان هاشمياً ، فمنعه أبو حنيفة لقوله ﷺ : " إن الصدقة لا تحل لآل محمد إنما هى أوساخ الناس " ^(٣) وهذه صدقة من وجه ؛ لأنها جزء من الصدقة فتلحق بالصدقة من كل وجه كرامة وتنزيها لقربة رسول الله ﷺ عن غسالة الناس .

(١) الآية ١٠٣ من سورة التوبة ، وانظر : تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٥ .

(٢) نيل الأوطار للشوكانى ج ٤ ص ١٧٥ .

(٣) سبق تخريجه .

وأجاز عمله مالك والشافعي ، ويعطى أجر عُمالته ؛ لأن النبي ﷺ بعث على بن أبي طالب مصداً ، وبعثه عاملاً إلى اليمن على الزكاة ، وولى جماعة من بنى هاشم ، وولى الخلفاء من بعده وكذلك ، ولأنه أجبر على عمل مباح فوجب أن يستوى فيه الهاشمي وغيره اعتباراً بسائر الصناعات " قالت الحنفية : حديث على ليس فيه أنه فرض له من الصدقة ، فإن فرض له من غيرها جاز ، وروى عن مالك هذا : ^(١) والرأى القائل بجواز تولية ذوى القربى فى أمور جباية الزكاة هو الأولى بالاعتبار وخاصة فى هذا الزمان حيث لا فرق بين ذوى القربى وبين غيرهم ، وهذا الذى يقومون به عمل فاستحقوا عليه الأجرة وما يأخذونه إنما هو عوض لهم عما يبذلوه من عمل ومشقة فاستووا وغيرهم من هذه الناحية .

وفى هذا المعنى يقول القاضى أبو يعلى فى الولاية على الصدقات : " ويجوز أن يتقلدها من تحرم عليه الصدقات من ذوى القربى والعبيد ويكون رزقه منها ؛ لأن ما يأخذه أجرة لا زكاة ، ولهذا يتقدر بقدر عمله " ^(٢) .

٤ - شرط الحرية :

اشتراط البعض من العلماء كون العامل فى الزكاة حراً ، وهذا شرط قال به بعض الشافعية بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك فاشتراطوا المعرفة بالفقه حتى يستطيع معرفة القدر الواجب وصفته .

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٧٨ ، وانظر : تفسير الفخر الرازى ج ٦ ص ١١٠ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ٩٩ .

أما الحرية فلكون هذا العمل عندهم يعد نوعاً من الولاية وهو ما يتنافى مع الرق ، وهنا يقول الشيخ أبو إسحاق الشيرازي : " ولا يبعث الإمام إلا حراً عدلاً ؛ لأن هذا ولاية وأمانة ، والعبد والفاسق ليسا من أهل الولاية والأمانة ، ولا يبعث إلا فقيهاً ؛ لأنه يحتاج إلى معرفة ما يؤخذ وما لا يؤخذ ويحتاج إلى الاجتهاد فيما يعرض من مسائل الزكاة وأحكامها " (١) .

بينما ذهب البعض الآخر من العلماء إلى عدم اشتراط هذا الشرط ؛ لأن المقصود هو أداء هذا العمل والعبد يحصل منه هذا الأداء إذا أسند إليه أو كلف به من قبل من له الولاية مما ينفي الفرق في هذا بين الحر والعبد .

كما أنه لا يشترط كذلك عند هؤلاء كونه فقيهاً ؛ لأنه إذا كتب له ما يقوم به فإنه يقوم بتنفيذه ، فقد كتب رسول الله ﷺ لعماله على الصدقة ، وكذلك كتب أبو بكر ﷺ أو كان يبعث معهم من يعلمهم بأمورها (٢) .

وأرى : أن شرط الحرية شرط له وجاهته ولكنى لا أعلل بأن الحرية نوع من الولاية ولا ولاية للعبد ولكن يمكن تعليل منع مباشرة الرقيق لهذا العمل لكون هذا العمل يحتاج إلى تفرغ للقيام به على الوجه الأكمل والعبد لا يمكنه ذلك ، لأن العبد مشغول بخدمة

(١) المذهب مع المجموع ج ٦ ص ١٦٧ .

(٢) الشرح الكبير ج ٢ ص ٦٩٥ .

سيده فهذا يتعارض مع وظيفة العبد وهى خدمة سيده وهو مشغول بها طوال العام ، أما عن شرط الفقه فهذا شرط لا يسلم به على إطلاقه ولكن يشترط فى القائم أو المرشح للقيام بهذا العمل كونه عارفاً من الفقه بما يتعلق بأمور الزكاة ؛ لأنه إذا كان جاهلاً بهذا الأمر أو بالواجب أخذه ومقداره وصفته ونوعه فإنه يكون فاقدا للصفة التى تؤهله لهذا العمل ؛ إذ لكل وظيفة شاغرة شروط يجب توافرها فيمن يتقدم لشغلها ، لذا فإن اشتراط معرفة ما يتعلق بهذا العمل من الفقه يضمن القيام بهذا العمل على الوجه الحسن .

والله أعلم .

٥ - شرط الذكورية :

ذهب البعض إلى القول باشتراط الذكورية فى هذا العمل مستنديين فى هذا إلى أن قوله تعالى ﴿ والعاملين عليها ﴾ يشعر بعدم دخول النساء فى هذا العمل ؛ لأن العاملين جمع للذكور .

وقد أجيب على هذا بأنه لو علل بهذا التعليل لامتنع كذلك دخول المرأة فى لفظ الفقراء والمساكين ، والغارمين ، وغيرها ، لأنها جميعاً للذكور ^(١) .

وبجانب هذا : اشترط العلماء كون الساعى لهذا العمل قادراً على القيام بهذا العمل متمكناً من القيام بأعبائه وخدماته ، أو بمعنى

(١) انظر : فقه الزكاة للشيخ يوسف القرضاوى ج ٢ ص ٥٨٨ .

آخر كافيا لعمله ^(١) ، حيث إن الأمانة والفقہ وغيرهما من الشروط لا تكفى إذا كان المسند إليه هذا العمل عاجزا عن القيام به ، لذا فإنه يختار لكل عمل ما يناسبه من الكفاية والقوة فالعمل فى جباية زكاة الأنعام يحتاج إلى خبرة وقوة خاصة أى أنه يحتاج إلى كفاية خاصة العمل فى جباية زكاة الذهب والفضة يحتاج إلى خبرة خاصة والعمل فى جباية زكاة الزروع والثمار يحتاج إلى كفاية خاصة والعمل فى جباية زكاة التجارة يحتاج إلى خبرة خاصة وهكذا .

وجميع هذه الأعمال تحتاج إلى الصحة والقوة لمواجهة أعباء هذا العمل .

وهنا يقول الإمام فخر الدين الرازى : " فإن الثقة وحدها لا تكمل ما دامت لم تقترن بها القوة على العمل والكفاية فيه ، وقد جاء فى القرآن الكريم حكاية لقول ابنة شعيب — عليه السلام — له عن موسى — عليه السلام — بعد أن استقى لها من البئر وسار أمامها إلى أبيها حين دعت له لذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ ﴾ ^(٢) ومن ثم قال يوسف عليه السلام للملك الأكبر ﴿ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ ^(٣) .

(١) انظر : تفسير الإمام الطبرى ج ١٣/٦٠٥ .

(٢) الآية ٢٦ من سورة القصص .

(٣) الآية ٥٥ من سورة يوسف ، وانظر : تفسير الفخر الرازى ج ١٨ ص ١٥٨

أى إنى حفيظ لما استودعتنى ؛ عالم بما أوليتنى ، لأن ذلك عقيب قوله : ﴿ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ ﴾ ومسألته الملك استكفاءه خزائن الأرض ، فكان إعلامه بأن عنده خبرة فى ذلك وكفاية " (١) .

وبناءً على هذا فإن الخبرة والمعرفة بأمور العمل والقوة على القيام بأعبائه كل هذا يدخل فى شرط الكفاية ، والواقع أن هذه الأمور تعد أساساً لإنجاح العمل والثقة فيمن يقوم به والله تبارك وتعالى أعلم .

(١) تفسير الطبرى ج ١٣ ص ٦٠٥ .

المطلب الثالث

فى مقدار ما يأخذه العاملون على الزكاة

اختلف العلماء فى القدر الذى يأخذه العامل فى الزكاة على أقوال :

١ - ذهب البعض إلى القول بأن العامل فى الزكاة يعطى أجرته من بيت مال المسلمين وليس من أموال الزكاة وقد نسبته ابن العربى إلى : الإمام مالك بن أنس فى رواية وكذلك ذكره القرطبى نقلاً عن ابن العربى (١) .

قال ابن العربى : وهو ضعيف دليلاً ؛ فإن الله تعالى قد أخبر بسهمهم فيها نصاً فكيف يخلفون عنه استقراء وسبراً (٢) .

(١) أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٥٢٥ ، والقرطبى ج ٨ ص ١٧٨ .
(٢) الاستقراء : هو تتبع أمور جزئية ليحكم بحكمها على حكم كلى يشملها ، وهو تام وناقص ، والتام هو تتبع جميع الجزئيات ليحكم بحكمها على أمر كلى يشملها ، وهو دليل بإجماع العلماء إذا ثبت به الحكم ، والناقص : هو تتبع معظم الجزئيات ليحكم بحكمها على أمر كلى يشملها وهو دليل ظنى إذا ثبت الحكم به عند البعض .

أما السبر : فهو طريق من الطرق الدالة على التعليل حيث ذهب بعض الأصوليين إلى أن السبر والتقسيم هو أحد الطرق الدالة على العلية : وهو عبارة عن جمع الأوصاف الصالحة للتعليل واختباها واختيار المناسب منها .
وكلا من الاستقراء الناقص ، والسبر والتقسيم دليل من الأدلة الظنية ، ولعل مقصد الإمام ابن العربى والقرطبى أنه إذا كان الحكم قد ثبت نصاً فكيف نترك النص ونأخذ بالظن .

انظر : أصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير ج ٤ ص ١١١ ، ١٨٢ . دار الطباعة المحمدية .

٢ - وذهب البعض إلى القول بأنهم يأخذون الثمن ، وهو قول نسبه ابن العربي والقرطبي إلى مجاهد والشافعي ؛ لأن الله تبارك وتعالى قسم الزكاة على ثمانية أصناف فاستحقوا منها قدر الثمن ، كمن أوصى بمال لثمانية أشخاص فإنه يعطى لكل واحد منهم قدر الثمن .

وقد قال الكاساني رداً على هذا القول : " وأما قولهم إن الله تعالى قسم الصدقات على الأصناف المذكورين في الآية ممنوع أنه قسم بل بين فيها مواضع الصدقات ومصارفها (١) .

وقال الشيخ محمد أبو زهرة : " نرى أن العطاء لهم ليس استحقاقاً ، حتى يكون لهم ثمن باعتبار أن المذكورين ثمانية أصناف ، إنما هو أجر عمل والعمل يقدر بقدره ، وبقدر ما يكفى القائم به وأهله بالمعروف ، ولأن العمل في الزكاة أجر على عمل معلوم يستحقه العامل بوصف أنه عامل ، فإن له أن يأخذ ولو كان غنياً بملك النصاب .

٣ - وذهب فريق ثالث إلى القول بأنهم يعطون بقدر أجور أعمالهم، وقد نسبه ابن العربي إلى ابن عمر والإمام مالك ، ونسبه الإمام القرطبي إلى أبي حنيفة وأصحابه ، ونسبه الإمام الشوكاني في فتح القدير كذلك إلى أبي حنيفة وأصحابه .

(١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٧ .

وقد استندوا فى هذا بما رواه الطبرى عن عطاء ابن زهير العامرى عن أبيه ، أنه لقي عبد الله بن عمرو بن العاص فسأله عن الصدقة أى مال هى ؟

فقال : مال العرجان والعوران والعميان وكل منقطع به ، فقال له : إن للعاملين حقاً والمجاهدين ، قال : إن المجاهدين قوم أحل لهم ، وللعاملين عليها على قدر عمالتهم ، ثم قال : لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى (١) .

واستدلوا كذلك : بأن العامل قد قطع نفسه لهذا العمل فيأخذ منه قدر أجرته .

٤ - وقال الكاسانى : " يعطى منها قدر كفايته وكفاية عياله ، كالمرأة لما عطلت نفسها لحق الزوج كانت نفقتها ونفقة أتباعها من خادم أو خادمين على الزوج ، فكانت الكفاية لازمة قلت أو كثرت ولا تقدر بالثمن .

٥ - وذهب البعض إلى القول : بأن الأمر يرجع إلى الاجتهاد فى تقدير المستحق . وهذا هو ما صححه ابن العربى والقرطبى ، قال الإمام ابن العربى : والصحيح الاجتهاد فى قدره ، لأن البيان فى تعديد الأصناف إنما كان للمحل لا للمستحق (٢) وهذا رأى هو الأوجه فى نظرى ، لأن الأولى فى ذلك ترك الأمر إلى نظر الإمام واجتهاده والله أعلم .

(١) جامع البيان للطبرى ج ١٠ ص ١٦١ ، والحديث سبق تخريجه .

(٢) انظر : أحكام القرآن ج ٢ ص ٥٢٥ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ٨

ص ١٧٨ . وانظر : فى المسألة تفسير الفخر الرازى ج ١٦ ص ١١٠ .

المطلب الرابع

حكم الهدايا للعاملين

لقد شدد الرسول ﷺ في الحرص على أموال الصدقات ، حتى يكون تشديده ﷺ ضابطاً هاماً في الحرص على أموال الزكاة من حيث الجباية وضمان وصولها إلى مستحقيها .

لذا فإننا نجد النصوص النبوية الشريفة جاءت متضافرة للحرص على أموال الزكاة وتشديد الرقابة على جبايتها بحيث يغلق باب الطمع فيها إغلاقاً تاماً ، وقد حبيب المولى تبارك وتعالى في إخراج الزكاة والحرص عليها وعلى أموالها ومنح للفاعلين لها منحة عظيمة في الدنيا والآخرة ويدخل فيهم كذلك المحافظون عليها، قال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ * وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ﴾ ^(١) فالْمُؤْمِنُ هو التقى المتصف بالتقوى والورع والأمانة وجميع صفات المؤمنين من الأمانة والإخلاص في العمل وهنا يقول الإمام الزمخشري : " فإن قلت ما

(١) الآيات ١ : ٤ من سورة المؤمنون .

المؤمن ؟ هو فى اللغة : المصدق ، وأما فى الشريعة فقد
اختلف فيه على قولين :

أحدهما : أن كل من نطق بالشهادتين موطناً قلبه لسانه
فهو مؤمن .

والآخر : أنه صفة مدح لا يستحقها إلا البرّ التقى ، دون
الفاسق الشقى " (١) . ومن هذا استحق المخلص فى القيام على
أمرها هذه الصفة والمدح .

ومن الروايات التى وردت فى التشديد والحرص على أموال
الزكاة :

ما روى عن عبادة بن الصامت أن رسول الله ﷺ بعثه على
الصدقة فقال : " يا أبا الوليد اتق الله ، لا تأتى يوم القيامة ببعير
تحمله له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة لها ثغاء ، قال
يا رسول الله : إن ذلك لكذلك ؟ قال : أى الذى نفسى بيده ، قال :
فو الذى بعثك بالحق لا أعمل لك على شئ أبداً " (٢) وقد قال هذا
الكلام الإمام عبادة بن الصامت من شدة ما ينتظر المقصر فى هذا

(١) تفسير الكشاف ج ٣ ص ٢٥ .

(٢) انظر : الإمام المنذرى فى الترغيب والترهيب ج ١ ص ٥٦٣ ، وقال رواه
الطبرانى فى الكبير وإسناده صحيح ، أخرجه البيهقى فى السنن الكبرى
١٥٨/٤ كتاب الزكاة باب غلول الصدقة .

العمل والمتهاون بشأنه تخوفا من المخاطر التى تحيط بهذا العمل
آثر السلامة والبعد عنه .

وروى كذلك عن عدى بن عميرة قال : سمعت رسول
الله ﷺ يقول : " من استعملناه منكم على عمل فكنمنا مخطيا
فما فوقه كان غلولا يأتى به يوم القيامة ، فقام رجل أسود من
الأنصار كانى أنظر إليه فقال يا رسول الله أقبل عني
عملك ، قال ومالك ؟ قال : سمعتك تقول كذا وكذا قال : وأنا
أقول الآن : من استعملناه منكم على عمل فليجئني بقليله
وكثيره ، فما أوتى منه أخذ وما نهى عنه انتهى " (١) وغير
هذا الكثير من الروايات فى هذا الشأن .

وبهذا يتضح لنا مدى حرص الإسلام على أموال
الصدقات ضمانا لوصولها إلى مستحقيها وأن الرقابة العظمى
فى ذلك هى رقابة الضمير المؤمن المستيقظ دائما بالخوف
من الجليل والعمل على الاستعداد ليوم الرحيل .

فلا يحل لرجل استعمله ولى الأمر على عمل من أعمال
الزكاة أن يكتسب منها شيئا أو يتربح من خلالها أو يسئ
للواجب من خلال استغلال نفوذه وحصوله على منح وهدايا

(١) الحديث أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه كتاب الأمانة باب تحريم هدايا العمال

فلا يجوز له أن يقبل لنفسه من أصحاب الأموال أو الممولين للزكاة منحة أو عطية أو هدية ؛ لأن هذا يمكن أن يؤثر على عمله ويؤدى إلى إفساد ذمته أو يمكن أن يبتغى من وراء الهدية كتمان البعض من أموال الصدقات وأنه لا يفعل ذلك ولا يقدم على هذا إلا أصحاب النفوس الخربة ومن هنا روعى فى المتصدى لهذا العمل التقوى ويقظة الضمير وروعى كذلك غلق أبواب الشبهات أمامه ، ومن هنا حذر الشارع عليه قبول الرشوة أو الهدية .

فقد روى أن رسول الله ﷺ : " استعمل رجلاً من الأزد يقال له : ابن اللتبية على الصدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم وهذا أهدي إلى ، فقام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد فإنى استعمل الرجل منكم على العمل مما ولانى الله ، فيأتى فيقول : هذا لكم وهذا هدية أهديت لى أفلا جلس فى بيت أبيه وأمه حتى تأتیه هديته إن كان صادقاً ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقى الله يحمله يوم القيامة ، فلا أعرفن أحداً منكم لقى الله يحمل بغيراً له رغاء أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر ، ثم رفع يديه حتى دنى بياض إبطيه ، يقول : اللهم هل بلغت ؟ (١) .

(١) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الهبة وفضلها ج ٣ باب من لهم

يقبل الهدية لعله ص ٢٠٩ .

فعلى السعاة أو الجباة أن يتقوا الله وعليهم الرفق بالناس:
 فى الجباية وهذا هو ما كان يوصى به رسول الله ﷺ .
 فقد روى أن رسول الله ﷺ كان يأمر السعاة ويحثهم
 على الرفق بالمتصدقين ، فقد روى مسلم عن جرير ابن
 عبدالله قال : " جاء ناس من الأعراب إلى رسول الله ﷺ
 فقالوا: إن ناساً من المصدقين ياتوننا فيظلموننا قال : فقال
 رسول الله ﷺ : " أرضوا مصدقيكم " ^(١) قال جرير : ما
 صدر عنى مصدق منذ سمعت هذا من رسول الله ﷺ إلا
 وهو راض " .

قال الإمام النووى فى شرحه : " المصدقون بتخفيف
 الصاد وهم السعاة والعاملون على الصدقات ، وقوله ﷺ
 "أرضوا مصدقيكم" معناه ببذل الواجب وملاطفتهم وترك
 مشاقهم ، وهذا محمول على ظلم لا يفسق به الساعى إذ لو
 فسق لانعزل ولم يجب إليه الدفع ، بل لا يجزئ الظلم قد
 يكون بغير معصية فإنه مجاوزة الحد ويدخل فى ذلك
 المكروهات ^(٢) .

وعلى كل فإن اللين والرفق من الأمور المستحبة ومن
 المبادئ المسلم بها فى الإسلام .

(١) الحديث أخرجه مسلم فى صحيحه ، كتاب الزكاة - باب إرضاء السعاة ج ٧

ص ٧٣ ، ٧٤ مسلم بشرح النووى .

(٢) المرجع السابق ج ٧ ص ٧٤ .

وكانت توجيهات الرسول ﷺ دائماً اللين والرفق
بأصحاب الأموال والإلتزام بما يفرضه الواجب وعدم أخذ
مطايب الأموال وكل هذا يبرز محاسن الإسلام وأن الأمور
فى الإسلام دائماً تقدر بقدرها دون تجاوز أو تقصير أو
تهاون •

والله تبارك وتعالى أعلم

المبحث الرابع

فى المصرف الرابع من مصارف الصدقة من
خلال تفسير الآية الكريمة (المؤلفة قلوبهم)

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : حكمة دفع هذا السهم إليهم وبيان المقصود
بهم .

المطلب الثانى : اهتمام الرسول ﷺ بسهم المؤلفة قلوبهم .
المطلب الثالث : آراء العلماء فى بقاء هذا السهم أم لا .

المبحث الرابع

فى المصرف الرابع من مصارف الصدقة من خلال تفسير الآفة الكرامة (المؤلفه قلوبهم)

المطلب الأول

حكمة دفع هذا السهم إليهم وبيان المقصود بهم

هؤلاء هم الصنف الرابع من الأصناف الذين تصرف لهم الزكاة وقد جاء النص بهم صريحاً وجعلهم المولى تبارك وتعالى ضمن الأصناف الثمانية الذين هم محلاً للزكاة وأهلاً لدفعها إليهم وهذا إنما هو دليل على اهتمام القرآن الكريم بهم ، وهى سياسة حكيمة بها تتوطد أركان الدولة وينتشر الإسلام بحب وقناعة ومن هنا كان هذا السهم لهم يصرفه الإمام إليهم أو وكيله حسب تقديره لمصلحة المجتمع والحاجة إلى تأليف القلوب .

فإذا ما علم أصحاب النفوس الضعيفة أو من يكون المال علاجاً لهم أن فى الإسلام الغنى وسد حاجة النفس من المال اعتنقوا الإسلام واتخذوا من أنفسهم جنوداً للدفاع عن الإسلام .

كما أن أهل الكفر إذا نظروا إلى الحالة المالية لذويهم حديثى العهد بالإسلام ووجدوهم فى استقرار مالى وأن الإسلام فيه من النظم ما يكفل أمورهم المالية ، بل ووجدوا أن الإسلام حولهم من

فقراء إلى أغنياء ربما يكون هذا دافعاً لهم للدخول في الإسلام بل ومن المؤكد أنهم سيفكرون كثيراً في الإسلام وما يتميز به من تكافل اجتماعي فيكون هذا مدعاة لهم في الدخول في الإسلام وهذه حكم جليلة وسياسة رشيدة ، وذكرهم في المرتبة الرابعة من المصارف يعد مبدءاً عظيماً وخلقاً كريماً ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ ﴾ (١) .

— مفهوم المؤلفة قلوبهم أو المقصود بهم :

المؤلفة : جمع مؤلف وهو من التأليف أى جمع القلوب .

قال ابن منظور : " تألفه على الإسلام ومنه المؤلفة قلوبهم : التهذيب في قوله تعالى : ﴿ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلْفَتْ بِينَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ ﴾ (٢) قال : نزلت هذه الآية في المتحابين في الله ، قال : والمؤلفة قلوبهم في آية الصدقات قوم من سادات العرب أمر الله تعالى نبيه ﷺ أول الإسلام بتألفهم أى بمقاربتهم وإعطائهم ليرغبوا من ورائهم في الإسلام فلا تحملهم الحمية من ضعف نياتهم على أن يكونوا مع الكفار على المسلمين " (٣) .

(١) الآية ٦٠ من سورة التوبة ، وانظر : الأموال لأبى عبيد ص ٧٢١ .

(٢) الآية رقم ٦٣ من سورة الأنفال .

(٣) لسان العرب ج ١ ص ١٨١ .

وقد ذكر الإمام القرطبي المقصود بهم فقال : " وهم قوم كانوا في صدر الإسلام ممن يظهر الإسلام ، يتألفون بدفع سهم من الصدقة إليهم لضعف يقينهم •

قال الزهري : المؤلفه : من أسلم من يهودى أو نصرانى وإن كان غنياً •

وقال بعض المتأخرين : اختلف في صنفهم ، فقيل : هم صنف من الكفار يعطون ليتألفوا على الإسلام ، وكانوا لا يسلمون بالقهر والسيف ولكن يسلمون بالعطاء والإحسان •

وقيل : هم قوم من عظماء المشركين لهم أتباع يعطون ليتألفوا أتباعهم على الإسلام •

وقيل : هم قوم أسلموا في الظاهر ولم تستيقن قلوبهم فيعطون ليتمكن الإسلام في صدورهم •

قال : وهذه الأقوال متقاربة ، والقصد بجميعها الإعطاء لمن لا يتمكن إسلامه حقيقة إلا بالعطاء ، فكأنه ضرب من الجهاد قال : والإمام الناظر للمسلمين يستعمل مع كل صنف ما يراه سبباً لنجاحه وتخليصه من الكفر •

وقد قال في تقسيمهم : والمشركون ثلاثة أصناف : صنف يرجع بإقامة البرهان ، وصنف بالقهر ، وصنف بالإحسان ^(١) .

(١) الجامع لأحكام القرآن لقرطبي ج ٨ ص ١٧٨ ، ١٧٩ •

وقد ذكر الإمام ابن العربي بعضاً ممن كان منهم (١).
كما أن الإمام الشوكاني ذكر الأقوال التي وردت في المقصود
بهم كما ذكرها القرطبي (٢).

ويقول صاحب الروض المربع (٣) : " والمؤلفة قلوبهم جمع
مؤلف وهو السيد المطاع في عشيرته لمن يرجى إسلامه أو كف
شره أو يرجى بعطيته قوة إيمانه أو إسلام نظيره "

وقال الشيخ أحمد بن محمد بن قدامة في الشرح الكبير الذي
بهامش المغنى ﴿ المؤلفة قلوبهم ﴾ : وهم السادة المطاعون في
عشائرهم ممن يرجى إسلامه أو يخشى شره أو يرجى بعطيته قوة
إيمانه أو إسلام نظيره أو جباية الزكاة ممن لا يعطيها أو الدفع عن
المسلمين " (٤).

وقال الإمام ابن عجيبة : قال مالك : هم كفار ظهر ميلهم
للإسلام فيعطون ترغيباً في الإسلام (٥).

لذا فإنه يمكن القول : إن المؤلفة قلوبهم يقصد بهم : كل من
يعطى من هذا السهم من الزكاة تأليفاً لقلبه وتثبيتاً له على الإيمان
أو تأليفاً لقلوب من يعرفهم أو أهله أو كل من يرجى منه نصرة
الإسلام والدفاع عنه ، أو كل من يقصد دفع شره أو أذاه عن
الإسلام والمسلمين والله أعلم .

(١) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٥٢٥ - ٥٢٩ .

(٢) فتح القدير ج ٢ ص ٣٧٢ .

(٣) للإمام البهوتي ج ٣ ص ٣١٤ .

(٤) الشرح الكبير بهامش المغنى ج ٢ ص ٦٩٦ .

(٥) تفسير البحر المديد ج ٨ ص ٣٩٥ .

المطلب الثانى

اهتمام الرسول ﷺ بسهم المؤلفه قلوبهم

لقد كان رسول الله ﷺ يحرص على تأليف القلوب للإسلام دائماً لذا فإنه اهتم بإخراج هذا السهم مراعاة لهذا الغرض ، حيث إنه ﷺ كان ينظر إلى مستقبل الإسلام والدعوة دائماً ، فكان يعطى المؤلفه قلوبهم هذا السهم من الصدقات تطيباً لقلوبهم ، وتحبيبا لقلوب ذويهم فى الإسلام ، ولحسن معامله الرسول ﷺ وسياسته الرشيدة فى نشر الدعوة واهتمامه بهؤلاء كانت النتيجة الطيبة فى تطيب القلوب وتزيين الدين إليها فدخلوا بفضل هذه السياسة الحكيمة فى دين الله أفواجا .

ومن أهم ما ورد من روايات تدل على اهتمام الرسول بإخراج هذا السهم والحرص على تأليف قلوب هؤلاء الآتى :

١ — ما أخرجه البخارى فى صحيحه ، عن أبى سعيد رضي الله عنه قال : بعث إلى النبى ﷺ بشئ فقسمه بين أربعة ، وقال : أتألفهم ، فقال رجل : ما عدلت ، فقال : يخرج من ضئفى ، هذا قوم يمرقون من الدين " (١) .

(١) صحيح البخارى بشرح فتح البارى كتاب الزكاة باب إعطاء المؤلفه قلوبهم ،

ومن يخاف على إيمانه . ج ٨ ص ٣٣٠ .

٢ - وقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه : عن حرملة بن يحيى
التجيبى ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس عن ابن
شهاب أخبرني أنس بن مالك : أن أناساً من الأنصار قالوا يوم
حنين حين أفاء الله على رسوله من أموال هوزان : ما أفاء
فطفق رسول الله ﷺ يعطى رجالاً من قريش المائة من الإبل ،
فقالوا يغفر الله لرسول الله يعطى قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر
من دمائهم ، قال أنس بن مالك : فحدث ذلك رسول الله ﷺ من
قولهم فأرسل إلى الأنصار فجمعهم في قبه من أدم فلما اجتمعوا
جاءهم رسول الله ﷺ فقال : ما حديث بلغني عنكم ، فقال له
فقهاء الأنصار : أمّا ذوو رأينا يا رسول الله فلم يقولوا شيئاً ،
وأمّا أناس منا حديثة أسنانهم قالوا يغفر الله لرسوله يعطى
قريشاً ويتركنا وسيوفنا تقطر من دمائهم ، فقال رسول الله ﷺ :
فإني أعطى رجالاً حديثي عهد بكفر أنا لفهم ، أفلا ترضون أن
يذهب الناس بالأموال وترجعون إلى رجالكم برسول الله ،
فوالله لما تتقلبون به خير مما ينقلبون به ، فقالوا بلى يا رسول
الله قد رضينا ، قال : فإنكم ستجدون أثره شديدة فاصبروا حتى
تلقوا الله ورسوله فإنى على الحوض ، قالوا سنصبر " (١) .

٣ - كما أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن أبي التّياح قال :
سمعت أنس بن مالك قال : لما فتحت مكة قسم الغنائم فى

(١) مسلم بشرح النووى - كتاب الزكاة - باب إعطاء المؤلفة ومن يخاف على

قريش ، فقالت الأنصار : إن هذا لهو العجب إن سيوفنا تقطر
من دمائهم وإن غنائمنا تُردُّ عليهم ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ،
فجمعهم ، فقال : ما الذى بلغنى عنكم قالوا هو الذى بلغك ،
وكانوا لا يكذبون ، قال : أما ترضون أن يرجع الناس بالدنيا
إلى بيوتهم وترجعون برسول الله إلى بيوتكم ، لو سلك الناس
وادياً أو شعباً وسلكت الأنصار وادياً أو شعباً لسلكت وادى
الأنصار أو شعب الأنصار " (١) .

(١) مسلم بشرح النووي المرجع السابق ج ٧ ص ١٥٢ .

المطلب الثالث

آراء العلماء فى بقاء هذا السهم أم لا

١ - ذهب البعض من العلماء إلى القول بأنه قد انتهى وجود المؤلفة قلوبهم اليوم ولا سهم لأحد فى الصدقة المفروضة إلا لذى حاجة إليها ، وفى سبيل الله أو لعامل عليها ، فقد روى الطبرى بسنده عن الحسن : ﴿ والمؤلفة قلوبهم ﴾ قال : أما المؤلفة قلوبهم فليس اليوم وعن عامر ، قال : لم يبق فى الناس اليوم من المؤلفة قلوبهم ، إنما كانوا على عهد رسول الله ﷺ ، وعن حبان بن أبى حبة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأناه عيينة بن حصن ﴿ وَقُلْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾ (١) أى ليس اليوم مؤلفة .

وعن جابر عن عامر قال : إنما كانت المؤلفة قلوبهم على عهد النبى ﷺ فلما ولى أبو بكر رحمة الله عليه انقطعت الرشا (٢) .

٢ - ذهب البعض الآخر إلى القول بوجود المؤلفة قلوبهم فى كل زمان ، وحقهم باق فى الصدقات ، فقد روى الطبرى بسنده

(١) جزء من الآية رقم ٢٩ من سورة الكهف .

(٢) تفسير الطبرى ج ١٠ ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

عن جابر عن أبي جعفر قال : " فى الناس اليوم المؤلفـة
قلوبهم " (١) .

٣ - وذهب البعض إلى القول بأن هذا الصنف سقط من دائرة
الاستحقاق ، لأن الإجماع نسخ حكمهم ولم يعد باقيا ، حيث إن
الحاجة إلى تأليف القلوب زالت بانتشار الإسلام وغلبته .
وقد أجيب على هذا : بأن الحكم باق ولم يلحقه نسخ لأن النسخ
يكون بنص ، ولا نص بعد انتقال الرسول ﷺ إلى الرفيق
الأعلى .

٤ - وذهب البعض إلى القول : بأن هذا السهم إنما يصرف عند
الحاجة إليه ، فإن احتج إليهم فى وقت من الأوقات أعطوا من
الصدقة .

وقد لخص الإمام القرطبى ما ورد فى المسألة من أقوال
وأسندها إلى قائلها فقال : " واختلف العلماء فى بقائهم فقال عمر
والحسن والشعبى وغيرهم : انقطع هذا الصنف بعز الإسلام
وظهوره ، وهذا مشهور من مذهب مالك وأصحاب الرأى .
وقال بعض علماء الحنفية : لما أعز الله الإسلام وأهله وقطع
دابر الكافرين - لعنهم الله - اجتمعت الصحابة - رضوان الله
عنهم أجمعين فى خلافة أبى بكر - رضى الله عنه - على سقوط
سهمهم .

(١) تفسير الطبرى ج ١٠ ص ١٦٣ .

وقال جماعة من العلماء : هم باقون ؛ لأن الإمام ربما احتاج أن يستألف على الإسلام ، وإنما قطعهم عمر لما رأى من إعزاز الدين .

قال يونس : سألت الزهري عنهم فقال : لا أعلم نسخا في ذلك قال أبو جعفر النحاس : فعلى هذا الحكم فيهم ثابت ، فإن كان أحد يحتاج إلى تألفه ويخاف أن تلحق المسلمين منه آفة ، أو يرجى أن أن يحسن إسلامه بعد دفع إليه .

قال القاضي عبد الوهاب : " إن احتيج إليهم في بعض الأوقات أعطوا من الصدقة " .

وقال القاضي ابن العربي : الذي عندي أنه إن قوى الإسلام زالوا وإن احتيج إليهم أعطوا سهمهم كما كان رسول الله ﷺ يعطيهم فإن في الصحيح : " بدأ الإسلام غريبا وسيعود كما بدأ" (١) .

وأرى والله أعلم أن النص القرآني الكريم قد حدد مصارف الزكاة ونص على سهم المؤلفة قلوبهم ، والنص القرآني الكريم إنما يخاطب أهل كل زمان وأهل كل مكان ، ونحن نعلم أن الإسلام

(١) الحديث في صحيح الإمام مسلم بشرح النووي ج ٢ كتاب الإيمان باب بيلن أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا ص ١٧٥ ، ١٧٦ .

وانظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٨ ص ١٨١ ، وأحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٣٣٠ ، وفتح القدير للشوكاني ج ٢ ص ٣٧٣ ، وتفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٥ ، والمجموع ج ٦ ص ١٠٧ ، وتفسير الألويسي ج ٣ ص ٣٢٧ .

الآن انتشر في كافة بقاع الأرض من دول ودويلات فما من دولة أو دويلة إلا ويوجد بها من يؤمن بالإسلام ، لذا فإنه إذا وجدت حكومة ما من الحكومات الإسلامية التي تعمل على نشر الدين ودعمه أن الحاجة قائمة في مكان ما أو في زمان ما إلى تأليف القلوب للإسلام ووجود هذا الصنف عملت على إخراج سهمهم من الزكاة أو بمعنى آخر أن إخراج هذا السهم لأهله دائر مع وجودهم وعدمه فإذا وجدوا خرج سهمهم وإذا انعدموا امتنع عن إخراج سهمهم ، حيث إن المصلحة والحاجة هي الفيصل في هذا الأمر . والذي يقدر المصلحة والحاجة هو القائم على الأمر أو من يمثله في الأماكن والبلدان المختلفة ، وهنا يقول الإمام الشوكاني : "والظاهر : جواز التأليف عند الحاجة ، فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدنيا ، ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته بالقهر والغلب فله أن يتألفهم ولا يكون نفشو الإسلام تأثير ، لأنه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة " (١) .

وإذا قلنا بعدم وجودهم في مكان ما أو في زمان ما فإن سهمهم يعود إلى سائر الأصناف كلها أو ما يراه الإمام .
وقد قال الإمام ابن العربي في هذا ما نصه : " إذا قلنا بزوالهم فإن سهمهم يعود إلى سائر الأصناف كلها ، أو ما يراه الإمام " .
وقال الزهري : يعطى نصف سهمهم لعمار المساجد ، ولا دليل عليه .

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٦٧ .

والأول : أصح .

وهذا مما يدل على أن الأصناف الثمانية محل لا مستحقون إذ لو كانوا مستحقين لسقط سهمهم بسقوطه عن أرباب الأموال ولم يرجع إلى غيرهم ، كما لو أوصى لقوم معينين فمات أحدهم لم يرجع نصيبه إلى من بقى منهم ^(١) .

هذا ، ولقد قال الشيخ محمد أبو زهرة كلاماً له وجاهته في شأن المؤلفة قلوبهم وعما إذا كانوا موجودين الآن أم لا .

فقال : " ولقد ادعى بعض الكتاب أن عمر بن الخطاب أسقط سهم المؤلفة قلوبهم وتبعوا ذلك غير المسلمين الذين يكتبون في الإسلام ليوهنوا قوة الأحكام القرآنية ، وأنها قابلة للتغيير والتبديل كما فعل عمر رضي الله عنه ، ولكن ذلك النظر خطأ ، فما كان لعمر أن يسقط سهماً ذكره الله سبحانه وتعالى في محكم القرآن الكريم .

إن ما فعله عمر رضي الله عنه ووافقه عليه الصحابة أنهم وجدوا أنه لم يكن ثمة حاجة إلى التأليف بالمال في عهدهم ، وأن الذين أخذوا في عصر النبي صلى الله عليه وسلم لم يكتسبوا حقاً لا يقبل الإنهاء ، بل أنه تغيا بغاية ، وقد تحققت هذه الغاية ، وبزوال سببه ينتهى ، ولذلك قرر العلماء : أن الحكم باق ينفذ إن وجدت الحاجة إليه فإذا كان ثمة احتياج إلى التأليف على الإسلام صرف إليهم كالحال إن لم يوجد أبناء سبيل

(١) أحكام القرآن ج ٢ ص ٥٣٠ .

يصرف إليهم فإنه لا يصرف السهم إلى أحد ويعود إلى بقية الأسهم، ولا يقال : إن السهم قد سقط .

وقال : بعد أن نقل رأى ابن العربي الذى ذكرته سابقا : "والذى يرى أنه يصرف هذا السهم عند الحاجة إليه . قال : " هذا الذى نراه ، ونرى مع ذلك أن إعطاء المؤلفة قلوبهم له موضعه الآن ، فإن بعض الناس يدخل فى الإسلام فينقطع عن أهله وعن قومه ، وقد يكون ذا عمل فيفصل من عمله فمن حق هؤلاء أن يصرف لهم من بيت مال الزكاة من سهم المؤلفة قلوبهم تثبيتاً لإيمانهم ومنعاً لهم من أن يفتتوا فى دينهم تلك الفتنة المادية ، وقد رأينا من هؤلاء عدداً ليس بالقليل . قال : ونرى فوق ذلك أن يصرف سهم المؤلفة قلوبهم فى الدعاية للإسلام وبيان حقائقه لمن يجهلونه ^(١) .

وهذا كلام له وجاهته : فإذا وجد الإمام قوماً حالهم لا ينصلح فى الناحية الدينية إلا بالدفع إليهم أعطاهم من سهم المؤلفة قلوبهم ، لذا فإن العطاء كقيد بالآتى :

بقاء هؤلاء على الإسلام ، أخذهم بالكتاب والسنة ، عدم اليأس منهم بالبقاء على الإسلام ، وتزيين الإسلام فى قلوبهم .
والله تبارك وتعالى أعلم .

(١) انظر هذا فى البحث الذى قدمه الشيخ محمد أبو زهره للمؤتمر الثانى لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦٥ م ص ١٩٣ .

المبحث الخامس

فى المصرف الخامس من مصارف الزكاة
(فى الرقاب) من خلال تفسير الآية الكريمة
وفيه مطلبين :

المطلب الأول : فى تفسير قوله تعالى ﴿ وفى
الرقاب ﴾ .

المطلب الثانى : فى تعبير القرآن عن استحقاق
الأوائل للزكاة بحرف (الـ)
التي تفيد الملك ، وتعبيره عن
الأواخر (وفى الرقاب) إلى آخره
بحرف (فى) التي تفيد الظرفية .

المبحث الخامس

فى المصرف الخامس من مصارف الزكاة ﴿ وفى الرقاب ﴾ من خلال تفسير الآية الكريمة

المطلب الأول

فى تفسير قوله تعالى ﴿ وفى الرقاب ﴾

الرقاب : جمع رقبة وهى مؤخر أصل العنق ، واشتقاقها من المراقبة ، حيث إن مكانها من البدن مكان الرقيب المشرف على القوم .

والرقبة : المملوك ، ويقال فك رقبة أى أطلق أسيراً فقد سميت الجملة باسم العضو لشرفها .

لذا فإنه يقال : أعتق الله رقبته ولا يقال أعتق الله عنقه ، وعتق الرقبة : فكها وتحريرها ^(١) .

هذا ، وقد اختلف فى تفسير قوله تعالى ﴿ وفى الرقاب ﴾ :
— فذهب البعض منهم الحسن البصرى ، وعبد الله بن الحسن العنبرى ، وإسحاق ، وأبو عبيد ، وأبو ثور ، والبخارى ، وابن المنذر إلى أن المراد بالرقاب : أن يشتري بسهمهم عبيد ويعتقون ^(٢) فقد روى عن ابن عباس قوله :

(١) انظر : لسان العرب ج ٥ ص ٢٨١ مادة رقب .

(٢) انظر : أحكام القرآن للقرطبى ج ٨ ص ١٨٢ ، وتفسير الطبرى ج ١٠

(لا بأس أن تعتق الرقبة من الزكاة) (١).

— وذهب البعض إلى القول : بأن قوله تعالى : ﴿ وفي الرقاب ﴾ معناه عتق أو فك الرقاب فيجوز إعتاق الرقبة ويكون الولاء للمسلمين .

وقد نسب هذا إلى الإمام مالك ، فالأصل عندهم في الولاء الرقبة ، تعتق ويكون ولاؤها لجماعة المسلمين ويجوز للإمام أن يشتري رقابا من مال الصدقة بعثتها عن المسلمين ويكون الولاء لجماعة المسلمين ، لأنه لم يعتقها من مال نفسه وإنما أعتقها من مال الزكاة ، وإذا اشترى صاحب الزكاة رقابا وأعتقهم جاز ويكون الولاء له (٢).

— وذهب البعض منهم الليث بن سعد ، والزهرى ، وسعيد بن جبير ، وعلى بن أبى طالب وكذلك الشافعى وأصحابه إلى : أن المراد بالرقاب : المكاتبون ، فيعانون من الزكاة على الكفاية ويعطون منها فى فك رقابهم أى أن سهم الرقاب موضوع فى المكاتبين ليعتقوا به (٣).

والمكاتب : هو الرقيق الذى كاتبه سيده على أن يعتقه فقابل مبلغ من المال يدفعه العبد للسيد وليكن على أقساط معينة ، حتى إذا دفع الأقساط كاملة حصل على حريته ، وقد جعل الله تبارك وتعالى هذا العمل مندوبا من قبل الأسياد إذا طلبه العبيد ، قال تعالى ﴿ والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذى آتاكم ﴾ (٤) .

(١) تفسير الطبرى ج ١٠ ص ١٦٤ .

(٢) انظر : تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٢ .

(٣) تفسير الفخر الرازى ج ١٦ ص ١١٢ .

(٤) الآية ٣٣ من سورة النور .

وقد فرض الله تبارك وتعالى لهم سهماً في مال الصدقة يأخذون منه ما يعينهم على فك رقابهم من قيد الرق بحيث يدفعون منه مقابل ما التزموا به من مبالغ للأسياد (١).

وهذا الرأي رجحه الإمام الطبري حيث قال : " والصواب من القول في ذلك عندي : قول من قال : عنى بالرقاب في هذا الموضع المكاتبون ؛ لإجماع الحجة على ذلك ، فإن الله جعل الزكاة حقاً واجباً على من أوجبها عليه من ماله ، يخرجها منه لا يرجع إليه منها نفع من عرض الدنيا ، ولا عوض ، والمعتق رقبة راجع إليه ولا من أعتقه ، وذلك نفع يعود إليه منها (٢) .

كما رجح الكاساني هذا فقال : " وفي الرقاب " فيه محذوف والتقدير وفي فك الرقاب وهو أن يعطى المكاتب شيئاً من الصدقة يستعين به على كاتبه " (٣) .

— أما الإمام ابن العربي فقد نقل هذه الأقوال كلها فقال : قوله تعالى : ﴿ وفي الرقاب ﴾ . وفيه قولان : أحدهما : أنهم المكاتبون ، قاله علي والشافعي ، وأبو حنيفة ، وجماعة .

الثاني : أنه العتق ، وذلك بأن يبتاع الإمام رقيقاً فيعتقهم ، ويكون ولاؤهم لجميع المسلمين ، قاله ابن عمر . وعن مالك أربع روايات :

إحداهما : أنه لا يعين مكاتباً ولا في آخر نجم من نجومه (٤) ، ولو خرج به حراً ، وقد قال مرة فلمن يكون الولاء ؟ وقال آخراً :

(١) انظر : تفسير الفخر الرازي ، وانظر المجموع ج ٦ ص ٢١١ .

(٢) تفسير الطبري ج ١٠ ص ١٦٤ .

(٣) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٦ .

(٤) النجوم هنا المقصود بها أقساط الكتابة فكل قسط يسمى نجم الكتابة .

ما يعجبني ذلك ، وما بلغني أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان فعلوا ذلك .

الثانية : روى عنه مطرف أنه يعطى المكاتبون .

الثالثة : قال : يشتري من زكاته رقبة فيعتقها ، ويكون ولاؤها لجميع المسلمين .

الرابعة : قال مالك : لا أمر أحداً أن يشتري رقبة من زكاة ماله فيعتقها ، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة .

وقال الإمام ابن العربي : والصحيح : أن شراء الرقاب وعتقها كذلك وهو ظاهر القرآن ، فإن الله حيث ذكر الرقبة في كتابه إنما هو العتق ، ولو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الأخص فلما عدل إلى الرقبة دل على أنه أراد العتق .

وتحقيقه : أن المكاتب دخل في جملة الغارمين بما غلبه من دين الكتابة ، فلا يدخل في الرقاب ، وربما دخل المكاتب بالعموم ولكن في آخر نجم يعتق به ، ويكون ولاؤه لسيده ، ولا حرج على معطى الصدقة في ذلك ، فإن تخليصه من الرق وفكه من حبس الملك هو المقصود ، ولا يتأتى عن الولاء فإن الغرض تخليص المكاتب من الرق وفكه من حبس الملك هو المقصود (١) .

ومما سبق يتضح أن البعض من العلماء قال بعدم دخول المكاتب في سهم ﴿ وفي الرقاب ﴾ وإنما يعطى المكاتب من سهم الغارمين .

(١) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٥٣١ .

وقد تعلل هؤلاء : بأن الله عز وجل لما ذكر الرقبة دل هذا على أنه سبحانه وتعالى أراد العتق الكامل . وقد نسب هذا القول إلى الإمام مالك ^(١) .

ولكن هذا الرأي قد أجيب عنه أو اعترض عليه بالآتي :

— أن الرقبة تطلق على الجميع العبد القن أى العبد الخالص الرق ، والعبد المكاتب ولم تخصص إلا بقرينة ولا توجد قرينة هنا وإذا كانت الرقبة قد قصد بها فى الكفارة القن فهذا بقرينة التخصيص وهى أن التحرير لا يكون إلا للقن الكامل الرق ^(٢) .

كما أجيب أيضا : بأن تمسك من قال بأنه تعالى لو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الخاص .

هذا منتقض بقوله عز وجل ﴿ وفى سبيل الله ﴾ فإن المراد به بعضهم وهم المتطوعون الذين لا حق لهم فى الديوان وهؤلاء لم يذكروا باسمهم الخاص ، ويأخذون ^(٣) .

وأرى : والله أعلم أن قوله تعالى ﴿ وفى الرقاب ﴾ يشمل الاثنين البذل فى سبيل تحرير الرقبة كاملة الرق ، والبذل فى إعانة المكاتب لتخليصه كذلك من قيد الرق ، حيث إن المقصود الأعظم

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٨٢ .

(٢) المجموع ج ٦ ص ٢١٢ .

(٣) المجموع ج ٦ ص ٢١٢ ، وانظر : فتح القدير للشوكانى ج ٢ ص ٣٧٣ ،

والتحرير والتنوير لابن عاشور ج ٦ ص ٢٣٦ .

للشارع هو فك الرقاب وتخليصها من قيد الرق والمكاتب لم ينعم
بنسيم الحرية كاملاً ، بل ما زال مقيداً بقيد الرق ما دام لم ينته بعد
من نجوم الكتابة .

فالعق للرقبة وإعانة المكاتبين على حال الكتابة من أعظم
القرب إلى الله ومن أعظم طرق الوصول إلى الجنة والبعد عن
النار ، والعبد إذا كان في حاجة إلى الحرية فإن المكاتب أشوق منه
إليها ، فالمقصد واحد وهو تخليص الرقاب من الرق والإنعام عليها
بنسيم الحرية .

وهنا يقول الشيخ محمد أبو زهرة : " الصنف الخامس من
مصارف الزكاة فك الرقاب ، وهذا المصرف يتناول ثلاثة أنواع :

الأول : أن يشتري من مال الزكاة عبيداً وإماءً ثم يعتقوا .

الثاني : أن يعطى المكاتب وهو العبد الذى اتفق مع سيده على
أن يقدم العبد مالاً فى نظير عتقه ، ويتركه يسعى ليحصل على هذا
المال فيعطى من مال الزكاة ما يعينه على أداء الذى التزم به فى
نظير عتقه .

الثالث : فك أسارى المسلمين الذين يتعرضون للاسترقاق وهذه
الأنواع هى التى تكون مصرفاً من مصارف الزكاة على اختلاف
فى بعضها واتفاق أكثرها ، ونرى أن اللفظ يشملها جميعاً فكلمة
﴿وفى الرقاب﴾ تعمها .

وقد ذهب الرق تقريباً الآن ولم يبق من هذا المصرف إلا فك
أسارى المسلمين (١) .

(١) انظر : بحث الشيخ محمد أبو زهرة فى هذا الموضوع قدمه للمؤتمر الثانى

لمجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦٥ م ص ١٩٣ ، ١٩٤ .

ونريد أن نسجل هنا أن الدولة الإسلامية التي أنشأها القرآن الكريم ، وسادها الإسلام هي أول دولة حاربت الرق ، وإن كانت لم تحرّمه إلا أنها جففت منابعه بأمر الخالق سبحانه وتعالى ، وأجزلت الثواب والعطاء في سبيل فك الرقاب ، وفتحت أفاقاً شتى لتخليص الرقاب من قيد الرق ، وأعلنت مبدءاً إنسانياً هاماً وهو : أن العبودية لله سبحانه وتعالى وحده وأنه لا فرق بين أسود وأبيض إلا بالتقوى ، فكان المنهاج القرآني والهدى النبوي نوراً يسطع على الأرض ليبدد ظلمات الجهل والكفر واضطهاد البشر لبني البشر ، ولم يذكر التاريخ أن نظاماً سياسياً أو فلسفياً سلك هذا المسلك أو نادى بهذا المبدء قبل ظهور الإسلام .

والله تبارك وتعالى أعلم

المطلب الثانى

تعبير القرآن عن استحقاق الأوائل للزكاة بحرف
(اللام) التى تفيد الملك ، وتعبيره عن الآخر (وفى
الرقاب) إلى آخره بحرف (فى) التى تفيد الظرفية

إذا نظرنا إلى الآية الكريمة فى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ
لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ
وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ
حَكِيمٌ ﴾ . نجد ان الله تبارك وتعالى حدد المستحقين للزكاة ولم
يترك تحديدهم لاجتهاد مجتهد أو رأى إمام وغيره ، وعند ذكر
هؤلاء نجد أن الله تبارك وتعالى ذكر المستحقين الأوائل (للفقراء
والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم) فعبر عن
استحقاقهم لحرف اللام وهى كما قال العلماء تفيد الملك ، فقد قال
القرطبى نقلا عن الإمام الشافعى : (واللام لام التملك كقولك :
المال لزيد وبكر وعمر فلا بد من التسوية بين المذكورين) (١) .

كما عبر القرآن الكريم عن الآخرين بحرف (فى) وهى تفيد
الظرفية هنا ، ولا بد من وجود معنى معين أو مقصود معين
للتعبيرين ولقد تكفل المفسرون ببيان هذا المقصود .

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٦٧ .

فقد قال الإمام فخر الدين الرازى فى الفرق بين التعبيرين ما
نصه " قال أصحابنا : والاحتياط فى سهم الرقاب دفعه إلى السيد
بإذن المكاتب ، والدليل عليه أنه تعالى أثبت الصدقات للأصناف
الذين تقدم ذكرهم بلام التمليك وهو قوله ﴿ إنما الصدقات
للفقراء ﴾ .

ولما ذكر الرقاب أبدل حرف (اللام) بحرف (فى) فقال :
﴿ وفى الرقاب ﴾ ، فلا بد لهذا الفرق من فائدة وتلك الفائدة هى أن
تلك الأصناف الأربعة المتقدمة يدفع إليهم نصيبهم من الصدقات
حتى يتصرفوا فيها كما شاءوا ، وأما فى الرقاب فيوضع نصيبهم فى
تخليص رقبتهم عن الرق ولا يدفع إليهم ولا يمكنون من التصرف
فى ذلك النصيب كيف شاءوا بل يوضع فى الرقاب بأن يؤدى
عنهم .

وكذا القول فى ﴿ الغارمين ﴾ يصرف المال فى قضاء ديونهم
وفى الغزاة يصرف المال إلى إعداد ما يحتاجون إليه فى الغزو ،
وابن السبيل كذلك " (١) .

والحاصل : أن فى الأصناف الأربعة الأول يصرف المال إليهم
حتى يتصرفوا فيه كما شاءوا .

وفى الأربعة الأخيرة لا يصرف المال إليهم ، بل يصرف إلى
جهات الحاجات المعتبرة فى الصفات التى لأجلها استحقوا سهم
الزكاة .

(١) تفسير الفخر الرازى ج ١٦ ص ١١٢ .

وقال الزمخشري ^(١) : " إن العذول عن (اللام) إلى (فى) فى
الأربعة الأخيرة للإيذان بأنهم أرسخ فى استحقاق الزكاة من الأربعة
الأولى ؛ لأن (فى) للوعاء ، فنبه على أنهم أحقاء بأن توضع فيهم
الصدقات ويجعلوا مظنة لها ومصباً .

وقد نبه الإمام ابن المنير فى (الإنصاف) ^(٢) على الفرق
فقال : " وثم سر آخر هو أظهر وأقرب وذلك أن الأصناف الأربعة
الأوائل ملاك لما عساه يدفع إليهم ، وإنما يأخذونه ملكاً ، فكان
دخول اللام لائتقا بهم وأما الأربعة الأواخر فلا يملكون ما يصرف
نحوهم ، بل ولا يصرف إليهم ، ولكن فى مصالح تتعلق بهم .
فالمال الذى يصرف فى الرقاب إنما يتناوله المكاتبون
والبائعون ، فليس نصيبهم مصروفاً إلى أيديهم حتى يعبر عن ذلك
باللام المشعرة بتملكهم لما يصرف نحوهم ، وإنما هم مجال لهذا
الصرف والمصلحة المتعلقة به .

وكذلك الغارمون : إنما يصرف نصيبهم لأرباب ديونهم
تخليصاً لذممهم لا لهم .

وأما سبيل الله : فواضح فيه ذلك ، وأما ابن السبيل فكأنه كلن
مندرجاً فى سبيل الله ، وإنما أفرد بالذكر تنبيهها على خصوصيته مع
أنه مجرد من الحرفين جميعاً ، وعطفه على المجرور باللام ممكن
ولكنه على القريب منه أقرب " .

(١) الكشف ج ٢ ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) الانصاف من الكشف ج ٤ ص ٧٠ .

أما الشيخ محمد رشيد رضا فقد قسم مصارف الزكاة إلى قسمين : أشخاص ، ومصالح .

فالأشخاص : تشمل الأربعة الأول مع الغارمين وابن السبيل .
والمصالح : تشمل مصرفين : فى الرقاب ، وفى سبيل الله ، وهما المصرفان اللذان دخلت عليهما (فى) مباشرة ولم يعتبر الغارمين وابن السبيل من جملة المصالح بالعطف على ما جاورها، بل جعل الوصفين معطوفين على الأصناف الأولى المجرورة باللام ، وذلك لاشتراك الأصناف الستة فى أنهم أشخاص ذو أوصاف خاصة .

فالفقراء أشخاص اتصفوا بالفقر ، والمساكين أشخاص اتصفوا بالمسكنة ، والعاملين عليها أشخاص اتصفوا بالعمالة ، والمؤلفة قلوبهم أشخاص اتصفوا بالتأليف والغارمين أشخاص اتصفوا بالغرم ، وأبناء السبيل أشخاص اتصفوا بالسبيل ^(١) .

أما الإمام الأكبر الشيخ / محمود شلتوت فقال : " الحلقة الثانية وهى الحلقة التى أضيفت فيها الصدقة إلى مستحقيها بكلمة (فى) وقد ذكرت فيها الآية ناحيتين لا تملك أحدهما ما يصرف فيها من الصدقات :

الناحية الأولى ، وأولاهما الناحية المذكورة بقوله تعالى ﴿ وفى الرقاب ﴾ فإن الذى يملك فيها هو السيد الذى يبيعه لمن يريد أن يشتريه ليعتقه ، أو الذى يقبض بدل الكتابة للعبد ليحرره ، وهذه الناحية قد انقرض أفرادهما بانقراض الرق الذى يتشوق إلى انقراضه الإسلام .

(١) تفسير المنار ج ١٠ ص ٥٨٦ .

ولكن فيما أرى قد حل الآن رق هو أشد خطراً منه على الإنسانية ، ذلكم هو استرقاق الشعوب فى أفكارها وفى أموالها وسلطانها وحريتها فى بلادها ، كان ذاك رق أفراد يموت موتهم وتبقى دولهم حرة رشيدة ، لها من الأمر والأهلية ما لسائر الأحرار الراشدين ، ولكن هذا رق شعوب وأمم تلد شعوباً وأما هم فى الرق كآبائهم ، فهو رق عام دائم يفرض على الأمة بقوة ظالمة غاشمة وإذا أجدر هذا الرق بالمكافحة والعمل على التخلص منه ورفع ذله عن الشعوب ، لا بمال الصدقات فقط ، بل بكل الأموال والأرواح ، وبذلك نعرف مقدار مسئولية أغنياء المسلمين فى معونة الشعوب الإسلامية .

الناحية الثانية : ﴿ سبيل الله ﴾ . أما الناحية الثانية من ناحيتى الحلقة الثانية فهى ناحية (المصالح العامة) التى لا ملك فيها لأحد والتى لا يختص بها أحد فملكها الله ومنفعتها لخلق الله .

وأولاهما وأحقها التكوين الحربى ، الذى ترد به الأمة البغى وتحفظ الكرامة ، ويشمل العدد والعدد على أحدث المخترعات البشرية ، ويشمل المستشفيات عسكرية ومدنية ويشمل تعبيد الطرق ومد الخطوط الحديدية وغير ذلك مما يعرف أهل الحرب والميدان ، ويشمل الإعداد القوى الناضج لدعاة إسلاميين ، يظهرون جمال الإسلام وسماحته وينشرون كلمته ويبلغون أحكامه ويتعقبون مهاجمة الخصوم لمبادئه بما يرد كيدهم إلى نحورهم ، وكذلك يشمل العمل على دوام الوسائل التى يستمر بها حفظ القرآن الذين تواتر ويتوافر بهم نقله كما أنزل من عهد وحيه إلى اليوم وإلى يوم الدين

إن شاء الله ، والكلمة ﴿ سبيل الله ﴾ على وجه عام كل ما يحفظ للأمة مكانتها المادية والروحية ويحقق شعائرها على الوجه الذى به تتميز عن غيرها وتقضى به حاجتها من نفسها .

وقال : هذه مصارف الزكاة على الوجه الذى نفهمه من كتاب الله ، ولا يعينى فى هذا المقام ما نقرؤه فى كتب الفقه والأحكام من تخصيص ﴿ سبيل الله ﴾ بأفراد معينين أو جهات معينة ولا من وجوب استيعاب صرفها لجميع الجهات التى ذكرت فى الآية .
فإن الآية لم تذكر إلا بيانا لمواضع الصرف لا لتعميمها ^(١) .
وبناءً على ما سبق من أقوال للمفسرين فإن للتعبير القرآنى الكريم بحرفى (اللام) فى جانب و(فى) فى جانب آخر فائدة قرآنية لطيفة .

مقتضاها : أن الأربعة أصناف الأول يأخذون أخذاً مستقراً ، ومتى أخذوا نصيبهم من الزكاة ملكوه وهم : الفقراء ، والمسلكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم . وتملك لهم الزكاة حيث إن ما فرض لهم هو علاج لحالهم .

أما الأربعة الآخرين وهم ﴿ وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل ﴾ هؤلاء يأخذون أخذاً موجهها حيث يصرف حقهم فى الجهة التى شرع لها استحقاق مراعاة لتلك المصالح وهى مصلحة فك الرقاب ، وسداد الدين ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل .

والله تعالى أعلم

(١) الإسلام عقيدة وشريعة ص ١٢٣ : ١٢٤ .

المبحث السادس
فى المصرف السادس
« فى الغارمين » من خلال تفسير
الآية الكريمة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : فى بيان معنى الغارمين لغة
وبيان المقصود بها عند

المفسرين •

المطلب الثانى : هل يعد المتوفى الذى عليه دين

من الغارمين •

المطلب الأول

بيان معنى الغارمين لغة ، وبيان المقصود بها عند المفسرين

أولاً : المعنى اللغوى :

الغارمين مأخوذة من ﴿ غرم ﴾ ، وقد قال ابن منظور فى معناها : (غَرَمَ ، وَغَرِمَ ، يَغْرِمُ ، غَرْمًا ، وَغَرَامَةً ، وَأَغْرَمَهُ ، وَغَرَّمَهُ ، وَالْغَرَمُ الدِّينُ ، وَرَجُلٌ غَارِمٌ عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَفِي الْحَدِيثِ : " لَا تَحُلْ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا لَدَى غَرَمٍ مُقْطَعٍ " ^(١) أى ذى حاجة لازمة من غرامة مثقلة وقال : وقوله عز وجل : ﴿ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ قال الزجاج : الغارمون هم الذين لزمهم الدين فى الحماله ، وقيل هم الذين لزمهم الدين فى غير معصية .

والغرامة : ما يلزم أداؤه ، وكذلك المغرم والغرم ، وقد غرم الرجل الدية .

قال : والغريم : الذى له الدين والذى عليه الدين جميعاً ، والجمع : غرماء ^(٢) .

(١) الحديث أخرجه : الإمام الترمذى فى كتاب الزكاة باب من لا تحل له الصدقة

ج ٣ / ٣٤ (جزئية من حديث طويل) .

(٢) لسان العرب ج ١٠ ص ٥٩ .

وقال الفيروز آبادي : " والغرامة : ما يلزم أدائه " (١) .

فالغارمين : جمع غارم ، والغارم هو الذي عليه دين ، والمدين يسمى أيضاً غريم .

وأهل الغرم في اللغة هم أهل الدين .

وقد سمي كل من الدائن والمدين غريم لملازمة كل واحد منهما صاحبه .

فالغرم بمعنى اللزوم ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا ﴾ (٢) وقد سمي الدين غراماً لكونه شاقاً على الإنسان ، كما سمي الحب غراماً لكونه شاقاً " (٣) .

ثانياً : المقصود بالغارمين عند المفسرين :

قال القرطبي : قوله تعالى : ﴿ والغارمين ﴾ هم الذين ركبهم الدين ، ولا وفاء عندهم به ولا خلاف فيه اللهم إلا من أن في سفاهة فإنه لا يعطى منها ولا من غيرها إلا أن يتوب .

ويعطى منها من له مال وعليه دين محيط به ما يقضى به دينه ، فإن لم يكن له مال وعليه دين فهو فقير وغارم فيعطى بالوصفين (٤) .

(١) القاموس المحيط ج ٤ ص ١٥٤ فصل الغين باب الميم .

(٢) الآية ٦٥ من سورة الفرقان .

(٣) القاموس المحيط ج ٤ ص ١٥٤ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٨ ص ١٥٨ .

روى مسلم عن أبي سعيد الخدرى قال : أصيب رجل فى عهد رسول الله ﷺ فى ثمار ابتاعها فكثرت دينه فقال رسول الله ﷺ : "تصدقوا عليه " فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه " خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك " (١) .
وقال الإمام فخر الدين الرازى : " المراد بـ ﴿ الغارمين ﴾ المديونون " .

وقال : " الدين إن حصل بسبب معصية لا يدخل فى الآية لأن المقصود من صرف المال المذكور فى الآية الإعانة ، والمعصية لا تستوجب الإعانة ، وإن حصل لا بسبب المعصية فهو قسمان :
— دين حصل بسبب نفقات ضرورية أو فى مصلحة .
— دين حصل بسبب حمالات وإصلاح ذات البين ، والكل داخل فى الآية " (٢) .

وقال الإمام الطبرى : ﴿ الغارمون ﴾ الذين استدانوا فى غير معصية الله ، ثم لم يجدوا قضاء فى عين ولا عرض .
وقد ذكر عدة روايات فى ذلك فقال :

— عن مجاهد قال : الغارمون من احترق بيته أو يصيبه السيل ، فيذهب متاعه ويدان على عياله فهذا من الغارمين .

(١) الحديث أخرجه الإمام مسلم — كتاب المساقاة باب وضع الحوائج ج ١٠ ص ٢١٨ بشرح النووى، وأخرجه النسائى فى سننه كتاب البيوع باب وضع الحوائج ج ٧ ص ٢٦٥ ، وأخرجه أبو داود فى كتاب البيوع باب وضع الحاجة ج ٣ / ٢٧٦ ، وأخرجه الإمام أحمد فى مسنده ج ٣ / ٣٦ ، ٥٨ .

(٢) انظر : تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٥ .

— وعن عثمان بن الأسود عن مجاهد : فى قوله تعالى
والغارمين قال : من احترق بيته وذهب السيل بماله ، وأدان على
عياله .

— وعن أبى جعفر قال : الغارمون المستدين فى غير سرف
ينبغى للإمام أن يقضى عنهم من بيت المال .

— وعن معقل بن عبيد الله قال سألتنا الزهري عن «الغارمين»
قال : أصحاب الدين .

— وعن خادم لعمر بن عبد العزيز خدمه عشرين سنة قال :
كتب عمر بن عبد العزيز أن يعطى الغارمون ، قال أحمد أكثر
ظنى من الصدقات .

— وعن جابر بن أبى جعفر قال : الغارمون المستدين فى غير
سرف .

— وعن قتادة قال : " أما الغارمون " فقوم غرقتهم الديون فى
غير إملاق ولا تبذير ولا فساد .

— وعن ابن وهب قال : قال ابن زيد : " الغارم " الذى يدخل
عليه الغرم .

— وعن عثمان بن الأسود عن مجاهد «الغارمين» قال :
هو الذى يذهب السيل والحريق ويدان على عياله .

— عن جابر عن أبى جعفر قال : المستدين فى غير فساد .

— وعن جابر عن أبي جعفر قال الغارمون الذين يستدينون في غير فساد ، ينبغي للإمام أن يقضى عنهم •

— وعن عثمان بن الأسود عن مجاهد : هم قوم ركبتهم الديون في غير فساد ولا تبذير ، فجعل الله لهم في هذه الآية سهماً^(١) .

هكذا ذكر الإمام الطبري الكثير من الروايات التي وردت في تفسير أو بيان المقصود من الغارمين •

ونخلص منها : أن الغارم هو المدين الذي عليه دين للغرماء بشرط أن يكون الدين في غير إفساد أو تبذير •

وبهذا يدخل في مسمى الغارمين كل من استدان في غير معصية ، سواء في ذلك من استدان لأمر من أمور حياته العادية دون إسراف أو تبذير ، أو من غرق ماله أو احترق أو هلك لأي سبب من الأسباب واضطر إلى الاستدانة لحاجته وحاجة عياله فمثل هؤلاء كفل لهم الإسلام الحياة ومعاونتهم اقتصادياً حتى يتمكنوا من إعادة تنظيم حياتهم الاقتصادية ، من خلال التأمين الاجتماعي العظيم الذي يكفله نظام الزكاة والذي يؤدي إلى إعادة تأهيل هؤلاء لمواجهة أعباء الحياة وهذا موقف نبيل يتميز به الإسلام وينفرد به دون باقي النظم الاجتماعية الأخرى ، التي مهما بلغت من الدقة فلن ترقى إلى مستوى الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية التي نظمها الإسلام ورفع شعارها •

والله تبارك وتعالى أعلم

(١) انظر : تفسير الطبري ج ١٠ ص ١٦٤ ، ١٦٥ •

المطلب الثانى

هل يعد المتوفى الذى عليه دين من الغارمين

تكلم المفسرون ومعظم أهل العلم فى هذه المسألة وبينوا عما إذا كان يمكن أن يقضى دين المتوفى من سهم الغارمين أم لا .
ومن خلال أقوالهم تبين أن فى المسألة قولان :
أحدهما : أنه لا يؤدى من أموال الصدقات دين الميت .
ثانيهما : أنه يقضى من أموال الصدقات دين الميت ، لأنه يعد من الغارمين .

وإليك أهم ما ورد من أقوال للمفسرين والفقهاء فى هذا الحكم ،
أو فى هذه المسألة .

— قال الإمام ابن العربى : " فإن كان ميتا قضى منه دينه ؛
لأنه من الغارمين .

وقال ابن المواز : " لا يقضى وقد ثبت فى الصحيح عن
البخارى وغيره : " ما من مؤمن إلا وأنا أولى به فى الدنيا والآخرة
اقرؤوا إن شئتم : ﴿ النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ (١) فأیما
مؤمن مات وترك مالا فليرثه عصبته من كانوا ، ومن ترك ديناً
أو ضياعاً فليأتى فأنا مولاه " (٢) .

(١) الآية رقم ٦ من سورة الأحزاب .

(٢) الحديث أخرجه البخارى فى صحيحه كتاب الوكالة ج ٣ باب الصلاة على من
ترك ديناً ص ١٥٥ ، وأخرجه أحمد فى مسنده ج ٢ ص ٣٤ ، وانظر :
أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٥٣٢ ، ٥٣٣ .

وقال القرطبي : " واختلفوا : هل يقضى منها دين الميت أم لا ؟ (١) .

فقال أبو حنيفة : لا يؤدي من الصدقة دين ميت ، وهو من عليه كفارة ونحو ذلك من حقوق الله تعالى ، وإنما الغارم من عليه دين يسجن فيه .

— وقال علماؤنا وغيرهم : يقضى منها دين الميت ؛ لأنه من الغارمين ، قال عليه السلام : " أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، من ترك مالا فله ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلى وعلى " (٢) .

وقال أحمد : ولا يقضى من الزكاة دين الميت ، وإنما لم يجز دفعها في قضاء دين الميت لأن الغارم هو الميت ولا يمكن الدفع إليه ، وإن دفعها إلى غريمه صار الدفع إلى الغريم لا إلى الغارم (٣) .

— وقال أبو عبيد : فأما قضاء الدين عن الميت ، والعطية في كفنه وبناء المساجد ، واحتقار الأنهار وما أشبه ذلك من أنواع البر فإن سفيان وأهل العراق وغيرهم من العلماء يجمعون على أن ذلك لا يجزئ من الزكاة ؛ لأنه ليس من الأصناف الثمانية .

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٨٥ .

(٢) الحديث أخرجه الإمام البخاري ج ٣ كتاب الوكالة باب الصلاة على من ترك ديناً ص ١٥٥ .

(٣) انظر : الروض المربع ج ٣ ص ٣١٩ ، وتبيين الحقائق ج ١ ص ٣٠٠ .

وقال : وإنما أفرق بين الحى والميت .

— أن يكون الميت غارماً ؛ لأن الدين الذى أدانه قد تحول على غيره وهو الوارث .

— فإن كان الميت وفاءً بدينه كان فى ميراثه ، وكان ذلك عليه دون الصدقة .

— وإن لم يكن له مال فليس على ورثته شئ وليس بغارم ، لأنه هو الذى أدان هذا الدين .

قال : وأما الحى فإنه يعطاها بالكتاب والسنة :

أما الكتاب : فقولہ تعالى : ﴿ والغارمين ﴾ .

وأما السنة : فقول النبی ﷺ لقبيصة بن المخارق حين تحمل بحمالة : " أقم حتى تأتينا الصدقة فإما أن نعينك عليها وإما أن نحمّلها عنك " (١) .

وقال الإمام النووي : " لو مات رجل وعليه دين ولا تركة له هل يقضى من سهم الغارمين ؟ فيه وجهان :

أحدهما : لا يجوز قضاءه عنه من سهم الغارم ؛ إذ لا يملك بعد وفاته .

(١) الحديث أخرجه الإمام مسلم فى صحيحه ، انظره بشرح النووي ج ٧ كتاب الزكاة باب من حل له المسألة ص ١٣٣ ، وسنن النسائي كتاب الزكاة ج ٥ باب الصدقة لمن تحمل بحمالة ص ٨٩ ، ٩٠ ، وانظر : الأموال لأبى عبيد ص ٧٢٥ .

والثانى : يجوز لعموم الآية ، وهى تعم كل غارم ، ولا فرق بين أن يكون حياً أو ميتاً ، ولأنه يصح التبرع بقضاء دينه كالحى ولم يرجح واحداً من الوجهين ^(١) .

وأرى والله أعلم : أن الله سبحانه وتعالى حينما قال ﴿والغارمين﴾ قصد قضاء الدين عن الغارم الذى لا يستطيع الوفاء وفك رقبته من قيد الدين ومرارته ، والغارم الذى مات إنما يقضى الدين من تركته ولا حق للورثة قبل قضاء الدين ، وهذا أمر مجمع عليه ولكن هذا إذا كان هناك تركة تفى بقضاء الدين أما إذا لم تف التركة بالقضاء فإنه لا يتحمل أحد من الورثة شيئاً من الدين ، وإنما يكون الأمر متروكاً لولى الأمر إن شاء دفع من بيت مال المسلمين وإن شاء دفع من سهم الغارمين فى الزكاة . لأن الميت الذى مات ولا يوجد لديه ما يسد به الدين إنما هو فى حكم الغارم ، فالأمر فى دينه مفوض للحاكم إن شاء قضى من بيت المال ، وإن شاء قضى من سهم الغارمين .

والله أعلم

(١) المجموع ج ٦ ص ٢٢٤ .

المبحث السابع

فى المصرف السابع ﴿ فى سبيل الله ﴾ من خلال تفسير الآية الكريمة

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : لفظ ﴿ فى سبيل الله ﴾ فى القرآن

الكريم .

المطلب الثانى : المقصود بلفظ ﴿ فى سبيل الله ﴾ فى

الآية الكريمة .

المبحث السابع

فى المصرف السابع ﴿ فى سبيل الله ﴾ من خلال تفسير الآية الكريمة

المطلب الأول

لفظ ﴿ فى سبيل الله ﴾ فى القرآن الكريم

لقد ورد لفظ ﴿ سبيل الله ﴾ فى القرآن الكريم بمعان متعددة .
وهذه اللفظة تأتى تارة مقرونة بحرف ﴿ فى ﴾ كما هو فى
الآية الكريمة (١).

وتأتى تارة أخرى مقرونة بحرف (عن) ، كما تأتى أحيانا
مقرونة بحرف (إلى) .

لذا فإنها تأتى أحيانا معبرة عن جانب الخير أو طريق الخير ،
وتأتى أحيانا أخرى معبرة عن جانب الشر ، أو الصد والإضلال
عن سبيل الله .

مثال هذا قوله تعالى : ﴿ الذين آمنوا يقاتلون فى سبيل الله
والذين كفروا يقاتلون فى سبيل الطاغوت ﴾ (٢) ، وكونها بعد فعل

(١) الآية ٦٠ من سورة التوبة .

(٢) الآية رقم ٧٦ من سورة النساء .

(الصد) قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٢) .

أما كونها بعد الإضلال فكما فى قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَطَعْ أَكْثَرُ مِنْ فِى الْأَرْضِ يَضْلُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٤) ، وقوله تعالى فى التحذير من اتباع الهوى : ﴿ تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ ^(٥) .

وفى طريق الخير أو جانب الخير يعبر القرآن الكريم بها عن معان متعددة ، فمثلاً تأتى مقرونة بالانفاق كما فى قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٦) .

فاللفظ هنا يشمل جميع أنواع البر والطاعات ، حيث إن سبيل الخيرات متنوع ، وليس المقصود به معنى خاص .

(١) الآية ١٦٧ من سورة النساء .

(٢) الآية رقم ٣٦ من سورة الأنفال .

(٣) الآية رقم ٦ من سورة لقمان .

(٤) الآية رقم ١٦ من سورة الأنعام .

(٥) الآية ٢٦ من سورة ص .

(٦) الآية رقم ٢٦١ م سورة البقرة .

ومن أمثلة إتيان الكلمة مقرونة بالإنفاق كذلك قوله تعالى :
﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا
وَلَا أَذَى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ﴾^(١) ، وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ
وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٢) فالمراد بـ
﴿سبيل الله﴾ هنا المعنى العام وليس خصوص القتال ، وإلا لكان
الذى ينفق ماله على الفقراء والمساكين واليتامى وابن السبيل
ونحوها ، دون خصوص القتال داخلاً في دائرة الكانزين وهذا ما لم
يقُل به أحد^(٣) .

ولكن قد تأتي الكلمة ﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾ لمعنى خاص وهو نصره
دين الله ، وإعلاء كلمته ، والإنفاق لنصرة الحق حتى يكون الدين
كله لله ، كما في قوله تعالى : ﴿وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٤) ،
وقوله تعالى : ﴿وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
التَّهْلُكَةِ﴾^(٥) ، وغير هذا الكثير من الآيات مما يفهم من الكلمة
معنى خاص وهو نصره دين الله وهو ما يدل عليه السياق ، حيث
المقام مقام الجهاد ونصرة دين الله وإعلاء كلمته ببذل كل نفيس

(١) الآية ٢٦٢ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٣٤ من سورة التوبة .

(٣) انظر : فتح الباري ج ٢ ص ١٧٢ ، وفقه الزكاة للقرضاوى ج ١ ص ٦٥٦ .

(٤) الآية ٧٤ من سورة الأنفال .

(٥) الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

وثنين ولا أغلى من النفس والمال ليجود بهما الإنسان فى سبيل
الله .

وسبيل الله هو الطريق الموصل إلى رضاه ومثوبته ، حيث إن
السبيل فى اللغة هو الطريق ، ومن هنا كان اللفظ ﴿ سبيل الله ﴾
مستوعبا لجميع معانى البر والخير بما فى ذلك الجهاد والإنفاق
على الفقراء والمساكين ، إلا إذا جاء وقصد به معنى معيناً فإنه
يكون منصرفاً إليه .

والله أعلم .

المطلب الثانى

المقصود بلفظ « فى سبيل الله » فى الآية الكريمة

إن كلمة « السبيل » يقصد بها فى اللغة : الطريق ، ومن هنا كان المعنى الأصلى للفظ : هو كل عمل خالص يقصد به التقرب إلى الله تعالى سواء كان من فرد أو جماعة ، وبهذا تكون كلمة « فى سبيل الله » كلمة عامة متناولة لجميع أعمال الخير والبر .

كما أن هناك معنى غالب إذا أطلق هذا اللفظ فإنه غالباً ما ينصرف إليه وهو (الجهاد) .

وهنا يقول الإمام ابن الأثير : " أن السبيل فى الأصل هو الطريق ، وأن السبيل عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله عز وجل ، بأداء الفرائض والنوافل ، وأنواع التطوعات .

وإذا أطلق فهو فى الغالب واقع على الجهاد ، حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه ^(١) .

ولما كان اللفظ يتردد بين كونه يقصد به جميع أعمال البر وبين كونه يقصد به الجهاد اختلف العلماء فى وجه إنفاق هذا السهم الذى جاء النص عليه فى الآية الكريمة .

(١) النهاية لابن الأثير ج ٢ ص ١٥٦ .

— فذهب البعض إلى القول بأن هذا السهم ينفق في نصرة دين الله وشريعته وقد نقل هذا القول الإمام الطبرى واختاره حيث قال : " أما قوله تعالى : ﴿ وفي سبيل الله ﴾ فإنه يعنى : وفي النفقة فى نصرة دين الله وطريقه وشريعته التى شرعها لعباده بقتال أعدائه وذلك هو غزو الكفار ، قال : وعن عطاء بن يسار قال : قال النبى ﷺ : " لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة : رجل عمل عليها أو رجل اشتراها بماله أو فى سبيل الله أو ابن السبيل أو رجل كان له جار تصدق عليه فأهداها له " (١) .

— وذهب البعض إلى القول بأن سهم فى سبيل الله يصرف إلى الغزاة مطلقا ، وقد عزاه الإمام فخر الدين الرازى إلى المفسرين حيث قال : قوله تعالى ﴿ وفي سبيل الله ﴾ قال المفسرون يعنى الغزاة ، قال الشافعى — رحمه الله — : يجوز له أن يأخذ من مال الزكاة وإن كان غنيا ، وهو مذهب مالك وإسحاق وأبى عبيد . وقال أبو حنيفة وصاحباؤه — رحمهم الله — لا يعطى الغازى إلا إذا كان محتاجا (٢) .

(١) الحديث أخرجه الإمام أبو داود كتاب الزكاة — باب من لا يجوز له أخذ الصدقة وهو غنى ج ٢ / ١١٩ ، والترمذى فى صحيحه كتاب الزكاة باب من جاء من تحل له الزكاة ٣٢/٣ قال أبو عيسى حديث ابن مسعود حديث حسن ومسند الإمام أحمد ج ٣ / ٥٦ ، والسنن الكبرى للبيهقى ج ٧ كتاب الصدقات باب الفقير والمسكين أو حرفة تغنيه وعياله لا يعطى الفقير والمسكين شيئا ١٣ ، ١٥ ، ٢٢ ، ٢٣ . وانظر تفسير الطبرى ج ١٠ ص ١٦٥ .

(٢) تفسير الفخر الرازى ج ١٦ ص ١١٣ .

وقال القرطبي : قوله تعالى ﴿ وفي سبيل الله ﴾ وهم الغزاة وموضع الرباط يعطون ما ينفقون فى غزوهم كانوا أغنياء أو فقراء ، وهذا قول أكثر العلماء ، وهو تحصيل مذهب مالك رحمه الله .

وذهب البعض إلى أنه يمكن صرف هذا السهم للحجاج والمعتمرين ، نقله القرطبي حيث قال : وقال ابن عمر : الحجاج والعمار ^(١) .

وقال الإمام ابن العربى قوله تعالى ﴿ وفي سبيل الله ﴾ قال مالك : سبل الله كثيرة ولكنى لا أعلم خلافاً فى أن المراد بسبيل الله هاهنا الغزو من جملة سبيل الله ، إلا ما يؤثر عن أحمد وإسحاق فإنهما قالا : أنه الحج .

والذى يصح عندى من قولهما : إن الحج من جملة السبل مع الغزو ، لأنه طريق بر فأعطى منه بأسم السبيل ، وهذا يحل عقد الباب ، ويخرم قانون الشريعة ، ويثير سلك الفطر ، وما جاء قط بإعطاء الزكاة فى الحج أثر .

وقد قال علماؤنا : ويعطى منها الفقير بغير خلاف ، لأنه قد سُمى فى أول الآية ، ويعطى الغنى عند مالك بوصف فى سبيل الله ولو كان غنياً فى بلده ، أو فى موضعه ، لا يلتفت إلى غير ذلك من قوله الذى يؤثر عنه .

قال النبى ﷺ : " لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة ، غاز فى سبيل الله . . . " ^(٢) .

(١) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٨٥ .

(٢) سبق تخريجه .

وقال أبو حنيفة : لا يعطى الغازى فى سبيل الله إلا إذا كان فقيراً ، وهذه زيادة على النص ، وعنده أن الزيادة على النص نسخ ، ولا نسخ فى القرآن إلا بقرآن مثله أو بخبر متواتر .

وقال : قال محمد بن عبد الحكم : يعطى من الصدقة فى الكراع والسلاح وما يحتاج إليه من آلات الحرب وكف العدد عن الحوزة ؛ لأنه كله من سبل الغزو ومنفعته (١) .

ومن هنا نجد أن أقوال معظم العلماء اتجهت إلى أن سهم فى سبيل الله يصرف إلى الغزاة واشترط البعض كون الغازى محتاجاً بينما أجاز البعض إنفاق السهم فى الغزاة سواء كان الغازى فقيراً أو غنياً ، أى يصرف إلى الغزاة مطلقاً دون التقيد بشرط الإحتياج . إلا أن البعض من العلماء توسع فى مدلول « سبيل الله » فرأى : أن « سبيل الله » له مدلول أوسع من الغزاة ، بل إنه يتسع ليشمل كل وجوه الخير من تكفين الموتى وعمارة المساجد وغيرهما من أوجه البر .

وفى هذا المعنى قال الإمام فخر الدين الرازى : " أعلم أن ظاهر اللفظ فى قوله « فى سبيل الله » لا يوجب القصر على كل الغزاة فلهذا المعنى نقل القفال فى تفسيره عن بعض الفقهاء : أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى ، وبناء الحصون وعمارة المساجد ، لأن قوله « وفى سبيل الله » عام فى الكل " (٢) .

(١) أحكام القرآن لابن العربى ج ٢ ص ٥٣٣ ، ٥٣٤ .

(٢) تفسير الفخر الرازى ج ١٦ ص ١١٣ .

وذكر ابن قدامة فى المغنى عن بعض الفقهاء قوله :
ما أعطيت فى الجسور والطرق فهى صدقة ماضية " (١) مما يفيد
قول البعض من الفقهاء بجواز صرف هذا السهم فى تعبيد الطرق
وإصلاح الجسور وبناء المستشفيات وإصلاح المرافق العامة وغير
هذا مما يعود بالخير على الناس ويؤدى إلى نفعهم وقضاء
جوائهم (٢) .

وأرى : أن هذا السهم إنما ينفق فى تجهيز الجند وفى كل ما
يخدم الجهاد ويؤدى إلى نصره دين الله ، وعند استقرار الأمن ،
وعدم وجود ما يهدد أمن البلاد وسلامة العباد فإنه ينفق فى بناء
المستشفيات التى تخدم المرضى من الفقراء والمساكين ، حيث إن
حاجة الفقير إلى العلاج لا تقل عن حاجته إلى الغذاء .
والله أعلم

(١) المغنى ج ٢ ص ٤٩٧ ، وانظر : الأموال لأبى عبيد ص ٦٨٥ .

(٢) ممن قال بهذا أيضاً الشيخ محمد رشيد رضا فى تفسير المنار ج ١

ص ٥٨٥ .

المبحث الثامن

**فى المصرف الثامن « ابن السبيل » من خلال
تفسير الآفة الكرأمة وبيان المقصود من قوله
تعالى « فريضة من الله والله عليم حكيم »**

وفيه ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول : المقصود بآبن السبيل وبيان أقوال
العلماء فيه .**

المطلب الثانف : عناية القرآن الكريم بآبن السبيل .

**المطلب الثالث : فى بيان المقصود من قوله تعالى
« فريضة من الله والله عليم حكيم »**

المبحث الثامن

فى المصرف الثامن من خلال تفسير الآية

الكريمة وبيان المقصود من قوله تعالى ﴿ فريضة

من الله والله عليم حكيم ﴾

المطلب الأول

المقصود بآبن السبيل ، وبيان أقوال العلماء فيه

السبيل فى اللغة : هو الطريق ، وقد أطلق هذا اللفظ على
المسافر لكونه يلزم الطريق كما يلزم الولد والدته .

قال ابن منظور فى لسان العرب ^(١) : وأما ابن السبيل فهو
المسافر الكثير السفر ، سُمى ابناً له لملازمته إياه ، . . وقال ابن
سيدة : ابن السبيل ابن الطريق ، وتأويله الذى قطع عليه الطريق ،
والجمع : سبُل ، وسبيل ، وسابلة .

وقال : قال ابن برى : ابن السبيل الغريب الذى أتى به الطريق
وقال : ابن السبيل : المسافر الذى انقطع به وهو يريد الرجوع إلى
بلده ولا يجد ما يبلغ به فله فى الصدقات نصيب .

ونقل عن الإمام الشافعى قوله : سهم سبيل الله فى آية
الصدقات يعطى منه من أراد الغزو من أهل الصدقة فقيراً كان

(١) ج٦ ص ١٦٣ مادة سبل ، وانظر : مختار الصحاح ص ١٤١ .

أو غنيا ، قال وابن السبيل عندى من أهل الصدقة الذى يريد بلد غير بلده لأمر يلزمه .

أما عن أقوال العلماء فى ابن السبيل المستحق للصدقة :

قال الإمام الشافعى فى أحكام القرآن ^(١) : " وابن السبيل من جيران الصدقة الذين يريدون السفر فى غير معصية ، فيعجزون عن بلوغ سفرهم إلا بمعونة عليه .

وذهب بعض أصحاب الشافعى إلى أن من أنشأ السفر من بلده لحاجة ، جاز أن يدفع إليه سهم ابن السبيل ^(٢) .

وقال الإمام الطبرى : " أما قوله ﴿ وابن السبيل ﴾ فالمسافر الذى يجتاز من بلد إلى بلد ، والسبيل الطريق ، وقيل المضارب فيه ابن السبيل للزومه إياه ^(٣) .

وقال الإمام القرطبى : " قوله تعالى ﴿ وابن السبيل ﴾ السبيل الطريق ونسب المسافر إليها لملازمته إياها ومروره عليها .

وقال : والمراد به : الذى انقطعت به الأسباب فى سفره عن بلده ومستقره وماله ، فإنه يعطى منها وإن كان غنيا فى بلده ولا يلزمه أن يشغل ذمته بالسلف .

(١) أحكام القرآن ج ١ ص ١٦٦ .

(٢) انظر : المجموع ج ٦ ص ٢٢٨ .

(٣) تفسير الطبرى ج ١٠ ص ١٦٦ .

وقال مالك فى كتاب ابن سحنون : إذا وجد من يسلفه فلا يعطى .

والأول أصح ، فإنه لا يلزمه أن يدخل تحت منة أحد وقد وجد منة الله تعالى ، فإن كان له ما يغنيه ، ففى جواز الأخذ له لكونه ابن السبيل روايتان المشهور : أنه لا يعطى ، فإن أخذ فلا يلزمه رده إذا صار إلى بلده ولا إخراجة (١) .

وقال الإمام النيسابورى : " الصنف الثامن ﴿ ابن السبيل ﴾ وهو المسافر لا لأجل معصية يعطى ما يبلغه المقصد أو موضع ماله إن كان له فى الطريق مال " (٢) .

وقال الإمام الجصاص : " ﴿ ابن السبيل ﴾ هو المسافر المنقطع به ، يأخذ الصدقة وإن كان له مال فى بلده ، وكذلك روى عن مجاهد وقتادة وأبى جعفر .

وقال بعض المتأخرين : وهو من يعزم على السفر وليس له ما يتحمل ، وهذا خطأ ؛ لأن السبيل هو الطريق فمن لم يحصل فى الطريق لا يكون ابن السبيل ولا يصير كذلك بالعزيمة كما لا يكون مسافراً بالعزيمة " (٣) .

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبى ج ٨ ص ١٨٧ .

(٢) تفسير الإمام النيسابورى ج ١٠ ص ١١٦ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ١٣٧ - ١٣٨ .

وقال الإمام ابن عاشور : (وابن السبيل) : الغريب بغير قومه ، أضيف إلى السبيل بمعنى الطريق ؛ لأنه أولده الطريق الذى أتى به ، ولم يكن مولوداً فى القوم ، ولهذا المعنى أطلق عليه لفظ ابن السبيل " (١) .

وقال الإمام ابن عجيبة : (وابن السبيل) وهو الغريب المحتاج لما يوصله لبلده ولم يجد سلفاً إن كان ملباً ببلده ، وإلا أعطى مطلقاً " (٢) .

وقال السرخسى : ﴿ ابن السبيل ﴾ هو المنقطع عن ماله لبعده منه ، والسبيل : الطريق ، فكل من يكون مسافراً على الطريق يسمى ابن السبيل ، كمن يكون ابن فقير أو ابن غنى يسمى ابن الفقير وابن الغنى " (٣) .

وقال الكاسانى : ﴿ ابن السبيل ﴾ هو الغريب المنقطع عن ماله ، وإن كان غنياً فى وطنه ، وقد روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : " لا تحل الصدقة لغنى إلا فى سبيل الله أو ابن السبيل " (٤) .

(١) التحرير والتنوير ج ٦ ص ٢١٧ .

(٢) البحر المديد م ٢ ج ١٠ ص ٦٩٥ .

(٣) المبسوط للسرخسى ج ٢ ص ٢٢٥ .

(٤) الحديث أخرجه أبو داود فى سننه كتاب الزكاة — باب من يجوز له أخذ الصدقة وهو غنى ج ٢/١١٩ ، الإمام الترمذى فى سننه كتاب الزكاة باب من جاء من تحل له الزكاة ٣/٣٢ قال أبو عيسى حديث ابن مسعود حديث حسن وانظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٧ .

وقال الزيلعي : ﴿ ابن السبيل ﴾ هو المسافر سمي بذلك للزومه الطريق فجاز له الأخذ من الزكاة قدر حاجته وإن كان له مال في بلده بعد أن لم يقدر عليه في الحال ، ولا يحل له أن يأخذ أكثر من حاجته ، والأولى أن يستقرض إن قدر عليه ، ولا يلزمه ذلك لاحتمال عجزه عن الأداء وألحق به كل من هو غائب عن ماله وإن كان في بلده ؛ لأن الحاجة هي المعتبرة وقد وجدت لأنه فقير أبداً وإن كان غنياً ظاهراً ، ثم لا يلزمه أن يتصدق بما فضل في يده عند القدرة على ماله كالفقير إذا استغنى أو المكاتب إذا عجز " (١) .

وغير هذا الكثير مما ورد عن العلماء في هذا الشأن ، ومن خلال ما ورد من أقوال للمفسرين والفقهاء يتضح لى : أن ابن السبيل هو المسافر الذى انقطعت به الأسباب ولو كان غنياً في بلده حيث لا يمكنه الوصول إلى ماله والانتفاع به ، فمثل هذا يعطى من الزكاة حيث جعل الله تبارك وتعالى لابن السبيل سهماً في الصدقة فيعطى من هذا السهم دون النظر إلى حاله من الفقر والغنى لأنه يأخذ بوصفه ابن السبيل وإن كان فقيراً ، وأرى أنه لا يلزمه الاقتراض وإن قدر عليه لأن الله كفل له سد الحاجة فأغناه عن مذلة الدين .

والله أعلم

(١) بدائع الصنائع ج ٢ ص ٤٧ .

المطلب الثانى

عناية القرآن الكريم بآبن السبيل

لقد اهتم القرآن الكريم بهذا الصنف اهتماماً بالغاً ويظهر هذا جلياً من خلال التكريم العظيم من الخالق سبحانه وتعالى لآبن السبيل وما جعله له من حقوق ترفع شأنه وتيسر أمره ، فقد جعل له نصيباً من العطاء ورغب فى ذلك ؛ حيث جعل ذلك أمراً هاماً من أمور التقوى والبر قال تعالى : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ﴾ (١) .

كما جعل له حظاً من الفئ قال تعالى : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ (٢) .

كما جعل له - أيضاً - حظاً فى الغنيمة ، قال تعالى ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ (٣) .

(١) الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٢) الآية ٧ من سورة الحشر .

(٣) الآية ٤١ من سورة الأنفال .

ومما يظهر اهتمام القرآن به كذلك ذكره فى الحقوق الهامة والوصايا العظيمة ، قال تعالى : ﴿ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ (١) .

وغير هذا الكثير من المواطن القرآنية التى حرص فيها على إيصال حق ابن السبيل له وإغناؤه عن الحاجة والسؤال وكفاه ما به من مشقة السفر والبعد عن الأهل والوطن وتظهر حكمة اهتمام القرآن الكريم بابن السبيل من خلال دعوته للمشى فى الأرض والسفر والسعى سواء كان هذا للتدبر والاتعاظ من خلال المعرفة بأخبار الأمم السابقة والاطلاع على ما خلفوه من آثار ومعالم فيكون الاعتبار والاتعاظ أوقع .

قال تعالى فى هذا الشأن : ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ (٢) ، وقال تعالى للحث على هذا : ﴿ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾ (٣) ، وسواء كان السفر للسعى فى الأرض طلباً

(١) الآية ٣٦ من سورة النساء .

(٢) الآية ٤٦ من سورة الحج .

(٣) الآية ١٣٧ من سورة آل عمران .

للرزق قال تعالى : ﴿ فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ﴾ (١)
أو كان السفر للحج أو الجهاد في سبيل الله قال تعالى : ﴿ وأذن
في الناس بالحج يأتوك رجالا وعلى كل ضامر يأتين من كل
فج عميق * ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام
معلومات ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ انفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم
وانفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾ (٣) .

وغير هذا الكثير من أغراض السفر المختلفة مما جعل
الشارع الحكيم يهتم اهتماما بالغا بابن السبيل ، حيث إن من انقطع
به الطريق وانقطع عن أهله وماله ووطنه جعله الله في رعايته
ومساندته ، فجعل له سهما في الصدقة المفروضة وهذا أمر يظهر
عظمة الإسلام وكفالاته لأبنائه في كل زمان ومكان ، حتى يظهر
المجتمع الإسلامي مجتمعا مترابطا يشد بعضه بعضا (٤) قال رسول
الله ﷺ : " مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد
إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " (٥) .

والله تبارك وتعالى أعلم

(١) الآية ١٥ من سورة الملك .

(٢) الآية ٢٧ ، ٢٨ من سورة الحج .

(٣) الآية ٤١ من سورة التوبة .

(٤) انظر : المجموع ج ٦ ص ٢٢٩ ، والشرح الكبير ج ٢ ص ٣٧٣ .

(٥) الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه - كتاب الأدب باب رحمة الناس

والبهائم ج ١٣ / ٤٦ فتح الباري .

المطلب الثالث

فى بيان المقصود من قوله تعالى ﴿ فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾

لقد ختم المولى تبارك وتعالى الآية الكريمة بكلام يهدى النفوس
ويطمئنها حتى إذا ما علمت النفس البشرية أن ما ورد فى الآية
الكريمة من أحكام قرآنية إنما هو بيان وتشريع من رب العزة
سبحانه وتعالى كفت عن الجدل والنقاش فى أمر توزيع
الصدقات ؛ حيث إنها حكما مقدرا من لدن الخالق سبحانه وتعالى
وأن ما يتعلق بأمر الصدقات ليس موكولا لأحد أن يتصرف فيه بما
شاء وإنما التصرف فيه يكون على حسب التوزيع الحكيم الذى هو
من لدن العليم الحكيم ، الخبير بما يصلح حال العباد فى الدنيا
والآخرة .

قال الإمام ابن كثير فى هذا المعنى : وقوله ﴿ فريضة من
الله ﴾ أى حكما مقدرا بتقدير الله وفرضه وقسمه ﴿ والله
عليم حكيم ﴾ أى عليم بظواهر الأمور وبواطنها وبمصالح عباده
﴿ حكيم ﴾ فيما يقوله ويفعله ويشعره ويحكم به لا إله إلا هو ولا رب
سواه (١) .

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٦٩ .

وقال الإمام النيسابورى : " إن الله تعالى ذكر هذه القسمة فى نص الكتاب ثم أكدها بقوله : ﴿ فريضة من الله ﴾ وهو فى معنى المصدر المؤكد ؛ لأن قوله : ﴿ إنما الصدقات للفقراء ﴾ فى قوة قوله فرض الله الصدقات لهم ، وهذا كالزجر عن مخالفة الآية ، وعن النبى ﷺ : " إن الله تبارك وتعالى لم يرض بقسمة ملك مقرب ولا نبى مرسل حتى تولى قسمتها بنفسه " (١) ثم ختم بقوله ﴿ والله عليم ﴾ " أى بتقدير الأنصباء والمصالح (حكيم) لا يفعل إلا ما هو الأصوب والأصلح ، وكل هذه المؤكدات دليل على وجوب الاحتياط فى صرف الزكاة " (٢) .

وقال الإمام ابن عاشور : " وقوله ﴿ فريضة من الله ﴾ منصوب على أنه مصدر مؤكد لمصدر محذوف يدل عليه قوله ﴿ إنما الصدقات ﴾ لأنه يفيد معنى فرض الله أو أوجب فأكد بفريضة من لفظ المقدر ومعناه ، والمقصود من هذا تعظيم شأن الحكم والأمر بالوقوف عنده .

وجملة ﴿ والله عليم حكيم ﴾ أى أنه صادر عن العليم الذى يعلم ما يناسب فى الأحكام ، الحكيم الذى أحكم الأشياء التى خلقها أو شرعها " (٣) وغير هذا الكثير من أقوال المفسرين .

والله أعلم

(١) انظر : أسباب النزول للإمام الواحدى ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٢) تفسير النيسابورى ج ١٠ ص ١١٨ .

(٣) التحرير والتنوير ج ٦ ص ٢٤٠ .

الخاتمة

بعد الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ ، فإنه من خلال هذه التحليقة العلمية المباركة والعيش فى رحاب هذه الآية الكريمة وقفت على نتائج هامة فى مبادئ عامة استنتجتها من ثنايا هذا التوزيع الإلهى البديع ومن أهم هذه النتائج الآتى :

١ - إن هذا التوزيع الإلهى على هذه الأصناف الثمانية ﴿ الفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل ﴾ جاء على طريقة نظامية بديعية قوينة جاءت فى وقت كانت البشرية فيه تتخبط فى ظلمات الجهل ، فجاء هذا النظام الألهى ليخلص البشرية من الاستبداد به والتحكم ، وهو نظام بدقته يحقق الإعجاز القرآنى فى كل زمان ومكان حيث إنه نظام دقيق انبهر به كتاب المشرق والمغرب فى كل عصر ومصر ، لما وجدوا فيه من العلاج الشافى الذى يحقق العدالة الاجتماعية التى تنشدتها الإنسانية .

٢ - إن الزكاة نظام دينى عظيم ، فالمؤمن إذا علم أن هذا التوزيع من لدن الخالق سبحانه وتعالى وأنه فى عبادة ما دام فى حرص تام على تحقيق هذا التوزيع على النحو الذى ارتضاه الخالق سبحانه وتعالى ؛ حيث صدر المولى تبارك وتعالى

الكلام بـ ﴿ إنما الصدقات ﴾ مما يدل على أن الصدقات لاحق فيها لأحد إلا هؤلاء ، وأنه بهذا يحقق ركنا هاما من أركان الإسلام حرص كل الحرص على إخراج الزكاة ، حيث إنه بهذا ياتمر بأوامر دينه من إعانة الضعيف ، وإغاثة الملهوف ومد يد العون إلى العاجز ، وهذا المعنى لم نفهمه نحن فقط وإنما فهمه كتاب الغرب ، فهذا هو الكاتب (توماس أرنولد) يقول فى كتابه (الدعوة إلى الإسلام) : " وإلى جانب نظام الحج نجد إيتاء الزكاة فرضا آخر يذكر المسلم بقوله تعالى : ﴿ إنما المؤمنون إخوة ﴾ ^(١) وهى نظرية دينية تتحقق على صورة رائعة تبعث على الدهشة وتتجلى فى أعمال الشفقة إزاء المسلم الجديد ومهما يكن جنسه ولونه وأسلافه فإنه يقبل فى زمرة المؤمنين ، ويتبوأ مكانه على قدم المساواة مع أقرانه المسلمين " ^(٢) ، وأقول : إن هذا الكاتب ما كتب هذه السطور عن نظام الزكاة إلا لانبهاره بهذا التوزيع المحكم للصدقة على النحو الذى بينته الآية الكريمة .

٣ - إن هذا التوزيع البديع أرسى نظاما اجتماعيا رائعا ؛ حيث إن هذا التوزيع على هذا النحو يحقق أعلى مبادئ حقوق الإنسان

(١) جزء من الآية ١٠ من سورة الحجرات .

(٢) الدعوة إلى الإسلام لتوماس أرنولد ترجمة الدكتور / حسين إبراهيم حسن

ص ١٧٦ .

على الأرض ، لما حققه من تكافل شامل لأفراد المجتمع المسلم، ففيه تأمين اجتماعي عظيم ضد الفقر والعجز وضد الكوارث والنكبات ، وهو بمثابة تضامن اجتماعي من الأغنياء وأصحاب الأموال مع الفقراء وذوى الحاجات .

٤ - إن هذا التوزيع الإلهي القويم يعد نظاما سياسيا رائعا ، حيث يحمل فى طياته مبدء قانونيا عظيما وهو يعلم المحكوم احترام الحاكم وطاعته بأمر الله حتى يعم النظام والأمن ، ويتضح هذا جليا من اختصاص الحاكم أو ولى الأمر بجمعها وهو الذى يتولى توزيعها على مستحقيها ، وفى هذا المعنى يقول الإمام النيسابورى : " فى الآية دلالة على أن الزكاة إنما يتولى أخذها الإمام أو نائبه ، لأنه تعالى جعل للعاملين سهما منها ، والعامل هو الذى نصبه الإمام لأخذ الزكوات " (١) .

٥ - إن هذا التوزيع على الأصناف الثمانية يمثل نظاما خلقيا عظيما ؛ نظرا لما يبيته فى نفوس أفراد المجتمع من الشعور بالمساواة والعدالة فى توزيع الثروة ، ومما لا شك فيه أن تحقيق العدل والمساواة فى هذا الجانب يعد من أعلى مبادئ الأخلاق .

ولقد نطق بهذا المعنى المستشرق الفرنسى (ماسينيون) حيث قال : إن لدين الإسلام من الكفاية ما يجعله يتشدد فى تحقيق

(١) تفسير النيسابورى ج ١٠ ص ١١٧ .

فكرة المساواة ، وذلك بفرض الزكاة التى يدفعها كل فرد لبيت المال ، وهو يناهض الديون الربوية والضرائب غير المباشرة التى تفرض على الحاجات الأولية الضرورية ، ويقف فى نفس الوقت إلى جانب الملكية الفردية ورأس المال التجارى ، وبذلك يحل الإسلام مرة أخرى مكانا وسطا بين نظريات الرأسمالية ونظريات الشيوعية " (١) .

٦ - إن التوزيع الدقيق للصدقة على هذا النحو يحقق علاجاً عظيماً لأمراض اجتماعية خطيرة لو تفتشت والعياذ بالله لخربت المجتمع بأسره ، وهى الحقد والحسد ، والكراهية ، والبخل والشح ، وهى أمراض خطيرة تكمن فى النفوس لا يظهرها منها إلا هذا التوزيع العادل للثروة فى المجتمع وتحقيق التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع المسلم .

فالزكاة تعمل على تطهير نفوس الأثرياء من رجس البخل والشح وتعتلى بها إلى حب الانفاق والإحسان ومشاركة الآخرين فى نوائبهم .

كما تعمل على إخماد نار الحسد والبغضاء من نفوس الفقراء وذوى الحاجات ، فينعم الجميع بالرخاء ويعم الحب والاستقرار فى المجتمع .

٧ - إن التوزيع للصدقة على هذا النحو يحقق نتائج اقتصادية مبهرة يشهد لها الكتاب فى المجال الاقتصادى فى كافة أنحاء العالم وفى كل زمان ومكان ، فهى تعمل على إعادة توزيع

(١) انظر : كتاب الإسلام والحضارة للأستاذ محمد كرد ص ٧٦ .

الثروة بين أفراد المجتمع ، وتمنع تكس الأموال واحتكارها
فى يد فئة قليلة من أفراد المجتمع ، وتعمل على إشباع الحاجة
المالية للجميع ، وأنها برهان قاطع على أن هذا النظام
الاقتصادى البديع ما كان لمحمد بن عبد الله ﷺ فى ذلك
الزمان وفى ذلك المكان وعلى الحالة التى كانت عليها
المجتمعات وخاصة مجتمعه الذى شب ونشأ فيه من الأمية
والانغلاق ما كان له أن يأتى به وإنما هو تشريع اقتصادى
 واجتماعى قويم يتحقق من خلاله الإعجاز القرآنى العظيم
 وصدق الله العظيم إذ يقول : ﴿ ولو كان من عند غير الله
 لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ﴾ (١) .

٨ - إذا كان هذا التوزيع على هذا النحو للصدقة الواجبة فهل هذا
التوزيع يجب أن يكون فى الصدقة المندوبة ، لقد اختلف
العلماء فى هذا بين مؤيد ومعارض والأقرب أن يطبق هذا
النظام على جميع أنواع الصدقة لما فيه من دقة بالغلة فى
التوزيع عجزت عن وصفها الأقلام .

والله تبارك وتعالى أعلم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
وسلم

(١) الآية ٨٢ من سورة النساء .

مراجع البحث

- إتحاف السادة المتقين للشيخ محمد الحسينى الزبيدى على شرح إحياء علوم الدين للإمام الغزالى — دار التراث بيروت .
- أحكام القرآن . تأليف الإمام حجة الإسلام أبى بكر أحمد بن على الرازى الجصاص الحنفى المتوفى ٣٧٠ — دار الكتاب العربى — بيروت — لبنان .
- إرواء الغليل فى تخريج أحاديث منارة السبيل . تأليف : محمد ناصر الدين الألبانى ط ٢ المكتب الإسلامى ١٩٨٥ .
- أسباب النزول . للإمام أبى الحسن على بن أحمد الواحدى النيسابورى ط دار الفجر الإسلامى ، وط مصطفى البابى الحلبي .
- أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف المتوفى سنة ١٩٥٦ مكتبة الدعوة الإسلامية ، شباب الأزهر — مصر .
- أصول الفقه للشيخ محمد أبو النور زهير — دار الطباعة المحمدية .
- الأحكام السلطانية للإمام أبو يعلى ط مصطفى البابى الحلبي .
- الأساس فى التفسير لسعيد حوى — دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة .
- الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ شلتوت دار الشروط ط الثانية عشر ١٩٨٣ م .
- الأموال للفقيه أبى عبيدة القاسم ابن سلام . الناشر مؤسسة ناصر للثقافة .
- الامامة والسياسة . للإمام الفقيه أبى محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى — مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع .
- الانصاف فى معرفة الراجح من الخلاف لأبى الحسن المرداوى الحنبلى لشيخ الإسلام علاء الدين أبى الحسن على بن سليمان المرداوى سنة ٨٨٥ هـ — ط مكتبة السنة المحمدية .

- البحر المديد فى تفسير القرآن المجيد لأبى العباس أحمد بن محمد بن عجيبة ١١٦١هـ — ١٢٢٤هـ تحقيق أحمد عبد الله القرشى رسلان القاهرة ١٤١٩هـ — ١٩٩٩ م .
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف تأليف : الإمام الحافظ زكى الدين عبد العظيم عبد القوى المنذرى المتوفى ٦٥٦هـ — ضبط أحاديثه وعلق عليها مصطفى محمد عمارة . طبعة دار الفكر .
- السنن الكبرى للبيهقى . مطبعة دائرة المعارف العثمانية (حيدر آباد) ١٣٥٣ هـ .
- القاموس المحيط طبعة الحسينية . نجم الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى المتوفى سنة ٨١٧ هـ .
- المبسوط للسرخسى . لأبى بكر محمد بن سهل السرخسى ط دار المعرفة بيروت .
- المجموع شرح المذهب للإمام محمى الدين النووى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ط التضامن الأخوة — القاهرة .
- المحلى لابن حزم الظاهرى ط دار الفكر .
- المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى : لأحمد بن محمد بن على المفرى الفيومى المتوفى ٧٧٠هـ .
- المعجم الكبير للطبرانى .
- المغنى ويليهِ الشرح الكبير للإمامين موفق الدين ابن قدامة وشمس الدين ابن قدامى المقدسى — دار الكتاب العربى للنشر والتوزيع .
- النهاية فى غريب الحديث والأثر . للإمام مجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى ابن الأسير ٥٤٤ — ٦٠٦ هـ .
- بحث الشيخ أبو زهرة فى الزكاة المقدم إلى مجمع البحوث الإسلامية سنة ١٩٦٥ م .
- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع لعلاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاسانى . الناشر : زكريا على يوسف .

- تبیین الحقائق للزیلعی عثمان بن علی الزیلعی ، وهو شرح كنز الدقائق ط أولى بمصر .
- تفسیر أحكام القرآن لأبى بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى — دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع — بيروت — لبنان
- تفسیر الإمام النيسابورى المسمى غرائب القرآن ورغائب الفرقان .
- تفسیر الإمام فخر الرازى الشهير بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام محمد الرازى فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- تفسیر البيضاوى المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل . مطبعة مصطفى الحلبي وطبعة دار الفكر .
- تفسیر التحرير والتنوير . تأليف سماحة الأستاذ الإمام الشيخ محمد الظاهر ابن عاشور — دار سحنون للنشر والتوزيع — تونس .
- تفسیر الجامع لأحكام القرآن . للإمام أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى — الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- تفسیر القرآن العظيم . للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى المتوفى ٧٧٤هـ — مكتبة التراث الإسلامى — سوريا — حلب .
- تفسیر الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل تأليف : أبى القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمى ٤٦٧ هـ — ٥٣٨ هـ دار الفكر بيروت .
- تفسیر المنار . السيد محمد رشيد رضا ط ٢ مطبعة المنار ١٣٢٧هـ .
- تفسیر جامع البيان فى تفسير القرآن . للإمام أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى . دار الحديث القاهرة ١٤٠٧هـ — ١٩٧٨م .
- تفسیر روح المعانى للإمام أبى فضل شهاب الدين السيد محمود الألوسى البغدادى المتوفى سنة ١٢٧٠ دار إحياء التراث العربى بيروت لبنان .

- تفسير فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير
تأليف : محمد بن على الشوكانى — دار الفكر — لبنان بيروت .
- تفسير لباب التأويل فى معانى التنزيل للإمام علاء الدين على
بن محمد بن إبراهيم البغدادى الشهير بالخازن . الطبعة الثانية
دار النشر مصطفى البابى الحلبي مصر .
- تقريب التهذيب للإمام ابن حجر طبعة دار الكتب العلمية —
بيروت — لبنان .
- تهذيب التهذيب للإمام ابن حجر طبعة دار الكتاب الإسلامى
لإحياء ونشر التراث .
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لشمس الدين محمد بن عرفة
الدسوقي على الشرح الكبير لأبى البركات أحمد الدردير ط دار
إحياء الكتب العربية .
- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع للبهوتى الحنبلى جمع
عبد الرحمن ابن قاسم النجدى الحنبلى .
- رد المحتار على الدر المختار فى الفقه الحنفى . محمد أمين الشهير
بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ — ط مصطفى الحلبي ١٩٦٦ م
- سنن أبى داود . للإمام الحافظ أبى داود سليمان بن الأشعث
السجستانى الأزدي ٢٠٢ هـ — ٢٧٥ هـ تحقيق محمد محى الدين
عبد الحميد المكتبة العصرية صيدا — بيروت — ومطبعة دار الفكر
- سنن الترمذى لأبى عيسى بن سورة . تحقيق الشيخ إبراهيم
عطوة عوض — دار الحديث — القاهرة . وطبعة دار الفكر
بيروت تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ط ٢ .
- سنن الدار قطنى للحافظ على بن عمر الدار قطنى المتوفى سنة
٣٨٥ هـ — ط دار المحاسن بالقاهرة .
- سنن النسائى بشرح الحافظ جلال الدين السيوطى وحاشية الإمام
السندى دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

- شرح الخرشي على مختصر خليل لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي ط دار الفكر بيروت .
- شرح السنة للبغوي . الإمام محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٤٣٦ هـ — ط ثانية — المكتب الإسلامي .
- شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي .
- صحيح الإمام البخاري . لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بردوية البخاري الجعفي رضي الله تعالى عنه — دار مطابع الشعب وطبعة الحلبي .
- صحيح الإمام مسلم بشرح الإمام النووي — المطبعة المصرية ومكتبتها .
- صحيح الإمام مسلم طبعة دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري . للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني — دار المعرفة .
- فقه الزكاة للشيخ يوسف القرضاوي .
- لسان العرب للإمام العلامة ابن منظور ٦٣٠ هـ — ٧١١ هـ — مؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان .
- مختار الصحاح للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي — المكتبة العصرية — صيدا — بيروت .
- مسند أحمد بن حنبل طبعة المكتب الإسلامي .
- مطالب أولى النهى في شرح غاية المنتى . للشيخ مصطفى السيوطي الرحباني ط منشورات المكتب الإسلامي بدمشق .

— نهاية المحتاج للرملى • شمس الدين محمد بن العباس أحمد بن حمزه ابن شهاب الدين الرملى متوفى سنة ١٠٠٤ هـ —
ط : مصطفى الحلبي •

— نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار لمحمد على الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ ط أولى ١٤٠٢ هـ دار الفكر لبنان — بيروت

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٩	المبحث الأول : بين يدى الآية
١١	المطلب الأول : علاقة الآية بما قبلها وما بعدها ...
٢٠	المطلب الثانى : وفيه فرعان :
٢١	الفرع الأول : فى بيان أقوال المفسرين فى وجه الحصر فى الآية الكريمة
٣٠	الفرع الثانى : المعنى الإجمالى للآية
٣١	المبحث الثانى : فى المصرف الأول والثانى من مصارف الصدقة (الفقراء ، والمساكين) من خلال تفسير الآية الكريمة
٣٢	المطلب الأول : فى اهتمام الإسلام بالفقير والمساكين
٣٥	المطلب الثانى : حقيقة الفقير والمساكين
٤٥	المطلب الثانى : قدر ما يأخذه الفقير والمساكين من الصدقة
٥٢	المطلب الرابع : حكم الفقير القادر على الكسب وحد الفقر الذى يجوز معه الأخذ
٥٦	المطلب الخامس : فى أدنى ما يأخذه الفقير الواحد من الصدقة

الصفحة	الموضوع
٥٩	المطلب السادس : حكم إعطاء الصدقة لغير المسلم ، وحكم نقل الزكاة عن موضعها
٦٤	المطلب السابع : حكم فيما إذا أعطى زكاته لرجل ظاناً منه أنه فقير أو مسكين فبان خلافه.....
٧٠	المبحث الثالث : فى المصرف الثالث من مصارف الزكاة من خلال تفسير الآية الكريمة سهم (العاملين عليها)
٧١	المطلب الأول : فى مفهوم العاملين على الزكاة وأهميتهم
٧٦	المطلب الثانى : شروط العاملين فى الزكاة
٨٤	المطلب الثالث : فى مقدار ما يأخذه العاملون على الزكاة
٨٧	المطلب الرابع : حكم الهدايا للعاملين
٩٣	المبحث الرابع : فى المصرف الرابع من مصارف الصدقة من خلال تفسير الآية الكريمة (المؤلفة قلوبهم)
٩٤	المطلب الأول : حكمة دفع هذا السهم إليهم وبيان المقصود بهم

الصفحة	الموضوع
٩٨	المطلب الثانى : اهتمام الرسول ﷺ بسهم المؤلفه قلوبهم
١٠١	المطلب الثالث : آراء العلماء فى بقاء هذا السهم أم لا
١٠٧	المبحث الخامس : فى المصرف الخامس من مصارف الزكاة (فى الرقاب) من خلال تفسير الآية الكريمة
١٠٨	المطلب الأول : فى تفسير قوله تعالى ﴿ وفى الرقاب ﴾
١١٥	المطلب الثانى : تعبير القرآن عن استحقاق الأوائىل للزكاة بحرف (اللام) التى تفيد الملك ، وتعبيره عن الأواخر (وفى الرقاب) إلى آخره (فى) التى تفيد الظنية
١٢١	المبحث السادس : فى المصرف السادس (فى الغارمين) من خلال تفسير الآية الكريمة
١٢٢	المطلب الأول : بيان معنى الغارمين لغة ، وبيان المقصود بها عند المفسرين
١٢٧	المطلب الثانى : هل يعد المتوفى الذى عليه دين من الغارمين

الصفحة	الموضوع
١٣١	المبحث السابع : فى المصرف السابع (فى سبيل الله) من خلال تفسير الآية الكريمة
١٣٢	المطلب الأول : لفظ (فى سبيل الله) فى القرآن الكريم
١٣٦	المطلب الثانى : المقصود بلفظ (فى سبيل الله) فى الآية الكريمة
١٤١	المبحث الثامن : فى المصرف الثامن (ابن السبيل) من خلال تفسير الآية الكريمة وبيان المقصود من قوله تعالى ﴿ فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾
١٤٢	المطلب الأول : المقصود بابن السبيل ، وبيان أقوال العلماء فيه
١٤٧	المطلب الثانى : عناية القرآن الكريم بابن السبيل ..
١٥٠	المطلب الثالث : فى بيان المقصود من قوله تعالى : ﴿ فريضة من الله والله عليم حكيم ﴾ .
١٥٢	الخاتمة :
١٥٧	المراجع
١٦٣	فهرس الموضوعات

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

٢٠٠٢/٨٢٢٣

I.S.B.N : الترقيم الدولي

977-348-011-9